

قاسيون

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

قضايا برسم خطة إنقاذ وطني..

◀ عبادة بوظو

بعد شهرين ونصف تقريباً من الأحداث والاضطرابات وأشكال المعالجات التي تعصف بسورية، بات السؤال ملحا: ما التحولات الطارئة على مسألة «الأقلية والأغلبية»، وتحديدًا بالارتباط بالمزاج العام لدى الناس، على اعتبار أن هذه المسألة ليست معطى مطلقاً، بل هي مرتبطة بالتحولات اللحظية الملموسة؟

وإذا ما استطلعت آراء الناس، أين هي «الأغلبية الصامتة» اليوم، بموازاة النظام الذي لا يقل شخصه صمتاً؟ وذلك في الوقت الذي يتطلب منهم الكثير من الكلام والشرح المقترن بالأكثر منه فعلاً وتنفيذاً لما يتجاوز شعارات الإصلاح الجدي والجزري والملموس.

فالأكثر وضوحاً في التنفيذ على الأرض هي المعالجات الأمنية التي باتت تشكل العامل الأبرز في التأثير السلبي على المزاج العام للناس، الذين لم يعودوا في غالبية الحالات يأخذون بالفبركات الإعلامية الخارجية المغرضة، ولا يعترضون على استهداف المسلحين والتضييق عليهم، ويحز بنفسهم في الوقت نفسه استمرار سقوط الضحايا من مدنيين وعسكريين، ولكنهم يتأثرون بتجليات تلك الممارسات الأمنية من انتصاب أعداد متباينة من الحواجز الأمنية التابعة لجهات وأجهزة متعددة على الشارع الواحد، واضطرار الناس لإخلاء المركبات التي يستقلونها عند كل حاجز لإبراز هوياتهم وتفتيش حاجياتهم، وسط تباين أشكال التعامل من العناصر بين اللبق والمؤدب ومن هو ليس كذلك تماماً.

وهذا تباين يتكرر مع عمليات تفتيش المنازل المتكررة في مدن وقرى التوتر، بما يستفز المواطنين، مثلما تستفزهم الاعتقالات وعمليات التوقيف بالجملة، وعودة «التقارير»، التي لا يختلف عليها إن كانت بحق المسلحين، ولكن ماذا عن استهدافها لمن خرج في مظاهرة أو ردد هتافاً منهاضاً، أو ما شابه، وهؤلاء كثر في ظل التشويش الذي حصل والذي يتحمل مسؤوليته الخارج والداخل على حد سواء؟

الاعتقالات بالجملة تنتج «روايات بالجملة» عن مجريات التحقيق في المراكز الأمنية وظروف الاعتقال واللغة المعتمدة به، مثلما تكثر روايات بعض الأهالي عن عسف «الرصاص الرسمي» بدوماً ودرعا مثلاً في وقت تغيب فيه الأرقام الرسمية عن أعداد الشهداء المدنيين والقتلى المسلحين، بينما وصلت أعداد ضحايا الجيش والأمن إلى حدود ٢٠٠ شهيد، لتترك الساحة للتقارير الدولية المستتدة إلى ما يسمى بمنظمات إنسانية وحقوقية في الداخل السوري تحدثت عن ٩٠٠ شهيد مدني غير مسلح، من الجنسين ومختلف الأعمار.

فكم لجنة تحقيق أصبحنا بحاجة إليها لتحديد المسؤولين فعلاً عن إراقة الدم السوري، وأين أصبح تصريح رئيس الجمهورية أمام مجلس الشعب عن «أخطاء اللحظة» من التداول الإعلامي الرسمي والموازي، دون أن يعني ذلك التقليل من قيمة شهداء الجيش؟ أما العقوبات الأوربية وقبلها الأمريكية المفروضة على سورية نظاماً، وشعباً بالنتيجة، ولاسيما في الشق الاقتصادي فيها، فقد قال وزير الخارجية والمغتربين إن الهدف منها هو استنزاف سورية شعباً واقتصاداً. ولكن الغريب على سبيل المثال أنه في مواجهة هذه العقوبات التي طالت شخصيات في النظام، بمن فيهم رجل الأعمال رامي مخلوف، فقد تم التوجه إلى بيع استثمار الأسواق الحرة السورية، التي انتقلت إليه بعد خصخصتها، إلى مستثمرين كويتيين، عوضاً عن تأميمها وتحويل عائداتها للاقتصاد والشعب السوري المستنزف..!

من الطبيعي والمنطقي أن تزيد العقوبات الدولية من استنزاف السوريين شعباً ونظاماً وهم باستثناء أصحاب الاستقواء بالخارج يدركون أن قضايا الشعب السوري هي ليست في دائرة اهتمام أصحاب هذه العقوبات، أو هي موجودة بمقدار ما تخدم المصالح الغربية. لكن المشكلة المتفاقمة يوماً بعد يوم لدى عموم الناس هي الغياب شبه الكلي للنظام، باستثناء التجليات الأمنية والخطوات الإصلاحية متباطئة التنفيذ والمجتزأة مثل «تخفيض المازوت» مؤخراً، وما يوازيه من غياب شبه كلي للحركة الجماهيرية الواعية المنظمة واضعة الأهداف، والتي لا يندرج تحتها في كل الأحوال ما يظهر من أولئك الذين لا يعرفون تماماً لماذا يخرجون للشارع أو ممن أصبحوا مستفزين أو طلاب ثأر أو ممن بات يسيئهم استمرار حالة استعصاء اللاحل بمن فيهم عدد من أصبحوا متململين ممن كانوا مصنفين سابقاً بخانة «مع النظام» ضمن الثنائية الوهمية المستخدمة والتي تحدثت عن «أبيض وأسود، ولا رمادي»، والتي تسهم في الأخرى في تبديد هذا الرمادي من السواد الأعظم من السوريين في هذه الأزمة الذين يريدون إصلاحاً لا تحريماً، مكافحة جدية للفساد على أعلى المستويات وفي أصغر الدوائر بما ينعكس على مستويات معيشتهم وحريتهم لا ترقيعاً واستهلاكاً إعلامياً، الذين يريدون أمناً واستقراراً لا سفحاً لكراماتهم تحت حجة استعادة الأمن، الذين يريدون الحفاظ على مواقفهم الوطنية ولا تنطلي عليهم إلا عيب الفوضى الخلاقة الأمريكية الصهيونية التدميرية لأوطانهم..

إن الحفاظ على الوحدة الوطنية ومواجهة الإطعام الخارجية المكشوفة التي يجري تمريرها بالخلايا الإجرامية المسلحة تارة وبالعقوبات تارة أخرى، باتت تتطلب تجاوز أشكال الحل أحادية النظرة والاتجاه، بما يشمل ذلك ما جاء في نداء عدد من القوى الوطنية السورية، من ضرورة إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الأحداث الحالية، ووقف كل أشكال استخدام العنف، والتأكيد على سلمية المظاهرات وتحريم استخدام السلاح بالتوازي مع عدم رفع شعار إسقاط النظام في المظاهرات السلمية بغية عدم إعاقة الحوار الوطني المنشود، ورفض وإدانة كل الدعوات المطالبة بأية تدخلات خارجية عربية كانت أم أجنبية وتحت أي مسمى صدرت، وعودة الجيش إلى مواقع انتشاره الطبيعي، ليعزز دوره في التحضير للتحرير المنشود للجولان المحتل ولاسيما مع التصريحات الأخيرة لأوباما أمام مؤتمر «إيباك» التي تعمد فيها تجاهل الإشارة للجولان وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة، في إهانة سافرة.

في ظل التحديات والتشابكات الداخلية والخارجية فإن الحديث عن الإصلاح اليوم بات يعني وجود خطة إنقاذ وطني تكون أداته الحوار الوطني الحقيقي والشفاف، ويكون حامله وضمائنه الحركة الشعبية، وغايته الوصول إلى نموذج سياسي، اقتصادي اجتماعي ديمقراطي على أرض سورية الواحدة الموحدة، يخدم مصالح الشعب السوري، أولاً وأخيراً.

وإن أهداف هذا الإصلاح/ خطة الإنقاذ الناتجة عن ذلك الشكل من الحوار من شأنها أن تفرز الحالة الجماهيرية والقوى السياسية والمهمات الوطنية ليتحدد معها من هو «مع» أو «ضد» على أساس ثنائيات حقيقية وبرامج وطنية، تضمن كرامة الوطن والمواطن.

■ ■



سورية على مفترق طرق... ص ٨ - ٩

مشروع تعديل قانون الإدارة المحلية..

تسرّع.. غياب للمشروع.. وحاجة ماسّة إلى حزمة من التشريعات.... 4

هل أصبح ضرورة موضوعية فعلاً؟..

الحوار الوطني المطروح للخروج من الأزمة.. ما هي شروطه ومقوماته؟...! 6

الناتو يخطط لعملية برية في ليبيا



أفاد المندوب الروسي الدائم لدى مقر حلف الناتو بيروكسل دميتري روغوزين أن الحلف الأطلسي أكد لروسيا أن إرسال المروحيات الحربية البريطانية والفرنسية إلى السفن الموجودة قرب السواحل الليبية غير مرتبط بإعداد عملية برية ضد نظام القذافي.

وقال روغوزين بعد اجتماع مجلس «روسيا- الناتو» يوم ٢٥ أيار بيروكسل: «لقد أكد نائب الأمين العام للناتو كلاوديو بيرونبيرو خلال مؤتمر صحفي حول الوضع في ليبيا على أن إرسال مروحيات حربية لدول التحالف إلى المنطقة غير مرتبط بإعداد عملية برية، وإنما يهدف إلى توجيه ضربات أكثر دقة إلى القوات الحكومية الليبية من أجل تعزيز الضمانات الأمنية للمدنيين».

مع ذلك أعرب المسؤول الروسي عن شكوكه في مصداقية هذه التصريحات، مشيراً إلى إمكانية استخدام المروحيات ليس للقصف فقط، ولكن أيضاً لإنجاز عمليات الإنزال.

وأفاد روغوزين أن الجانب الروسي في

الرجاء أن تكون مجرد شائعة!

تناقلت بعض وسائل الإعلام أخباراً عن احتمال تعيين النائب الاقتصادي السابق عبد الله الدردري سفيراً في أنقرة، وفي حال تأكدت هذه الأخبار فسيشكل هذا خيبة أمل كبيرة للكثيرين من مختلف فئات المجتمع السوري، التي ما انفكت تجمع أن ما ارتكبه النائب السابق وفريقه شكل الأرضية لتفجر الاحتقان الشعبي، بعد كل ما ألحقوه من ضرر في الاقتصاد الوطني خلال السنوات القليلة الماضية، وخصوصاً حول ما ساهم في إقراره من إجراءات هي مثار شبهات عديدة تستوجب التحقيق بارتباطاتها مع المنظمات والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين.

والأجدي بشخصية تتصف بهذه الخصائص أن تصبح عبرة لمن يعتبر، لا أن تكون مثلاً يحتذى لمن يسبب الضرر فيثاب بمنحه وظيفة رسمية يتولى عبرها تمثيل الشعب السوري في الخارج، بدل أن يتم على الأقل فتح تحقيق بخلفيات الإجراءات التي ساهم بإقرارها في تدهور الوضع الاقتصادي الاجتماعي للبلاد، فمهد عامداً أو جاهلاً إلى ما نحن فيه اليوم.

كل المنى ألا تكون هذه الأخبار سوى مجرد شائعات تتناقلها وسائل الإعلام «المغرضة»، لأنها إن صحت فستكون فاتحة لمصائب ستليها لا محالة..!

● «إيتار تاس»

بهراسة

القطاع الخاص يفاقم الوضع الاقتصادي - الاجتماعي

◀ عادل ياسين

منذ اعتماد السياسات الليبرالية كسياسة موجهة للاقتصاد السوري في القطاعين العام والخاص، جرى تضخيم الدور الذي من المفروض أن يلعبه القطاع الخاص اقتصادياً واجتماعياً، وبناء على هذا الدور المنوط به شُرعَت الأبواب وفتحت على مصراعها أمامه من أجل أن يحتل الموقع المراد له أن يحتله وفقاً لما يقدمه صندوق النقد والبنك الدوليان من توصيات وتوجيهات واقتراحات لكي يتحول الاقتصاد السوري من اقتصاد خاضع للتخطيط والمركزية في إقرار مشروعاته، إلى اقتصاد حر داخلياً خاضع خارجياً لمتطلبات وتقلبات أسواق الاستثمار وحاجات وأهداف الأموال المطروحة للاستثمار، وهي مشكوك في نطافتها وأهدافها السياسية والاقتصادية.

فالحكومة السابقة التي كان يقودها فريق اقتصادي كرّس كل إمكانياته ونفوذه السياسي والاقتصادي لكي يقود التحولات الليبرالية تحت شعار (الإصلاح والتطوير)، أوصل البلاد والعباد إلى مأرق حقيقي يصعب التكهّن بمآلاته النهائية، لأن ما جرى انتهاكه من حقوق في الواقع، كان عميقاً من حيث آثاره الكارثية على حياة الناس، وخاصةً مستوى معيشتهم، التي وصلت بسبب تلك السياسات والإصرار على اعتبارها المنقذ، إلى مستويات غير مسبوقة من الفقر واتساع جيش العاطلين عن العمل من شتى شرائح المجتمع وخاصة حاملي الشهادات وأصحاب الكفاءات.

لقد بينت الأحداث الجارية حجم الاختراق الاقتصادي الكبير الجاري، وأحد أشكاله الواضحة هو الكمّ الهائل من القوانين والمراسيم التي ثبتت مواقع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وأعطته القدرة على أن يصل ويجول ويقرر اتجاه التطور الاقتصادي والاجتماعي الجاري بناؤهما على أنقاض القطاع العام، الذي كان القلعة التي حمت استقلالية القرار السوري في أن يكون ممانعاً وداعماً للمقاومات في مناطق التماس الساخنة.

إن القطاع الخاص الذي اعتُبر ومازال يُعتَبَر قاطرة النمو التي ستحل الأزمات العميقة في المجتمع السوري، لم يستطع أن يقدم أية حلول حقيقية لها، لا بل يلعب القطاع الخاص الآن دوراً خطيراً في تعميق تلك الأزمات، وخاصة أزمة البطالة والعاطلين عن العمل، حيث يقوم في هذه الأيام، وفي ظل التوتر القائم، بإغلاق الكثير من منشآته وتسريح العمال بالجملة والمفرق، أو يقوم البعض من أصحاب المنشآت الخاصة بإعطاء العمال إجازات على حسابهم الخاص، ويشغل منشآته بنصف طاقتها الإنتاجية أو أدنى من ذلك، وكل ذلك يجري تحت حجج أن هناك أزمة اقتصادية/ مالية بسبب الأحداث وتطوراتها، وأنه لم يعد بالإمكان تشغيل المنشآت (الصناعية، السياحية) في ظل الأزمة الحالية. وبالتالي فالحل الأسلم من وجهة نظرهم تسريح العمال أو توقيفهم عن العمل ولو مؤقتاً. اللافت للنظر إزاء هذا السلوك هو موقف الحكومة الصامت رغم خطورة ما يقوم به القطاع الخاص من تعطيل للحياة الاقتصادية ومن مفاقمة للوضع الاجتماعي المتمثل بزيادة أعداد العاطلين عن العمل وارتفاع عدد المهمشين، وبالتالي زيادة نسب الفقر التي ستفجر الكثير من المشكلات الاجتماعية التي كانت كامنة قبل الأحداث.

واللافت للنظر أيضاً موقف النقابات من عمليات التسريح الجارية بحق العمال، والتي لم تحرك ساكناً دفاعاً عن حقوق العمال في استمرارهم بالعمل وضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف عمليات التسريح، وهذا أضعف الإيمان، لأن وقوف النقابات إلى جانب العمال برفع الصوت النقابي في مواجهة أرباب العمل، واتخاذ إجراءات عملية لوقف هذا الاعتداء على حقوق العمال، سيسكل ضغطاً حقيقياً على الحكومة بأن تتخذ إجراءً سريعاً يطالب القطاع الخاص بأن يوقف إجراءات التسريح التعسفي التي استندت على ما منحه قانون العمل ١٧ لأرباب العمل من صلاحيات واسعة في التحكم بمصير العمال وتقرير مستقبلهم، ذاك القانون الذي كان حصيلة التحالف غير النظيف بين الحكومة وفريقها الاقتصادي من جهة، والقطاع الخاص من جهة أخرى.

إن المهمة الأولى التي تواجه النقابات الآن، والتي من المفترض النضال من أجلها وتعبئة كل القوى لها، هي وقف عمليات التسريح الجارية بحق العمال، والعمل على منع القطاع الخاص من الاستمرار في نهب جهود العمال ورميهم إلى الشوارع في أوقات الأزمات، وكل ذلك على طريق إعادة الحقوق إلى المتجين الحقيقيين وحمايتهم من كل من يتوَلَّ عليهم سواء بحرامتهم من حقوقهم المادية، أو بإغلاق المنشآت التي يعملون بها، أو بانتهاج سياسات اقتصادية على النقيض من مصالحهم.

■ ■

إلى وزير العمل الجديد

تعديل بعض مواد القانون ١٧/ أصبح من الضرورات



◀ أحمد محمد العمر

يبدو أن العاملين في القطاع الخاص سيعيشون دائماً في الريبة وحياة عدم الثقة حتى بالمنظمات والمؤسسات المفترض بها إنها تعمل لمصلحة العامل لا لمصلحة صاحب العمل الذي همه في معظم الأحيان الجشع وهضم حقوق العمال تحت حجج واهية، في ظل إجراءات أقل ما يقال عنها إنها دون المأمول في طريقتها لردع أصحاب العمل الذين غالباً ما يتصلون من دفع مستحققاتهم التي كفلتها لهم القوانين والدساتير الناظمة.

حيث يتعرض العاملون في القطاع الخاص إلى أبشع وأشنع المؤامرات التي يشنها أرباب العمل، الذين يؤازرهم بعض الرؤوس في الحكومة مدعين بالقوانين والمراسيم المختلفة الجائرة بحق العمال والمنتجين، ففي ساعات العمل حدد القانون عدد ساعات العمل بالنسبة للقطاع الخاص بـ٤٨ ساعة أسبوعياً أي بفارق ١٠ ساعات عن عمال القطاع العام، لكن على أرض الواقع يضرب القانون بعرض الحائط في التطبيق ويلزم أصحاب العمل عمالهم بساعات عمل إضافية تصل أحياناً لأكثر من ست عشرة ساعة دون تعويض للأجور والتهديد بالفصل في حال المطالبة بأي حق من هذه الحقوق.

إن انتهاك أصحاب العمل وأربابه لقانوني العمل رقم (٤٩) والتأمينات الاجتماعية مازال يسيطر على الواقع العمالي في المصانع والشركات منذ زمن طويل، ولا أحد يحرك ساكناً لوقف ذلك، والإتحاد العام لنقابات العمال لا يترك مناسبة ولا يدافع فيها ويتبنى حقوق العمال المشروعة من أجل رفع الظلم عنهم، والمطالبة بالحفاظ على كل الحقوق التي اكتسبتها الطبقة العاملة السورية عبر تاريخها النضالي، هذه المطالب التي لاقت التآكل في عهد الحكومة السابقة نظراً للسياسات غير الحكيمة التي نفذتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بحق العمال ولعل أهمها تمرير القانون رقم ١٧/ الذي لاقي مباركة الوزارة وفريق الحكومة الاقتصادي غير المأسوف على رحيله.

كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية تتحمل المسؤولية كاملة لوقوفها عاجزة عن اتخاذ الإجراءات التي تحد من اغتصاب أحكام القانون لضمان أصحاب الحقوق من العاملين وتزيد في معاناة الطبقة العاملة في سورية من تزايد في نسب البطالة ورواتب متدنية ودعم القطاع الخاص في انتهاك قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية وتهديد أصحاب هذا القطاع دائماً بالتسريح التعسفي للعمال المطالبين بحقوقهم اعتماداً على القانون الذي وضعته بهمة أرباب العمل.

الصناعة توقف رواتب المغتربين

قدمت نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية بدمشق كتاباً تحت الرقم /٤٧/ تاريخ ٢٢/٥/٢٠١١ لاتحاد عمال دمشق يشرح فيه شكوى التي رفعها بعض المهندسين العاملين في شركة الكابلات حول موضوع استحقاق بدل اغتراب استناداً للقانون الأساسي للعاملين في الدولة، ولاسيما المادة ١١٨/ منه، خاصة وأن القانون كان واضحاً في هذه النقطة حين أعطى وبشكل قانوني للمؤقف تعويضاً بحدود الثلث مهما بلغت النفقات التي تتم حسابها، وأوضح المهندسون في كتابهم إنه واستناداً للقاعدة الفقهية التي تنص على أنه لا اجتهاد في مورد النص يحق لهم بدل الاغتراب.

ألا يكفي الاستناد للأنظمة والقوانين المرعية إنصاف المهندسين.

■ ■

تقرير كيدي بحق عمال الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية

أن يصل الأمر ببعض ضعاف النفوس التلاعب حتى في لقمة عيش المواطن، أمر يدعو للكثير من الريبة والخطورة في الوقت ذاته، وأن يترك بعض الإداريين الأخطاء تتراكم في مؤسسة أو شركة من شركات القطاع العام، لمصلحة القطاع الخاص فيه من الخيانة ما يكفي لتحويله إلى المحاكم المختصة، والأخطر من كل هذا اعتماده على تقارير خاصة بدلاً من المراكز العلمية التابعة للدولة كمركز البحوث العلمية العسكرية، ولولا حرص العمال على الشركة بالتعاون مع نقابة عمال الصناعات الخفيفة لما تم كشف التجاوزات التي جاءت في التقرير التفتيشي.

يقول نبيل بركات رئيس مكتب نقابة الصناعات الخفيفة لهـ«قاسيون» إنه «وفور ورود أنباء عن ارتكاب أخطاء وتجاوزات في التدخل اللاشعري بفعاليات الشركة سواء الإدارية منها أو الفنية تابع المكتب نتائج التحقيق أولاً بأول لوضع حد لتلك الأخطاء ورفع كتاب مباشر إلى الاتحاد العام لشرح كل ما تم حيث بناينا فيه: إنه وإشارة لكتاب الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢/٤٥٨/١٥/٤ إش تاريخ ٢١/٢/٢٠١٠ المتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة في الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية والبالاستيكية، وكتاب الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش رقم ٢/١٣٢٩/١٥/٦ تاريخ ١٤/١٠/٢٠١٠ وقرار المؤسسة العامة للصناعات الكيماائية رقم /١٨٨/ تاريخ ٤/٥/٢٠١١، لا بد من توضيح جملة الحقائق التالية:

أولاً:إن المخالفات التي تم التحقيق بها هي جملة افتراءات كان قد تقدم بها المهندس وفيق الخطيب

والمفارقة أن أبرز الانتهاكات التي يقوم بها أصحاب العمل على العاملين وجود مدير إداري يسمى (الحجي) في معظم الشركات يقوم بممارسة غطرسته الإدارية في مخالفة القوانين ويعمل على تطبيق أفكار صاحب العمل الانتهازية في عدم تسجيل بعض العاملين في مؤسسة التأمينات وتسجيل البعض الآخر برواتب قليلة لا تتعدى الـ (٦٠ ٪) من الراتب المتقاضى لأصحاب الشهادات و (٥٠ ٪) للعاملين الذين لا يملكون شهادات ، وهذا الأمر مخالف للقانون وينتج عنه نتائج عكسية تتعلق بالعمال عند وصولهم للتقاعد إذا انتهوا من مشكلة التسريح ،ومن ناحية الإجازات يحرم العمال الدماومين بصفة مياومين والعمال الذين يعملون بالورشات والمشاريع الصغيرة ومن المدير ذكره أيضاً لجوء أصحاب العمل إلى اختراق القوانين بتوقيع العامل في بداية مشواره للكسب الحلال على استقالته وبراعة ذمة بأنه تقاضى كافة حقوقه العمالية وأجوره والإجازات السنوية وهذه الورقة تشير إلى أن العامل قد استقال برغبته ،والملاحظ في هذه الاستقالة أنها مطبوعة بصيغة واحدة ولكل العمال وتستخدم عند مطالبة العامل بحقوقه أو بتقديمه بشكوى إلى الجهات المسؤولة هذا إذا لم يتعرض لحوادث تدينه ليُفصل دون تعويض ويخاف من رفع دعوى ضد صاحب العمل الذي سيهدده في الحوادث الذي لفق له.

وبالعودة إلى التأمينات الاجتماعية يلاحظ أن أصحاب العمل لا يتركون وسيلة خداع إلا ويستخدمونها عند تسجيلهم للعمال في التأمينات، فالعامل عندما يسجل فيها يتم تسجيله في الحد الأدنى الذي تقره الدولة ولا يزيد بعد ذلك لو زاد راتب العامل

الجان النقابية بالمصارف تطالب

نظام حوافز خاص بالمصرف الزراعي التعاوني

رفعت اللجنة النقابية لتجمع المصرف الزراعي التعاوني في الإدارة العامة مذكرة باسم العاملين فيها، تضمنت شرحاً وافياً لما يعانيه العمال في الحصول على المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة السورية. وطالبت اللجنة النقابية في المذكرة بمنح حوافز إنتاجية للعاملين بالمصرف الزراعي التعاوني هذا المصرف الذي بات من أهم وأكثر المصارف تحملاً لأعباء التنمية في القطاع الزراعي بكافة مراحل.

وقدمت اللجنة في مذكرتها اقتراحاً رأت فيه كل العدالة سواء بالنسبة للعمال أو المصرف، وذلك بإيجاد نظام حوافز خاص بالمصرف الزراعي التعاوني، بما يتناسب مع حجم وطبيعة العمل، والمهام الموكلة إليه ومساهمته في دعم التنمية الزراعية. «قاسيون» تضم صوتها للجان النقابية في المصرف الزراعي التعاوني، وترى في مطلبهم بنظام خاص للحوافز حقاً مشروعاً لكل العاملين.

■ ■

تقرير كيدي بحق عمال الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية



واستبعد تقرير مركز البحوث العلمية العسكرية المعمل رقم ١/ بعد فشله الإداري والفني والإنتاجي في إدارة المعمل وتواريخ تقريره وقرار إعفائه وتواريخ التحقيقات تثبت ذلك. ويبدو واضحاً أن الغرض من هذا التقرير إلحاق كمياد الإنتاج المنتجة عليها أكثر من مئة وسبعون ألف زوج بقيمة تزيد عن خمسون مليون ليرة سورية.

وأكدت النقابة بكتابها للاتحاد العام بضرورة رفع الظلم والأذى المادي والمعنوي الذي لحق بالعمال والشركة معاً مؤكداً على إعادة التحقيق بجميع هذه المواضيع من قبل لجان خبيرة وفنية تخصصية محايدة من إحدى الجهات العامة التي هي من صلب مهماتها وعملها مثل مراكز البحوث العلمية أو إحدى الجامعات، أو إحدى فروع نقابة المهندسين بالقطر، وفي ذلك كل الحقيقة.

■ ■

شؤون عمالية

2 |

عمال الشركات الإنشائية

لم يستفيدوا من التثبيت

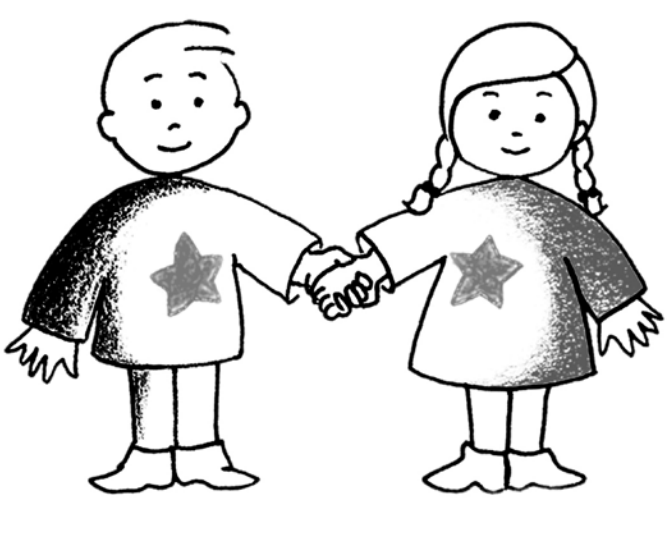
أقر مجلس الوزراء مشروع القانون الخاص بتسوية أوضاع المتقاعدين السنويين وتثبيتهم على الشواغر المتوافرة لدى الجهات العامة ولجميع الفئات. وأكدت رئاسة المجلس أن مشروع القانون يتضمن بنوداً منها أن تتوافر لدى العامل المؤقت عدة شروط منها طبيعة العمل الدائمة، ومرور سنتين على استخدامه من تاريخ هذا القانون، وذلك باستثناء العاملين بالشركات والمؤسسات الإنشائية العامة.

والغريب في القرار إنه أوضح أسباب استثنائه هذا بطريقة تبدو إنها مجحفة بحق العاملين في الشركات والمؤسسات الإنشائية العامة حين أشار القرار أنه «لا بد كي يتحقق شرط التثبيت أن يكون قد مضى على استخدامهم أربع سنوات فعليه»، والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا هذا التعامل مع عمال الشركات الإنشائية مع أن قانون العاملين يطبق على جميع العاملين، وفترة سنتين يكون العامل قد اكتسب خبرة ومهارة في الأعمال ذات الطبيعة الإنشائية؟.

ثم هل يعقل أن يثبت عامل من الجهات الإدارية لديه خدمة /سنتين/ فقط، وعامل الشركات الإنشائية الذي لديه خدمة مثلاً ثلاث سنوات وعشرة أشهر لا يثبت بسبب هذه الحجج. إن عمال المؤسسة والشركة يطلبون من الاتحاد العام التدخل لدى الجهات الوصائية لمعالجة هذا الخلل الذي أضر بالعاملين، ومن أجل أن يتساوى جميع العاملين بالحقوق والمزايا نفسها، فهل تتحقق أمنيتهم بالتثبيت؟.

■ ■

تصريح الناطق الرسمي لرئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين



ترى اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين ان تزايد منسوب التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية السورية موجه بالدرجة الأولى لتصعيد التوتر داخليا مما يمنع انطلاق الإصلاحات الشاملة المطلوبة.
لقد بين تطور الوضع على الارض أن الحل الأمني البحت غير قادر على حل الأزمة العميقة التي تعيشها البلاد، والتي تحاول بعض القوى المشبوهة استخدامها لقطع الطريق نهائياً على الإصلاحات المنشودة المدعوة الى حماية الوحدة الوطنية وتعزيزها .
كما بين من جهة أخرى ان التصعيد الذي تقوم به بعض القوى على الأرض وخاصة طرح شعار إسقاط النظام يؤدي عملياً إلى سد الطريق أمام الحل السياسي مما يزيد الأمور تعقيداً.
إن الحل يكمن في نهاية المطاف في حل سياسي يمهّد له حوار وطني حقيقي يجري بين قوى لا شبهة عليها بالاستقواء بالخارج مما سيفتح الطريق واسعاً أمام الإصلاحات الشاملة المطلوبة التي نضجت ظروفها الموضوعية تماماً ...
مما يتطلب:
١- استبعاد شعار إسقاط النظام في المظاهرات لأنه يؤدي إلى التوتير ويمنع فتح الحوار.
٢- إيقاف استخدام العنف نهائياً ومحاصرة كل من يرفع السلاح في أوساط المدنيين وتسليمه إلى السلطات القضائية المختصة وعودة الجيش إلى مواقعه الطبيعية.
٣- إطلاق سراح المعتقلين على خلفية الأحداث الحالية ومحاسبة كل من ارتكب جرائم جنائية منهم أو من بالغ باستخدام صلاحياته الأمنية ضد المدنيين العزل ومن لم ينفذ تعليمات منع إطلاق الرصاص الحي في حينه.
إن الوضع الحالي لا يسمح بالتباطؤ، فالوحدة الوطنية لا يجوز المس بها ووحدة البلاد نتيجة ذلك، وبسبب ازدياد التدخل الاجنبي أصبحت تحت التهديد .إن مصلحة البلاد العليا التي يجب ان يعبر عنها في هذه اللحظات صوت العقل هي فوق كل اعتبار .

دمشق٢٢\٥\٢٠١١

■ ■

بيان.. الوطن في خطر ولا خيار أمام سورية إلا المقاومة

مقطعة الأوصال ومنزوعة السلاح ولا تتجاوز مساحتها ١٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية بعد الابقاء على الكتل الاستيطانية وجدار الفصل العنصري وأكثر من ٧٠٪ من مصادر المياه تحت سيطرة الاحتلال .

● لعل أكثر ما تجلت فيه وقاحة التدخل الاستعماري المرفوض في شؤون سورية الداخلية، هو حديث أوباما عن الشعب السوري وخياراته في الإصلاح وفيمن يحكمه ، حيث «فوض نفسه» مدافعاً عن الشعب السوري والذي لم يكن يوماً إلا مقاوماً ضد الجرائم الأمريكية الموصوفة بحق الشعوب من أفغانستان حتى أمريكا اللاتينية.
إن جوهر موقف ادارة أوباما من سورية ينحصر في استخدام ما يجري فيها من أحداث لتسيير عناصر الفوضى اللاخلاقية وإعادتها إلى مرحلة ما قبل قيام الدولة الوطنية وهذا يعني انهاء دور سورية الاقليمي وضرب جبهة المقاومة والممانعة وكذلك حل الصراع العربي - الاسرائيلي لصالح المخطط الامبريالي - الصهيوني وتكريس انتصار الليبرالية الاقتصادية على الأرض سياسياً و بشكل نهائي في سورية وكل بلدان المنطقة .

● من هنا تأتي ضرورة الرد الشعبي والرسمي على الموقف العدواني الأمريكي الجديد أكثر بكثير مما شهدناه حتى الآن، والذي يجب أن يكون تحت الشعارات التالية :

«مقاومة التدخل الخارجي ضرورة وطنية كبرى، نعم للوحدة الوطنية- لا لإراقة الدماء، تحرير الجولان قضية وطنية جامعة وملحة، الوطن في خطر ولا بد من المقاومة الشعبية الشاملة.»

دمشق٢١\٥\٢٠١١

رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

شؤون محلية

نداء

إن القوى والأحزاب الموقعة على هذا النداء، آخذة بعين الاعتبار المخاطر التي تهدد الوحدة الوطنية بسبب استمرار اصطفاف اللون الواحد وعدم قبول الآخر، ولقطع الطريق على كل من يريد تهديد وحدة البلاد وإضعاف دورها التاريخي في الصراع «العربي – الإسرائيلي».
تدعو الجميع إلى أعلى درجات ضبط النفس في هذه الظروف الحساسة، والتمسك بالوحدة الوطنية للوصول إلى الحد الأدنى من الاستقرار الداخلي، لتكوين الأرضية المناسبة للتوافق على الإصلاحات المطلوبة وإطلاق عملية الحوار الوطني حولها، لذلك فهي تدعو وبشكل متواز وفوري إلى:

١ – إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الأحداث الحالية.
٢ – وقف كل أشكال استخدام العنف.
٣ – التأكيد على سلمية المظاهرات و تحریم استخدام السلاح.
٤ – عودة الجيش إلى مواقع انتشاره الطبيعي.
٥ – عدم طرح شعار إسقاط النظام في المظاهرات السلمية لأنه يؤدي إلى تعقيد الوضع ويمنع الحوار المنشود.

٦-رفض و ادانة كل الدعوات المطالبة بأية تدخلات خارجية عربية كانت أم أجنبية و تحت أي مسمى صدرت.

إن تحقيق هذه الشروط في هذه اللحظة سيمتّن الجبهة الداخلية ويخلق أرضية ملائمة للبدء بالحوار الوطني ويشكل سداً منيعاً في مواجهة أي تدخل أجنبي في شؤون البلاد .

دمشق: ٢٥/٠٥/٢٠١١

الموقعون:

حزب الإصلاح الديمقراطي الوحدوي في سورية
اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين
الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة د.علي حيدر
الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (البارتي)
التجمع الديمقراطي الأثوري السوري
الحزب الديمقراطي السوري (مصطفى قلعة جي)

بيان من الشيوعيين السوريين: الشعب يريد تحرير الجولان و فلسطين

هذا هو أقرب طريق لتعزيز الوحدة الوطنية وعزل كل المشبوهين الذين حاولوا ركب موجة مطالب الجماهير المحقة، أو مقاومتها من تكفيريين مسلحين أو فاسدين كبار وكل الذين يستقنون بالخارج على الوطن.

- كل التحية والإجلال للشهداء والجرحى الفلسطينيين والعرب في الجولان ومارون الرأس على حدود فلسطين وداخلها في يوم ١٥ أيار ٢٠١١، يوم بداية عودة ملايين اللاجئين الى فلسطين عبر تفعيل خيار المقاومة الشعبية الشاملة.

دمشق ١٥\٥\٢٠١١

رئاسة مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

قوى المقاومة والمواجهة في المنطقة، ويحقق

النصر النهائي على قوى الاحتلال الامبريالي.

إن- ما حدث اليوم في عين التينة ومجدل شمس بالجولان الصامد يؤكد صحة ما جاء في بلاغ اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في ٢٥\١١\٢٠ حول ضرورة طرح موضوع تحرير الجولان على الشعب كمهمة وطنية جامعة وملحة في مواجهة رموز الشحن الطائفي ومحاولات أعداء الداخل والخارج إعادة المجتمع السوري إلى ما قبل قيام الدولة الوطنية، في مواجهة العدوان الذي يلوح في الأفق وأخذ زمام المبادرة نحو التحرير وعند ذلك ستتنتل سورية بشعبها مع كل تاريخه الوطني والكفاحي من موقع الممانعة إلى قيادة المقاومة في كل هذا الشرق العظيم.

وهذا يتطلب رفض المساومة والمفاوضات مع قوى الاحتلال حتى تحرير الأرض كاملة، وهذا هو نتتيائها يعتبر «ما حدث اليوم تهديداً وجودياً على إسرائيل»، في حين سعى ويسعى قادة العدو إلى جر العرب إلى «المفاوضات والتنازلات» بالترغيب والترهيب.

- تستحق فلسطين كما يستحق الجولان هذا اليوم المشهود وتجمع عشرات الآلاف من محاور مارون الرأس وعين التينة وقلنديا لمواجهة الاحتلال واختراق كل الحواجز والتقاء المقاومين الأبطال من داخل الحدود وخارجها العزل من كل سلاح إلا سلاح الإرادة والمقاومة. وهذا ما سيغير المعادلات السياسية ويغير ميزان القوى لمصلحة

في المنطقة.

ويستقطب الألوف من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين نحو أشرف وأنبل معركة لتحرير الأرض والإنسان، بعيداً عن مستقعات الفتنة والطائفية والعرقية والتي هي من صنع التحالف الإمبريالي – الصهيوني والرجعي العربي.
ما حدث اليوم يختلف عما سبقه منذ ثلاثة وستين عاماً حيث لم يعد تاريخ ١٥ أيار تاريخاً لنكية شعب فلسطين، بل تاريخاً لبداية زوال الكيان الصهيوني عبر التمسك بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس عبر تكامل كفاح الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات، وانخراط الجماهير في البلدان العربية في خيار المقاومة الشعبية الشاملة ضد الاحتلالين الأمريكي والصهيوني

حول قانون الانتخابات المزمع إعداده في سورية

في قوائم يتم التنافس فيما بينها ويتم التصويت تبعاً لذلك على أساس البرامج الانتخابية للقوائم المتنافسة.

وبطبيعة الحال فإن الفرق واضح وجلي بين الأسلوبين، حيث أن الانتخابات وفق أسلوب القوائم ينحو مع التجربة وتتابعها إلى ترسيخ قواعد اصطفاف موضوعية سياسية، بعيدة عن الطائفية والعشائرية والدينية والجهوية، وتجعل من الوصول إلى الندوة البرلمانية وسيلة لتحقيق برامجهـا .
وبعكس ذلك، فإن أسلوب الانتخابات السائد لطالما أوصل نواباً بالكاد في أحسن الأحوال أن يصلحوا أعضاء مكاتب تنفيذية في مجالس البلديات وأقول ذلك على الرغم من وجود نواب أفخر بأدائهم. ومن أهم صفات هؤلاء أنهم أميون مع ميل لفك الخط عند بعضهم، وأنهم استخدموا نفوذهم العشائري والطائفي في المحافظات الريفية أو أموالهم ونفوذهم الاقتصادي في المدن الكبرى للوصول إلى مجلس الشعب.

إن الانتقال إلى الأسلوب الأفضل، من وجهة نظري الشخصية، هو أسلوب الانتخابات بالقوائم المغلفة النسبية، يناسبه أن تكون الدائرة الانتخابية أوسع مايمكن حتى أوسع من المحافظة نفسها وربما على مستوى إقليمي (الجنوبية، الساحلية، الشرقية، الشمالية،الوسطى).

وطبعاً ذلك يتوافق مع ما سيأتي في البند التالي.

ثانياً: قضية دور مجلس الشعب وقانون الانتخابات

حدد دستور الجمهورية العربية السورية في المادة ٧١ منه مهام مجلس الشعب بماليي:

١- ترشيح رئيس الجمهورية

٢- إقرار القوانين.

٣- مناقشة سياسة الوزارة.

٤- إقرار الموازنة العامة وخطط التنمية.

أنه عند مناقشة الموازنة العامة للدولة فإن أغلب المداخلات تتضمن عتباً على الوزارة لأنها لم تدرج حفر بئر في القرية الفلانية أو تزفيت الشارع الممتد بين البلدة الفلانية ومقر المحافظة !!! وبطبيعة الحال هذا ليس من اختصاص مجلس الشعب بل هو من اختصاص المكاتب التنفيذية للمحافظات ومجالس المدن والبلدات.

وفي حال الانتقال إلى مستوى أضيق، أي أن تكون المنطقة الإدارية هي دائرة انتخابية، فإن المسألة ستتكشف عن نقوص في دور مجلس الشعب وستتمحور النقاشات والمطالبات حول تزفيت الشوارع بين الأحياء !! بدعوة أن الاقتراب من الجمهور الناخب يفرز ممثلين حقيقيين عن الجمهور.

إن العودة إلى النص الدستوري وروحه يحتم علينا التطلع إلى مجلس شعب ونواب يمثلون اتجاهات سياسية تعتبر الدائرة الأوسع هي الأقدر على فرزها وقيامها . وأن قيام تحالفات انتخابية وتشكيل قوائم تعتمد على البرامج والرؤى الواضحة حيال مختلف القضايا والملفات الكبرى على مستوى الوطن، وليس على مستوى شوارع القرية، يحتاج إلى مدى أوسع من المنطقة الإدارية. ويناسب النص الدستوري وحاجات التحديث المجتمعي والسياسي قانون انتخابات قائمة على قاعدة القوائم المغلقة النسبية.

وأود أن ألفت النظر إلى أن الشكوى من العديد من أداء أعضاء مجالس الشعب في الدورات السابقة ليس مبرراً بالمطلق (مع صحته نسبياً)، لأن قانون الانتخابات القائم لايمكنه أن يفرز نواباً أفضل مما هو موجود مطلقاً.

هذه بعض الملاحظات التي لا أدعي أنها ناجزة بل هي تحتاج إلى حوار وتحتاج إلى رحابة صدر وافق وعدم تشنج. لأن مبتغانا هو رفعة الوطن وسعادة المواطن. ■ ■

مشروع تعديل قانون الإدارة المحلية.. تسرّع.. وغياب للمشرّع.. وحاجة ماسّة إلى حزمة من التشريعات

◀ محمد سلوم

من المعروف أن من يحسن تدبير وإدارة شؤونه الداخلية، ويحسن استثمار ثرواته بلده وطاقاتها ومكاناتها في المكان الصحيح، ويحسن شرعنة قوانينها بما يخدم التنمية والعدالة الاجتماعية، يتفوق على مستوى العالم، ويكون دوره الإقليمي والعالمي أكبر من حجمه جغرافياً، مستنداً بذلك إلى قاعدتين أساسيتين ومتينتين هما؛
الامكانات التي أصبح يملكها من عملية التنمية، والقاعدة الشعبية التي كرستها عملية العدالة الاجتماعية. ولتكريس ذلك شعبياً واجتماعياً يجب أن يكون مجلس المحافظة هو مجلس نواب لهذه المحافظة.

لو عدنا إلى القوانين والمراسيم السابقة والمعمول بموجبها حتى إقرار المرسوم الجديد، وهما القانون رقم ٢١٥ لعام ١٩٥٦، والقانون ٤٩٦ لعام ١٩٥٧ وتعديلاته، والمرسوم التشريعي رقم ١٥ لعام ١٩٧١ وتعديلاته، والمرسوم ٢٢٩٧ لعام ١٩٧١ وتعديلاته، وبالرغم من اعتمادنا على تجربة دول صديقة أو مجاورة آنذاك، لوجدنا أن هناك مشرعاً، وغاب التسرع، ويمكن القول إن هذه القوانين أدت مهامها لمرحلة سابقة بايجابياتها وسلبياتها وكان من المفترض تعديلها حسب التطورات والمراحل التي مرت بها سورية. وتضمنت هذه القوانين الكثير مما ذكر في القانون الجديد، وتضمنت بنوداً كانت ايجابية وكان بالإمكان أن تلعب دوراً جيداً وإيجابياً حتى الآن، لكن مع الأسف الشديد كانت غائبة وغير مفعلة(مثال: المكاتب الاقتصادية والاجتماعية والرقابة الشعبية).. إذا العبرة ليست في النص فقط بل في آلية تنفيذه.

ويمكن تلخيص معاناة المجلس السابق ضمن القوانين السابقة ب:
١ – سطوة الرقابة والتفتيش عليه.
٢- سطوة المكتب التنفيذي على مجلس المدينة.
٣- اللجنة الإقليمية والتي كانت صلاحياتها النظر بالا اعتراضات وإعطاء رأيها فيها، لكن صلاحياتها الفعلية كانت التدخل بكل شيء وكان رأيها بعيدا عن رأي مجلس المدينة، وكانت الكثير من حالات الحقوق المغتصبة للمواطن والتي تدخل في دائرة فساد الوحدات الإدارية توضع بظهر اللجنة الإقليمية واجتماعها .
وكان سؤال المواطن دائماً، من يعين رئيس البلدية ومن يقيله؟ (وخاصة البلديات على مستوى البلديات)، من يعين أعضاء مجلس البلدية، من هم وما دورهم وأين هم؟ ولماذا في لحظة معينة يعفى رئيس بلدية من مهامه ويكلف رئيس بلدية أخرى بتسيير مهام البلدية إلى حين تعيين رئيس لتلك البلدية؟ ودامت الكثير من المشاكل المختلف عليها عقارية أو خدمانية بين المواطنين لها طابع اجتماعي وبحاجة لشخصية ذات خبرة لحلها، فما الحكمة من تعيين رئيس بلدية شابا في مستقبل العمر ولا يملك خبرة ولم يعمل سابقا في أي وحدة أدارية؟ ألم تكن هذه شرعنة للفساد الذي كان قائماً ومازال بين معظم المحافظين وتوابعهم واللجان مع هذه البلديات؟.

بطل الطميمة.. والحراك الشعبي

◀ سلام نمر

ما أن بدأ ابني «مير» الوقوف على قدميه، وهو مازال في عامه الأول حاملاً قنينة الحليب (فهو يعمل على الحليب ولا يهمه إذا كان سعر المازوت تم خفضه حكومياً)، أدركت بأن الحراك الشعبي لن يتوقف.

فكما أن ولدي يبتكر يومياً طرقاً جديدة لجذب من حوله، يبتكر القائمون بهذا الحراك أشكالاً إبداعية تحفظ لهم استثمارهم، وكلاهما مستمر في حراكه وفي تعلم المشي، وكلاهما يهدف إلى متابعة السير حتى النهاية، لأن العودة إلى الوراء التي تعني لـ«مير» حبل المشيمة، قد تعني لـ«المتحركين» حبلاً آخر. وفي الحالتين هناك مخالفة للقوانين الطبيعية للتطور والحياة، وكما يصح بمطابقة قانون الديالكتيك على طفلي الذي أدى التراكم الكمي عنده إلى تطور نوعي، وهو إقدامه على المشي، فإن التراكم الكمي لدى هذا الحراك الشعبي الواسع كاف ليستمر ويسير نحو تطور نوعي فيه من الإصلاحات ما يجب أن يصبح واقعاً حقيقياً إن عاجلاً أم آجلاً.

أما كيف سيتم إقناع الأطراف جميعاً بأن اللحظة التاريخية اليوم باتت واقعية، ولا يمكن تجاوزها؟ فهذا هو بيت القصيد! يمكن أن تكون البداية الحقيقية في وقف مسلسل التخوين في جميع الوسائل الإعلامية، للتمهيد إلى حوار وطني شامل لا يستثنى أحداً، وكفانا تلك الروايات سيئة التأليف والإخراج التي تشبه اللعبة الأمريكية التي أنتجت «بن لادن» وأفلتته في صحارى أفغانستان ليصبح فيما بعد بطل «الطميمة» الأول في العالم، وإذا كان الشعب الأمريكي تحت تأثير كذبتة الإعلامية صدق رواية بطل الطميمة الصنديد، فإن الشعب السوري يعرف بعضه جيداً، ولا يصدق سوى رواية واحدة مفادها أن هناك ظروفاً ذاتية وموضوعية فرضت وت فرض علينا جميعاً السير في الإصلاح الشامل تحت سقف الوطن... وسورية لكل السوريين شاء من شاء وأبى من أبى.

مشروع تعديل قانون الإدارة المحلية..



الجديد في القانون

لقد عمل القانون الجديد على اتساع الدائرة السكانية والجغرافية للوحدات الإدارية، وقسم الإحياء والمدن إلى تجمعات كبيرة، وأصبحت مجالس الوحدات الإدارية منتخبة من المواطنين ولها مكاتب تنفيذية منتخبة معظمها وذات خبرة ومفرغة، وأعطى لتلك الوحدات دوراً تنموياً إضافة لدورها الخدمي، وحسب ما ذكر لن يكون هناك قرية أو مزرعة على مستوى القطر إلا وستمثل بالبلدية.

وأعطى القانون حصانة لعضو المجلس في المواد ٩٥ – ٩٦ – ٩٧ – ويعتبر هذا تطوراً جديداً وحافزاً لعضو المجلس ليقدم ما لديه دون الخوف من الدعاوى والملاحقات، وأعاد القانون حقوق المتضرغين التابعين للنقايات كالمهندسين والمحامين، وأصبحت تطبيق عليهم الأنظمة النافذة في نقاباتهم.

وفي المادة ١٠٩ نص على الرقابة الرسمية، وفي المادة ١٢٦ نص على الرقابة الشعبية التي كانت غائبة ومغيبة سابقا، وفعلها من خلال اللقاءات الشعبية ـ المنظمات الشعبية ـ التحقيق في كل مقالة تكتبها الصحافة عن عمل هذه الوحدات ـ وكل مواطن لديه الحق في تقديم شكوى أو نقد أو تظلم للسلطات المختصة

ولا يجوز للمشتكي عليه المشاركة أو البت بهذه الشكوى. وفي المادة ١٦٤ أجاز إنشاء بنك خاص لتمويل مشاريع الوحدات الإدارية بقروض منه.

وفي المادة ٢ حدد أهداف القانون: – خلق وحدات إدارية كفوءة وقادرة على التخطيط – تعزيز اللامركزية. تركيز المسؤولية في

أيدي فئات الشعب.تعديل الهيكلية والبنية المؤسساتية للوحدات ـ تعزيز الإيرادات المالية والانتقال من الدور الخدمي فقط إلى الدور التنموي ـ تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ـ جعل هذه الوحدات مسؤولة مباشرة عن الخدمات والاقتصاد والثقافة وجميع الشؤون التي تهم المواطنين ـ اقتصار السلطات المركزية على التخطيط والتشريع والتنظيم – النهوض بالمجتمع في إطاره المحلي من ذوي الكفاءات.

الديمقراطية الغائبة

إن صدور هذا القانون للنقاش العام دون حزمة القوانين الأخرى (قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون المطبوعات والإعلام...) جعل عملية النقاش منتقصة وخاضعة للتأويل، وسيكون هناك تقاطع في المهام والصلاحيات في كثير من الفقرات إن لم يثبت بطلان بعضها، مع العلم أن مفردات هذا القانون لا تتسجم مع أهدافه، وكان بالأحرى تسميته قانون إدارة مركزية وليس محلية، ولا يرتقي إلى مستوى هذا البلد ـ
في الفقرة ١٤ من المادة ٢٤ (لمجالس المحافظة حق إقامة المستشفيات وإلغاء تراخيصها...) والسؤال هنا: هل من المعقول والمنطقي أن تلغى محاكم أمن الدولة وتعطيه للمحاكم المدنية وتعطى المتهم حق الدفاع عن نفسه، وبالوقت نفسه تعطى حق إغلاق مشفى نتيجة مخالفة لمجلس محلي؟ أين دور وصلاحيات القضاء والصحة والنقابة والهيئات المشرفة الأخرى؟
في المادة ١٨ الفقرة ٢ (يتم انتخاب نصف العدد المحدد من

شؤون محلية

أعضاء المكتب التنفيذي.. ويعين النصف الآخر بقرار من المحافظ.. ومن رئيس المجلس المحلي في الوحدات الإدارية).
في القانون السابق والمعمول به حتى الآن، ينتخب الثلثان ويعين الثلث الآخر، أما الآن فقد أعطى القانون الجديد لنصف المكتب التنفيذي المعين مع المحافظ أحقية مصادرة القرارات. إذا، أين الديمقراطية والانتخابات والمشاركة الأوسع في اتخاذ القرار؟ والمقترح أن يكون الجميع منتخبا، ومن الأفضل أن يكون المحافظ منتخبا من المجلس، ومجلس المحافظة هو الذي ينتخب المكتب التنفيذي، وأن يحدد التوصيف الوظيفي على الأماكن بالكفاءات.

في المادة ٧٤ (يختار المكتب التنفيذي أعضاء لجنة الحي.. وفي المادة ٧٧ يسمى المكتب التنفيذي مختارا من أعضاء اللجنة).
إن انتخاب لجان الأحياء والمخاتير وأعضاء الهيئة الاختيارية في الأحياء والقرى تعتبر البوابة العريضة للديمقراطية. ولحل المشاكل الاجتماعية وغيرها قبل تفاقمها وتقعيدها وتعتبر أرضية لتنفيذ القوانين.

مهام أكبر من دوره

في المادة ٥٧ يتولى مجلس المدينة والبلدية في نطاق السياسة العامة للدولة شؤون الإدارة المحلية ضمن حدود المدينة والبلدية وخاصة (التخطيط، الصناعة، الزراعة، الاقتصاد والتجارة، التربية، الثقافة، الآثار، السياحة، النقل، الري، مياه الشرب والصرف الصحي، الكهرباء، الصحة، الشؤون الاجتماعية والعمل، إدارة الكوارث، المشاريع المشتركة بين المحافظات..) دخل القانون في تفاصيل وإسهب خارج إطار صلاحية مجلس المدينة، وتداخلت مهامه ففي البعض الإشراف وفي البعض الآخر أن يحل محل المديریات المختصة، وبالتالي سيدخل في ازدواجية الصلاحيات مع هذه المؤسسات المختصة، واختصر في ما يتعلق بمهام المجلس كضابطة البناء والمخالفات وهذه من أهم نواقصه.

ولم يحدد القانون حدود الصلاحيات بين المحافظين وفروع الحزب، وفي كل المراحل عشنا هذه الازدواجية، وستكرر هذه بين المحالس المحلية والمكتب التنفيذي، من الذي يحكم ومن الذي يتخذ القرار؟.

أسئلةواقترحات

هذا القانون أصبح قانون موظفين نتيجة العدد الهائل من المفرغين، من أين ستغطي رواتبهم وكلفة إقامة أماكن ومكاتب لهم؟ وخاصة أن الإيرادات المقترحة بالقانون لا تغطي النفقات المقترحة.

إن أهم نقطة على القانون أخذها بعين الاعتبار هو كيفية ردم الفجوة بين المواطن والدولة، وأن أي قرار يأخذه مجلس المحافظة بالأكثرية الضمان بعدم عرقلته من قبل المكتب التنفيذي إذا كان هذا القرار لا يتعارض مع التوجهات العامة للدولة، والتركيز على فصل السلطات وكيفية انتقاء الكوادر التي ستغطي هذا الحجم من المهام، ويجب التركيز على انتخاب وتفعيل دور لجان الأحياء والمخاتير لأن هذه تلامس هموم المواطن مباشرة، وتخفف من أعباء المجلس، والأهم هو عملية انتقاء كفاءات وكوادر من ذوي العقل الراجح. ■■

الحديث عن الإصلاح والممارسات الفاسدة...

كلية العلوم نموذجا

٢٠١١، بتهديد الطلاب بأن نسبة النجاح بهذه المادة لن تتجاوز ١٠٪، وذلك بسبب عدم استطاعته ضبط بعض الطلاب المستهترين في المحاضرة، ولم يلتفت لمناشدات الطلاب له بعدم معاقبة الجميع.

ينظر الكثير من الطلاب إلى أن معظم مشاكلهم ترجع إلى رأس الهرم في الحرم الجامعي. فعميد الكلية لا يفتح باب مكتبه ولا قلبه للاستماع لمشاكل الطلاب، فهو في واد والطلاب ومشاكلهم في واد آخر. أما اتحاد الطلبة ممثلا بهيئته الإدارية والتي من المفترض أن تكون الممثل الشرعي للطلاب، فهي تزيد معاناتهم بدل تخفيفها، حيث يستغل أعضاء الهيئات الإدارية صلاحياتهم بتعديل البرامج الامتحانية وفقا لرغباتهم أو رغبات المقربين منهم دون العودة لرأي الأكثرية.

بالإضافة إلى الكثير من المخالفات الإدارية وحتى الأخلاقية منها، والتي نشاهدها في مقاصف الجامعة والتي من المفروض أن تتصف بأخلاقية عالية..

كان هذا غيض من فيض، لذلك فالיום تستدعي الحالة استنفارا عاليا لتأمين حاجات الطلاب والسعي لتوفير أفضل الجبرية ٢ (ح. ح) بالسنة الثانية رياضيات في بداية الفصل الثاني من العام الدراسي ■■

أسباب معلومة. ربما نسي المسؤولون في هذا المكان أنه من دون هذا الإثبات لا نستطيع التسجيل. يضاف إلى ذلك وجود موعد محدد للتسجيل، مما يسبب ازدحاماً شديداً في تلك المدة. ويعود ذلك الازدحام بشكل أساسي لوجود موظف واحد بالصندوق لكل أقسام كلية العلوم. وعندما سعت عمادة الكلية لحل هذا الموضوع، كانت تقوم بتمديد موعد التسجيل دون النظر إلى حلول أخرى، طبعاً وإلى أن يصدر قرار التمديد يكون الطلاب قد أضاعوا الكثير من وقتهم في الانتظار خشية عدم التمديد .

أما إذا أردنا الحديث عن النواحي العلمية، فيكفي أن أذكر هذا الموقف لنطلع على الحالة المزرية التي وصلت إليها مؤسساتنا العلمية. حيث يعاني الكثير من الطلاب بصورة مستمرة من بعض الدكائنة والمعيدين في الكليات، وذلك من خلال قيام بعضهم بتهديد الطلاب المتواصل بخفض نسب النجاح، وما نجده من تنفيذ لتلك التهديدات حيث يتم حذف بعض العلامات المستحقة للطلاب أو امتحانهم بأسئلة على مستوى متقدم لا تتناسب مع المستوى الذي ناله الطلاب من الدكاترة.

وعلى سبيل المثال: قام دكتور مادة البنى الجبرية ٢ (ح. ح) بالسنة الثانية رياضيات في بداية الفصل الثاني من العام الدراسي

◀ **طالب في كلية العلوم**

بعد حزمة الإصلاحات التي تحدثت عنها الحكومة، تقدمت بطلب قرض حاسب محمول من مصرف التسليف الطلابي، علّي ألتمس شيئاً من حزمة الإصلاح السخية التي أفرزتها حكومتنا أخيراً، ولكن سرعان ما عدت إلى أغنييتي المفضلة «عوجا» والتي تشكل إحدى قناعاتي التي أصّر دائماً على إمكانية تغييرها .

وقد احتاج الطلب إلى توقيع من الوكيل الإداري، مما اضطرني إلى انتظاره منذ الساعة الثامنة وحتى العاشرة والنصف صباحا . أضف إلى ذلك انتظاري لمدة ما يزيد عن نصف ساعة لموظف شؤون الطلاب حتى يحضر، فهو لم يكن في مكتبه، ولأنه يمتاز بالفردة فلم يوجد له أي بديل يقوم بتسيير أعماله.

وبالعودة إلى مرحلة ما قبل الإصلاحات أجد نفسي مضطراً لأذكر بعض المعاناة التي تتعلق بالأمور الإدارية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان على الطالب في كلية العلوم تفريغ أسبوع من وقته على الأقل ليقوم بالتسجيل في الجامعة. حيث تبدأ الرحلة من إحضار ورقة بيان وضع حزبي من الفرقة الحزبية في الكلية، والتي كانت في كثير من الأحيان مغلقة بدون

ملاحظات جادة حول الإصلاح الإداري

◀ المحامي منير العبد الله

ينظر القضاء الإداري في المنازعات بين الإدارة، والآخرين، وهو مؤلف من المحكمة الإدارية» و«محكمة القضاء الإداري» و«المحكمة الإدارية العليا».. وقليلة هي دول العالم التي يوجد فيها «قضاء إداري» خارج نطاق «القضاء العادي»، ومنها سورية ومصر وفرنسا، وهناك ملاحظات في هذا الخصوص لابد من أخذها بعين الاعتبار:

١) «القضاء الاستثنائي» علة يشكو منها أكثر الناس، والقضاء العادي يغني عنه تماماً، وقد ألغت الدولة قبل الآن «محكمة الأمن الاقتصادي» ثم ألغت «محكمة أمن الدولة» وخيراً فعملت. ومن المأمول والمرغوب، والمفيد أن تلغي أيضاً «القضاء الإداري» وتحيل دعاواه إلى «القضاء العادي» الذي يضم «فروعاً» عديدة منها «المدني والتجاري ـ الشرعي ـ العقاري» فيضاف إليها فرع جديد هو «الفرع الإداري».

٢) جاءت الإشارة إلى «القضاء الإداري» في المادة /١٢٨/ من الدستور، فهو «قضاء استثنائي» مستقل عن القضاء العادي وليس تابعاً لوزارة العدل ولا لمجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه رئيس الجمهورية وفقاً للمادة /١٣٢/ من الدستور. ولا رقابة لأحد على أخطائه».

٣) لا وجود في قانون مجلس الدولة لدعوى «مخاصمة القضاة»، كما هي الحال في القضاء العادي الذي يقبل «مخاصمة القضاة». فإذا وجد «خطأ جسيماً» في القرار الغاء واصدر بدلاً عنه «قراراً صحيحاً» يحفظ حق المظلوم.

٤) ولم يعد يقبل دعوى «إعادة المحاكمة، إذا ظهرت أدلة جديدة بعد صدور القرار، تثبت خطأه، رغم أنه كان يقبلها قبل عام ٢٠١٠. إذ أصدرت الغرفة الثانية «العمالية» في المحكمة الإدارية العليا قراراً بردّ دعوى إعادة المحاكمة «شكلاً» خلافاً للعدالة

مازوتيات

أصحاب الاتجاهات العقلانية بالاقتصاد السوري في الأمس القريب.. الذين كانوا قد لبسوا البدلات العسكرية في الأمس البعيد واستخدموا كل أدوات الدفاع عن التأميم والدعم واقتصاد الشعب... أعلنوا ارتدادهم عن سابق مبادئهم وإخضاعهم أنفسهم للنقد الذاتي ولبسوا بدلات «بكرافة» ودافعوا بشجاعة عن حماية موارد الدولة من الهدر الشعبي.. فكانت إحدى نتائج تويتهم رفع الدعم عن المازوت، حتى يمشي مع المازوت العالي، وحتى نحمي المازوت الوطني من التهريب.. طبعاً لم يحددوا أي تهريب.. وكانت سيناريوهات كبيرة وصغيرة..

أراض مهجورة و«موتورات مي» متكلسة.. شوارع مرصوفة بعمال المعامل السابقين..
بيوت اختارت للدفع سبيلاً آخر، أو اقتنعت بأن الدفع يؤدي إلى الرخمول وصنفوه بإطار البطر... وحتى «موتورية» التهريب الصغير صفتّ عند بيوت الريف الفقير.. والسيناريو الخفي كان تجميع التهريبات الصغيرة باليد الواحدة الكبيرة.

اليوم.. أعادوا النظر، وأقروا التهور، وأعطوا الشعب خمس ليرات عن كل ليتر...
«من وين رح يعطوها؟ ووين رح يطلع الفرق؟»!! ما من إجابة. لكن التوقيت.. مع بدايات الصيف، وانقضاء مواسم السقاية، وزيادة المعامل المفضلة..!

يبدو أن المستفيد الوحيد اليوم جماعة السيناريو الخفي..!

■

والقانون، فلم يبق مجال لإنصاف اصحاب الحق، خلافاً لإرادة المشرع.

٥) إذا تأخر المتضرر من «قرار إداري» في تقديم دعواه ضد أكثر من «ستين يوماً» سقط حقه إلى الأبد، أما القضاء العادي فإنه يقبل الدعوى في أي وقت ويقرر «تسوية وضع» المدعي وفق ما يستحق قانوناً، على ألا يأخذ الفروق المترتبة على ذلك إلا في حدود التقادم الخمسي وفق المادة /٣٧٣/ من القانون المدني. وفي هذا عدالة وإنصاف.

٦) والحجة في هذا الإسقاط بعد الستين يوماً هي تأمين «استقرار الإدارة»، مع أن الأهم من ذلك هو «استقرار العدالة» التي وجد القضاء أصلاً لتحقيقها.

٧) القضاء الإداري تابع «إدارياً» لرئيس مجلس الوزراء، وقد كان كثيرون من قضااته، ولا يزالون، مستشارين «بأجر» لدى وزارات ومؤسسات الدولة، فهم بذلك «تابعون» للسلطة التنفيذية ولاسيما طيلة فترة «حكومة العطري» وليسوا «مستقلين»

كما توجب المادة /١٣٣/ من الدستور، ما يجعل جميع القرارات التي شارك في إصدارها أحد هؤلاء القضاة، المستشارين لدى السلطة التنفيذية، «معدومة» في نظر القانون. ولابد من إعادة النظر فيها من قبل «قضاة مستقلين» يصدرون بشأنها قراراً جديداً.

الحل المطلوب:

أ- إلغاء المادة /١٣٨/ من الدستور وقانون مجلس الدولة /٥٥/ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته، فيغلى تبعاً لذلك القضاء الإداري، وإحالة جميع الدعاوى الإدارية إلى «القضاء العادي» الذي يشكل لها «فرعاً إدارياً» من قضااته العاديين.

ب- التحقيق مع جميع أعضاء المحكمة الإدارية العليا الحاليين، بدءاً من رئيسها ونوابه، وإحالة من تثبت مخالفته منهم للدستور والقانون، إلى القضاء المختص الذي يحاسبه ويتخذ بشأنه ما يلزم قانوناً.

ج- نقل بقية قضاء القضاء الإداري ومفوضيه إلى إدارة قضايا الدولة بصفة «محامين»، لأنهم كانوا مجرد محامين عن الدولة في السنوات الأخير لا قضاة مستقلين حياديين.

د- اختصار الإجراءات وتسريعها وتخفيض التكاليف القضائية «بجميع مسمياتها» تسهيلاً للمتقاضين في الوصول إلى حقوقهم.

هـ- إلزام جميع المسؤولين المعنيين في السلطة التنفيذية «الإدارة» بتنفيذ الأحكام القضائية المبرمة فوراً دون أي تأخير، ما لم يحصلوا على قرار قضائي بوقف التنفيذ، تحت طائلة تطبيق المادة /٣٦١/ من قانون العقوبات عليهم، مع مضاعفة العقوبة فيها . و- إعطاء الحق لكل من يدعي أنه ظلم خلال ولاية «رئيس مجلس الدولة الحالي» في أحد «القرارات الإدارية» المبرمة بتقديم دعوى «مخاصمة» أو «إعادة محاكمة»، خلال عام كامل منذ الآن، لإنصافه، دون تكليفه بأنية نفقات جديدة من أي نوع كان أو وكالة جديدة.

■ ■

أهالي يبرود: هل نشتكى الظلم للظالم؟



الممكنة) وقد أبلغنا الأهالي أن هذه الشكوى قد أحالها محافظ ريف دمشق بدوره إلى رئيس مجلس مدينة يبرود لوضع حد للتجاوزات ومعالجة القضايا بشكل واضح ودقيق، وبما أن الشكوى قد آلت في نهاية الأمر إلى المشكو منه لمعالجتها، فلمن سنشتكي مرة أخرى؟!

وذكر أهالي يبرود ببعض المخالفات والظلم الذي وقع عليهم إضافة لما جاء في الشكوى المقدمة إلى وزير الإدارة المحلية، مثل سماح رئيس مجلس المدينة لقريب له ببناء طابق خاص على عقار مستملك لمديرية الأوقاف لبناء جامع، وبدلاً من إزالة المخالفة تمت إضافة طابق ثانٍ حديثاً وتحت أنظار الجميع وتجاهلهم.

وكذلك شكوى عائلتين تم رميهما في الشارع بعد ختم شفتيهما المسييتين والمسكونتين بالشمع الأحمر، بحجة أنهما كانتا مختومتين بالشمع الأحمر بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٧ علماً أن العقار تم ترخيص البناء له بالرقم المتسلسل ٩ والجلد رقم ٧٨ تاريخ ٥/٨/٢٠٠٨ وتم بناء الشقتين بعد هذا التاريخ. وتمت المصادقة من رئيس المجلس نفسه على الرخصة بتاريخ ١٢/١١/٢٠٠٩، ومن الواضح أن الإجراء المنفذ على هاتين الأسرتين كيدي تحت قرار خاص بعقار آخر. فهل من قانون يوقف المتجاوزين؟ وهل من نية صادقة لمحاسبة الفاسدين؟ تساؤلات أهالي يبرود تنتظر الجواب.. والمعالجة.

■ ■

كرامات المواطنين..

من يحفظها؟!

◀ **المحامي محمد عصام زغلول**

حرت في شدة الشقاء المحتمل الذي قد يصيب بعض المحامين أثناء مرورهم في جنبات قصر العدل بدمشق، عارضين لمئات المواقيف، بأشكال عجيبة غريبة مريبة!

كنت فيمن يرى كل يوم عشرات يقتادون بسلاسل وأغلال من حديد، يجرون كالعبيد من محكمة إلى أخرى، يقودهم على الجانبين الشرط، وكأنهم الفراعنة يجلدون عبيدهم ليسيروا بانتظام!

أما تلك الأسابيع الخالية، والتي عدّت، بشدة ومقت علينا، وبغضب وسخط على غيرنا، كنا قد رأينا فيها ما لم نره من ذي قبل، والذي يتشابه بعضه مع حالات لا تنتمي بيقين إلى عصرنا هذا أو إلى خمس متبن مثله سلفت! ثم أطل بثقله منظر لم أكن أتمنى يوماً أن أراه، واني لأسف لكل من رآه، في وصول باص يقتاد مجموعات من المواقيف الشبان، معصوبي الأعين، يضعون رؤوسهم بين رجليهم، وأيديهم فوق رؤوسهم، يمر بينهم العناصر في الباص جيئةً وذهاباً!

وصل الباص إلى الباب الجانيي لقصر العدل، نظر المواطنون وتهامسوا وتدافشوا، أن انظروا واغدوا!

أبعدت الشرطة المواطنين، وبقيت مراقباً، فأنزل الشبان على حالتهم، ومع كل نزول ضربة بيد رعيدي صنديد على رأس ذلك المتهم الموقوف المجرم الشاب، يودعه بها!

عدت لأدخل من باب القصر الرئيسي، أرى من دخل وأدخل وما فهمهم، وما الذي استحق كل ما يجري، لأفجأ بأن ما رأيته ما كان سوى أبسط ما كان قد جرى، فكل موقوف منهم، كان يتمتع بما يتمتع به من كدمات وضربات على وجهه ومختلف أنحاء جسده!

دعنتي مهنتي وقسمي أن أترافع عن بعض من ليس لديه محام، وكلهم كذلك، لأرى أن السواد الأعظم منهم قد أخرجهم القضاء العادل، لعدم وجود أي قانون يدينهم، أو لعدم خرفهم لأي عرف يشينهم!

فما هو القانون الذي حكم على أولئك بأن يجري عليهم ما جرى؟!

وما هو العرف الذي قد أفقد بعضهم قدرته على الحركة، وقدرته على الكلام وبعض أسنانه؟!

عندها عدت إلى حيرتي لأجد من أشدنا شدة، أهو من رأى وعاین ما حل بهؤلاء، أم هم هؤلاء الذين يرمقوننا بنظرة المشفق علينا، من شدة ما نرى! ولكن ما هو الجرم العجيب الذي أدانهم به من أحضرهم، وبرأهم به من أخرجهم؟!

وهل يعتبر القضاء أن إخراجهم مما وقعوا فيه كاف بذاته لتعويضهم عما مروا به؟!

أم هل كتب على المواطنين أن يثقوا فقط بقضائهم، ويفقدوا كل ثقة بمن يعضد هذا القضاء من السواعد الحديدية الصماء العمياء؟!

هل سيكتفي قضاؤنا بإحقاق العدالة بين المواطنين، راضياً بذلك، غاضاً طرفه عمن يسء إلى المواطنين، موقوفين كانوا أم مدانين؟! وهل يحق لأحد كائناً من كان، أن يهدر كرامة مواطن سوري كائناً من كان؟! ولكن اليوم.. وجب على قضائنا العادل مسؤولية أهم من حفظ الحقوق والأموال، أهم من سلامة الأعيان والأطيان، أهم من المواريث والحصص والأبدال..

وجبت مسؤولية حفظ الكرامات، وصيانة الحريات، وإيقاف المهانات.. ولعمري – بعد أن طلب وزير العدل، ونقيب المحامين، دراسات ورسائل لتطوير العمل القانوني والقضائي – لناثينهم بها!

وهاهي رسالتنا الأولى إليكم؛ ولعلها يا سيادة الوزير.. ويا سيادة النقيب أهم رسالة.. فهي المبتدأ وهي المنتهى.. احفظوا كرامات المواطنين!!

essamaldean@yahoo.com

أصوات على الطاولة

◀ عبد الرزّاق دياب

سقط التالوث المحرم.. وقبل عقدين كانت قراءة (بلقيس) في مقصف المدينة الجامعية نوعاً من التحدي والخطورة قبل أن تلقى على قارعة الرصيف كنكرة لا تثير الذعر، وجيفة لا يكثر بها أحد .

(مديح الظل العالي) لمحمود درويش هُربت من جرائد ممنوعة كقطعة سلاح إلى طاولتنا المغفوسة بشاي أبو حسين في مقصف الآداب، كذلك كانت حال القصائد السياسية لنزار قباني ومظفر النواب، والكتب التي تتحدث عن تاريخ سورية والصراع عليها، ويكثر من الخوف يحمل رأس المال إلى مكاتبنا مغلفاً بجريدة رسمية.

قبل عقدين كانت أسرارنا هكذا.. سقطت

اليوم من رفوفها على الأرضفة وبقي أثر الخوف، وندبة الوجع القديم، أما المقولات والحكمة والعبارات الطويلة الأسرة لم تعد قادرة إلا على استعراض ما تبقى من مخزون الذاكرة.

هل يتذكر أولئك الذين عاشوا في زمن اختلاس القصيدة ووهج العبارة كيف كانت تقع على أسماعهم كاكشاف جين السرطان، أو كاختراع الشاب (مارك جوكربيرج) الطالب في جامعة

هارفارد موقع التواصل (فيسبوك) الذي يحرك العالم الآن.. هناك كنا نخترع الكلمات لمحاربة الخوف، هناك كانت القصائد تشكل

سر العبور إلى سرير امرأة كأضعف الإيمان، وكفعل مقاومة لأكثرنا جسارة.

اليوم تسقط ذرائعنا في الحوار الذي كان شاهده الوحيد الطاولات، وحيث الاختلاف مجرد صراع لاستعراض ما نقرأ، والصراخ ليس سوى مجرد تهئية الروح لنشيج جديد في يوم قادم، والذكورة قصيدة بصوت شاعري لكي تلتفت أنثى مثارة لتلوحة مشروع مواعدة.

حوارنا كان اختلاف القراءات، الاشتراكية كحتمية، ثورات البحر لحنا مينه والجنس المملح، روائج النساء والجنرالالات والأزهار الاستوائية في روايات ماركيز وعزلته المثوية وجنراله الأعزل وبريده الفارغ، الشرق الأوسط عند عبد الرحمن منيف وأقيبة الاعتقال وسباق المسافات الطويلة الذي لم ينته بعد .

أما اليوم فيراودني الدون (أنطون) الذي يلقب ب(أبو أحمد) في نهار الجمعة على كأس ويسكي في بيته القديم مثيراً قضايا الجمارك والفساد، وعدم إيمانه القديم بالمحرمات التي عشناها فقط على طاولتنا في الجامعة كتحد كبير.

أبو أحمد..أو الدون الأعزب أنطون، رضع من مسلمة عندما كانت النسوة يجتمعن في ريف قصي لطقس المرأة السورية الخالص حيث لا ثدي يعرف الطائفة أو الرب الخاص.. من هم أخوة أنطون من المسلمين ومن هن أخواته، أما أمهاته المشتركات فكل الجارات، أمهات الحي أمهاته.. وهنا يختصر الثمانيئي كل حواراتنا الوطنية بدءاً من أعلى سقف.. والثرثرات الباقيات يأتين.

اليوم..على الطاولات، تتحاور الكتل المثقلة بمشاريع البقاء، وتعيد بسرعة رسم تحالفاتها لزمن يعيدنا بعالم مجهول، وهويات مبهمه، وحيث يرى الفرقاء أنهم مرايا فقط لوجوه ترهلت، وأن أحلامهم ستقود إلى أصوات تتقاطع كهتاف جمهور خاسر.

اليوم..على الناهبين إلى الطاولة أن يدركوا تغير زمنهم، وأن حقائبهم يجب أن لا تحتوي على الخطب نفسها التي حفظوها من زمن القراءات الأولى والأيديولوجيات المتخشبة، وأن هتافات الشباب لون تجاوز الزهايمر الذي يرعشهم في أسرة لذتهم السرية.

على الذاهبين أن يكتبوا اليوم (لا أن يكتب لهم أحد) عن بشر على الأرض وليست عن أحلام مستوردة من تجارب الانكماش والانفتاح، عليهم أن يكتبوا خطباً لحوارهم على (كيبورد) الجيل الجديد دون نظارات برستيچ التحاذق الايديولوجي.. ويمسكون بجدارة (ماوس) التغيير، فقد سقطت الرفوف على قارعة الطريق، وصار بائع أقراص الجنس المدمجة على رصيف الجسر يدرك أن فارقاً كبيراً حصل لا يمكن أن يحمل إلى الطاولة على ظهر عجوز.

■ ■

هل أصبح ضرورة موضوعية فعلاً؟!

الحوار الوطني المطروح للخروج من الأزمة.. ما هي شروطه ومقوماته؟!



يوسف البني

لأسباب أصبحت معروفة لدى الجميع، نزلت شرائح من المواطنين السوريين إلى الشارع للمطالبة بالحرية والديمقراطية والحياة الكريمة الخالية من المنغصات والصعوبات التي تم فرضها عمداً وعن سابق قصد، وبفعل فاعل، على الحياة المعيشية اليومية للمواطن السوري، وقد جوبهت هذه المطالب بما لا يليق بها في معظم الأحيان، فارتفعت وتيرة الحركة الشعبية، وارتفعت بالمقابل وتيرة الحلول الأمنية لوقف هذه الحركة، وتناوب الطرفان على التصعيد، وظهرت من كلا الجانبين قوى تريد جر سورية إلى الخراب وانعدام الأمان، وكان لهذه القوى أدواتها وأشخاصها الذين تم تجنيدهم لتنفيذ أهدافهم التخريبية.

على مدى عقود خمسة، تم تدمير الكثير من العلاقات والأطر بين عموم الشعب والقوى الوطنية المدافعة عن قضايا المواطنين، حتى باتت هذه القوى رغم مواقف بعضها الوطنية الواضحة والشريفة، لا تأثير لها على شارع مهمش بعيد عن الحراك السياسي، ورغم ذلك فعند الأزمة ثبت أن الشعب السوري، على مساحة الوطن أجمع، يتمتع بمستوى عال من الإحساس بالمسؤولية والروح الوطنية العالبة، وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الشخصية، والاستعداد الصادق للتضحية بالغالي والنفيس من أجل الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة، ومنعة الوطن وعزته وتطوره وكرامته.

عموماً، بعد نحو شهرين من بدء الحركة الشعبية فيسورية، كثر الحديث عن ضرورة الحوار الوطني على أمل التوصل إلى نتائج إيجابية وأشكال ديمقراطية لحل الأزمة القائمة، والخروج منها بتحقيق إصلاحات مبنية على المطالب المحقة والمشروعة للشعب السوري..

■ من أجل إظهار حسن النية من كلا الطرفين، السلطة والشارع، يجب على السلطة سحب الدبابات وجميع المظاهر المسلحة من الشارع، والتخلي عن مظاهر العنف من كلا الطرفين، وسحب شعار إسقاط النظام من المتظاهرين، إذ لا يجوز الدخول إلى الحوار تحت شروط وضغوط مسبقة

■ فتح الحوار الوطني الديمقراطي يكون أولاً برفع الحظر عن ممارسة العمل السياسي الحر، وإطلاق قانون أحزاب عصري ومتطور يضمن للجميع حرية ممارسة العمل السياسي تحت سقف الوطن

■ لقد سمعت الحكومة المطالب الشعبية وفهمتها، وأصبح هناك تصور كامل لها، فلماذا لا تسرع وتيرة تطبيقها، بدل المحاوره وإضاعة الوقت الذي يزيد من إراقة الدماء والتوتير المتصاعد؟

■ لقد قدّم الشعب السوري على مدى التاريخ تضحيات جسيمة من أجل الحرية والكرامة، فماذا يمكن أن تقدم السلطة للحفاظ على هذه الكرامة والحرية؟ وإلى أية درجة مستعدة لتقديم أصحاب المناصب والمراكز والأموال والشخص الفاسدين وناهبي أموال الدولة للمحاسبة وتنفيذ العقوبات والإجراءات اللازمة لاسترداد المال العام؟

حول مبادرة الحوار الوطني وشروطه ومقوماته ومستلزماته، تباينت آراء المواطنين، بين مشجع على الحوار، وفائد الأمل بسبب انعدام الثقة بالوعود والتسويفات. ومع نماذج متفاوتة من حيث الاهتمام أو القرب والبعد من المعترك السياسي، كانت لـ«قاسيون» تساؤلات حول شروط الحوار ومقوماته والنتائج المرجوة منه، وكانت لنا اللقاءات التالية:

دخول الحوار دون مظاهر التوتير
-الأستاذ إسماعيل، مدرس للمرحلة الثانوية، قال: «لنكن عادلين وموضوعيين وعقلانيين، فالحوار يعني أن تقدم أفكارك ثم الإصغاء للطرف الآخر، للبحث عن مجال أوسع لفهمهم، واكتشاف النقاط التي من المحتمل الاتفاق عليها، وبدون احترام الطرف الآخر لا يمكن البدء في الحوار، وعلى المتحاورين الترفع عن التأثير بالمشاعر السلبية، وعدم نبش الماضي وكل ما يثير الأحقاد من جديد، وعلى المحاور صياغة مواقفه وعباراته ومطالبه لتكون واضحة ومفهومة أثناء الحوار ولا لبس فيها ولا غموض، ولا نوايا أو مقاصد مخفية يمكن استخدامها فيما بعد للتلمص من الوعود والاتفاقات المبرمة أو التسويف في تنفيذها أو الالتفاف عليها، من أجل ذلك، وإظهاراً لحسن النية من كلا الطرفين، السلطة والشارع، يجب على السلطة سحب الدبابات وكافة المظاهر المسلحة من الشارع، والتخلي عن مظاهر العنف من كلا الطرفين، وسحب شعار إسقاط النظام من قبل المتظاهرين، إذ لا يجوز الدخول إلى الحوار تحت شروط وضغوط مسبقة».

- مدرس آخر قال: يجب أن يجلس إلى طاولة الحوار من السلطة فقط من له مطلق الصلاحيه في إبرام الاتفاقات والعهود وتنفيذها، وممثلين عن الحراك الشعبي ومن القوى الوطنية التي لها حامل اجتماعي وأرضية وطنية نظيفة، ولها برنامج وطني اقتصادي - اجتماعي وديمقراطي، وعلى هذه القوى الوطنية ألا تكون متخلفة عن مطالب الشعب التي سبقت كل الشعارات والخطب السياسية والتتظير، من هنا لسياسات الحكومة، وتكون هناك منافسة شريفة للتسابق لخدمة الوطن وبنائه، وليس لسرقةه وتقسيمه حصصاً وغنائم».

الحوار تحت سقف الوطن غير مُجرّأ
- المواطن أبو محمد قال: إن الحوار الوطني يجب أن يكون وطنياً بحق، أي تحت سقف الوطن وليس فقط مجرد شعار ترفعه السلطة بينما هي تستقبل ممثلين عن كل محافظة على حدة، وقد يكون هؤلاء الممثلون لا يمثلون كل أهالي المحافظة أو المنطقة، وقد لا يكون لهم الحق في تمثيلهم أصلاً، فالتمثيل يجب أن يكون تجمّعاً وطنياً، للابتعاد عن الانتهازية والنزعة إلى تحقيق الانتصارات الجزئية أو المكاسب التي لا تعني كل الشعب السوري».

- المواطن سالم د. قال: «لنتجاوز قضية انعدام الثقة بالوعود ونسأل: هل الهدف من الحوار الوطني هوإنبثاق سورية جديدة حرةديمقراطية، أساس حكمها العدل ووصون حقوق المواطنين والحفاظ على كرامة الوطن والمواطن؟ أم أن الهدف من الحوار هو مجرد تسويق جديد

ومماطلة بالإصلاحات التي تسير ببطء السلحفاة بحجة الاستماع إلى مطالب الشعب؟إن كان هذا هو هدف الحوار فلا حاجة لعقد الحوار أصلاً، لأن السلطة قد سمعت المطالب الشعبية، وفهمتها، وأصبح هناك تصور كامل لها، فلماذا لا تسرع وتيرة تطبيقها، بدل المحاوره وإضاعة الوقت الذي يزيد من إراقة الدماء والتوتير المتصاعد؟

- الأستاذ المحامي جهاد س. قال: «قبل الحوار يجب على السلطة الاعتراف بالتقصير الحكومي، بل التخريب أيضاً خلال السنوات السابقة في الشأن الاقتصادي - الاجتماعي، ولا يجب ربط ذلك أو عزوه إلى انصراف السلطة لدعم المقاومة الصامدة في وجه التحديات الامبريالية الأمريكية والصهيونية، إذ لا يمكن التضحية بالشعب السوري ومعيشته الكريمة وحريته من أجل حرية شعب آخر، بل يمكن النضال على الجبهتين معاً، دون أن تكون إحدهما معوقة أو معرقة للأخرى».

-المواطن الياس أش.قال:«كيف سيحاور الشارع السوري حكومة مازالت تماطل في تنفيذ قرار اتخذته بملء إرادتها، ثم تم التأكيد على ضرورة تنفيذهكمطلبأساسي منمطالبالحراك الشعبي السوري، وهو محاربة الفاسدين والمفسدين، بدءاً من الذين يباعوا حدود الدولة ومنافذها للمهربين والمخربين وتجار الأسلحة الذين أدخلوا السلاح عليه الآن، وصولاً إلى الذين دمّروا اقتصاد الوطن وخاصة الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة وعلى رأسهم النائب الاقتصادي عبد الله الدردري، والذين عندما استبدلوا تركوا خزانة الدولة فارغة، وهناك شائعات تقول إن الدولة قادرة على دفع رواتب الموظفين لشهرين قادمين فقط، وبعدها لا يوجد رواتب، فكيف يتركون الناهبين والمخربين دون محاسبة؟هل يكفي استبدال أعضاء الحكومة السابقة بحكومة جديدة، شكلاً فقط؟ففيها من رموز الحكومة السابقة ما يشكل علامات استفهام كبيرة! بل وكيف تتم مكافأة الدردري على إنجازهِ وتعيينه سفيراً لنا في تركيا؟!»

شعب وطني عبر التاريخ

- المجاهد أبو أسعد، الذي أكل منه الدهر قرابة قرن من الزمن، آتحنفاً بحديث مطول ذي شجون، ثم قال: «لقد قدّم الشعب السوري على مدى التاريخ تضحيات جسيمة من أجل الحرية والكرامة، والسؤال هنا: ماذا يمكن أن تقدم السلطة للحفاظ على هذه الكرامة والحرية؟ وإلى أية درجة مستعدة لتقديم أصحاب المناصب والمراكز والأموال والشخوص الفاسدين وناهبي أموال الدولة، مهما كانت مراكزهم ومستوى حصانتهم، للمحاسبة وتنفيذ العقوبات والإجراءات اللازمة لاسترداد المال العام؟ وهل السلطة جادة تماماً بفتح صفحة وطنية جديدة مع الشعب ومحاسبة المسؤولين عن التسبب بإراقة هذا الدم الوطني البريء الذي نزع من كلا الجانبين ظلماً؟إن كان من الحراك الشعبي الحق أو من رجال الأمن والجيش الذي تم إلهاؤه في معركة ليست معركةه، وليس هنا دوره الوطني، فالمعركة الحقيقية هي ضد العدو الإسرائيلي.

وهل السلطة مستعدة لفتح صفحة جديدة تدفع لثمتين اللحمة الوطنية، والمزيد من المنعة والعزة والكرامة والديمقراطية، وذلك بالإفراج عن كل السجناء السياسيين ومعتقلي الرأي، وإطلاق الحريات الديمقراطية وحرية الكلمة والفكر في التعبير عن الرأي والمطالب والأخطاء؟ وهل ستسمح للقوى الوطنية بالمنافسة الشريفة عبر

انتخابات ديمقراطية نزيهة؟ وهل سيكون هناك قانون انتخابات جديد عصري وديمقراطي يسمح بإجراء انتخابات حرة نزيهة ليُفَرَّ بها من يفوز، ويخسر من يخسر؟ وهل سيتم احترام حقوق كل القوميات على قدم المساواة كحقوقهم في الترشيح وخوض الانتخابات وممارسة حقوقهم السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية على أرضية المساواة الكاملة بين أبناء الشعب السوري الواحد؟أتمنى للحراك الشعبي السوري المُحق أن ينتهي إلى حوار وطني حقيقي وشامل، من شأنه أن يخرج سورية من دوامة العنف المفرط، أتمنى لصوت العقل أن ينتصر إلى الأبد على صوت الرصاص، فسورية تتجه نحو التغيير ولا أعتقد أن الشعب الذي دفع ثمناً باهظاً للحرية والكرامة والعيش الهنيء وحراكه الوطني، لا يمكن أن يقبل بأقل من العودة إلى حياة ديمقراطية حقيقية تعيد للناس حريتهم وكرامتهم وهدوء عيشهم».

لا أمل مع انعدام الثقة

- المواطن أبو سعيد قال: «أي حوار وطني هذا الذي ترجون منه حل الأزمة؟ ومع من؟ مع حكومة مازالت تماطل في تحسين الوضع المعيشي للمواطن السوري؟أساساً الاحتجاجات قامت للمطالبة إلى جانب الحرية والديمقراطية بلقمة العيش الكريمة وتحسين مستوى المعيشة، وخفض الأسعار وتحسين الرواتب، وبدلاً من تجاوبها السريع والعاجل مع كل ذلك، فإننا نجد أسعار المواد التموينية والاستهلاكية اليوم مرتفعة عنها قبل شهرين، وهذا الأمر يزيد من التوتّر، وبعدم الثقة بين المواطن والحكومة ووعودها، ويجعله فاقداً للأمل من نيتها الصادقة على الاستجابة لمطالب الشعب».

-صاحب الدكان أبو معروف أكد على هذا الكلام وأردف: «هذا صحيح، هناك بوادر كثيرة وكبيرة لانعدام ثقة المواطن بوعود الحكومة، فكيف يتحاور المواطنون مع حكومة لا يثقون بها؟ فبدلاً من تحقيق المطلب البسيط بخفض الأسعار، والذي كان أحد المطالب الأساسية للمواطنين، نجد أن الأسعار ارتفعت في الأسواق، وهناك في سوق الهال من يهमे الاستفادة من التوتّر الموجود لتحقيق أكبر الأرباح في أقصر زمن، ودون رقابة».

ملامح الحوار المرجوة

يجب أن يكون الحوار الوطني نابعاً من إرادة وطنية خالصة وإحساس عال بالمسؤولية والجدية، ويجب أن يشمل جميع أطراف المجتمع السوري، وتكون غايته فقط المصلحة العليا للبلاد والعباد، وقد يكون هذا الحوار بين عدد لا نهاية له من المتحاورين الذين لن يكون بينهم غير سوري، ومن الضروري الاستماع إليهم جميعاً، لأنهم سوريون جميعاً، ولا يمكن خلعهم واستبدالهم بشعوب من الأمم الأخرى، ويجب العمل على إيجاد حلول تعالج مشاكلهم وقضاياهم، وستؤثر على مستقبلهم، ويجب على الجميع العمل من أجل أهداف واضحة نبيلة تصب في صالح سورية وهددها، وفي شوارع الناس وبيوتهم وأماكن عملهم، ويجب أن يكون خطاب الحوار منزهاً عن الغموض، ويتجلى بالشجاعة والوضوح والثبات، متسلحاً بقوة الحق والقانون، وليس قوة النار أو التظاهر أوالسيطرة.

فلنبداً قبل الحوار بالتحضير للحوار، ولنجهز العدة اللازمة للجلوس مع الآخر على قدم المساواة، لنيل الأهداف المرجوة من حوار عادل ومنصف للجميع، وللحصول على أكبر قدر ممكن من النتائج في ما يسمى إعادة ترتيب البيت الداخلي..

■ ■

السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية إلى أين؟؟



◀ **حسان م**

لا يمكن القول إن السياسات الاقتصادية- الاجتماعية التي نفذت في المرحلة السابقة، أي منذ استلام ناجي العطري رئاسة مجلس الوزراء، ولدة سبع سنوات، كانت بريئة، فهذه السياسات اعتمدت نهج استنساخ التجارب الفاشلة على الغالب، علماً أن التجارب الناجحة عالمياً (الصين، ماليزيا.. إلخ) كانت تجارب استثنائية وغير مسبوقة، ونم تصميمها وتنفيذها وفقاً لخصوصية هذه الدولة أو تلك، ووفقاً لطبيعة اقتصادات هذه الدول أيضاً، والأهم من كل هذا هو أن التأثيرات السلبية لهذه السياسات المتبعة بدأت بالظهور ولحسن الحظ بعد زمن قصير جداً..

أدى رفع الدعم عن مادة المازوت إلى نتائج مباشرة على ارتفاع الأسعار، وتدني مستوى معيشة السوريين، وأرخص بقله وتأثيراته على القطاع الصناعي والزراعي أيضاً، اللذين بدأا بالتراجع عاماً بعد عام، ونحن هنا نتكلم عن إجراء واحد فقط، أخذ خلال ٢٤ ساعة، وهذا ليس قراراً في سياق منفصل، وإنما خطوة واحدة في سلسلة من الخطوات التي أضرت بالاقتصاد والمواطن على حد سواء، فما هو تأثير هذه المئات من القرارات الاقتصادية على الاقتصاد والمواطن السوري إذا؟ ومع ذلك استمرت السياسات الاقتصادية المتبعة لدينا -وعلى طول سبع سنوات- على نهجها رغم النتائج السلبية المحققة في المحصلة، ولكننا يعلم أن العبرة بالنتائج أولاً وأخيراً، وهذا يعني أن هذه السياسات لو لم تكن مخترقة في تبنيها هذا النهج الاقتصادي لكانت قد تراجعت عنه بكل بساطة لمنول نتائجها السلبية أمامها..

مقدمات خاطئة

الأرقام الرسمية غير الدقيقة في أغلب الأحيان، استخدمت وسيلة «مقنعة» ولو بظاهرها «لتميرير» هذه السياسات الاقتصادية، على الرغم من شعور المواطن السوري بأن هذه الأرقام لا تعبر بأي حال من الأحوال عن واقعه المعيشي، لكن «لا حول له ولا قوة»، فهو ليس صاحب القرار، ولكنه المتحمل الأكبر والأول لمسؤولية قرارات اقتصادية ليس شريكاً بصنعها..

فالانفتاح الاقتصادي غير المضبوط أثر سلباً على الاقتصاد السوري، والذي مثل الركيزة الأساسية للسياسات الاقتصادية خلال السنوات السابقة، وهذا أدى لإغراق الأسواق السورية بالمنتج الأجنبي على حساب الوطني، وما رافقه من انهيار الصناعة الوطنية، وتضرر المنتج الزراعي السوري المترافق

مع انهيار الميزان التجاري في سورية، وغياب الرقابة عن السلع في الأسواق في ظل غياب فاعلية القانون الاقتصادي أولاً، وقيل كل شيء لغياب فاعليته، وهذه كلها مؤشرات على التأثيرات السلبية للانفتاح والتي لا يمكن إنكارها..

فعجز الميزان التجاري السوري تضاعف ٧,٥ مرة في أربع سنوات، ففي ٢٠٠٣ كان العام الأخير الذي حقق خلاله الميزان التجاري فائضاً مالياً خلال العقد الأخير بقيمة ٢٨ مليار ليرة سورية، حيث قفز هذا العجز من ٣١ مليار ليرة في العام ٢٠٠٦ إلى نحو ٢٢٦ ملياراً في العام ٢٠٠٩..

ولم تكن سياسات رفع الدعم عن مادة المازوت فاتحة خير على القطاع الزراعي أو الصناعي، والذي ترافق مع مضاعفة أسعار الأسمدة محلياً بنحو ٢٠٠٪، وهذا أدى إلى تراجع كبير في القطاع الزراعي، وخير دليل على هذا التراجع هو لجوء سورية لاستيراد ما يقارب ٢ مليون طن من مادة القمح سنوياً، لمدة ثلاثة أعوام متوالية، وذلك لانخفاض إنتاج القمح ما يزيد عن ١٠٠٪ في سورية، وتجلّى هذا التراجع الزراعي بشكل أوضح في تأثيره على الميزان التجاري، من خلال تدني نسبة مساهمة الزراعة من ٢٠٪ إلى ما يقارب ١٣٪ فقط من حجم التبادل التجاري والصادرات السورية الآن..

منتج وطني عاجز

وبالعودة إلى الصناعة السورية، فقد أدى رفع الدعم إلى إغلاق ما يقارب من ٥٠٪ من ورش

الألبسة والمعامل الصغيرة، وما يقارب ٣٠٪ من المنشآت الصناعية الصغيرة في الأعوام الأخيرة، وذلك لعجز المنتج الوطني عن منافسة البضاعة الأجنبية المستوردة من الصين وتركيا مثلاً، وبالتالي عدم قدرة منتجنا على المنافسة في الأسواق العالمية التي كانت ساحة لتصريف منتجاته تاريخياً، لتخرجه هذه المنتجات من الأسواق الأوروبية، ومن أغلب الأسواق العالمية أيضاً، وذلك لارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج الصناعي، وهذا أرخص بقله على المنتج الوطني، فالصناعة التحويلية تلقت ضربة قاصمة كسرت ظهرها بعد ارتفاع مدخلات الإنتاج محلياً، ومن أهمها صناعات الخشب والموبيليا والمنتجات غير المعدنية، والتي أغلقت الكثير من ورشها ومعاملها، وتقلص حجم عمالتها لضعف قدرتها على المنافسة أمام إغراق الموبيليا الجاهزة بعد فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وهذه أيضاً كانت حال صناعة الغزل والنسيج التي أنهكها إغراق سوقنا المحلية بالغزل المصرية بعد أن عانى المصريون طويلاً من إغراق أسواقهم بغزلونا، كما أن الصناعات الكيماوية والغذائية لم تكن بمنأى عن التأثير هي الأخرى، وهذا ما أدى لتراجع مساهمة الصناعة التحويلية عموماً في ناتج الصناعة السورية بفعل تأثير قوانين الانفتاح الاقتصادي..

هذا بالإضافة إلى ما باح به تقرير الصناعة العربية ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصادر عن المنظمة العربية للصناعة والتعدين، والذي يبين انخفاض نسبة الألبسة والمعامل الصغيرة، وما يقارب ٣٠٪ من المنشآت الصناعية الصغيرة في الأعوام الأخيرة، وذلك لعجز المنتج الوطني عن منافسة البضاعة الأجنبية المستوردة من الصين وتركيا مثلاً، وبالتالي عدم قدرة منتجنا على المنافسة في الأسواق العالمية التي كانت ساحة لتصريف منتجاته تاريخياً، لتخرجه هذه المنتجات من الأسواق الأوروبية، ومن أغلب الأسواق العالمية أيضاً، وذلك لارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج الصناعي، وهذا أرخص بقله على المنتج الوطني، فالصناعة التحويلية تلقت ضربة قاصمة كسرت ظهرها بعد ارتفاع مدخلات الإنتاج محلياً، ومن أهمها صناعات الخشب والموبيليا والمنتجات غير المعدنية، والتي أغلقت الكثير من ورشها ومعاملها، وتقلص حجم عمالتها لضعف قدرتها على المنافسة أمام إغراق الموبيليا الجاهزة بعد فتح باب الاستيراد على مصراعيه، وهذه أيضاً كانت حال صناعة الغزل والنسيج التي أنهكها إغراق سوقنا المحلية بالغزل المصرية بعد أن عانى المصريون طويلاً من إغراق أسواقهم بغزلونا، كما أن الصناعات الكيماوية والغذائية لم تكن بمنأى عن التأثير هي الأخرى، وهذا ما أدى لتراجع مساهمة الصناعة التحويلية عموماً في ناتج الصناعة السورية بفعل تأثير قوانين الانفتاح الاقتصادي..

هذا بالإضافة إلى ما باح به تقرير الصناعة العربية ٢٠٠٩-٢٠١٠، الصادر عن المنظمة العربية للصناعة والتعدين، والذي يبين انخفاض نسبة

فعلى الرغم من الانخفاض الشكلي لنسبة الفقر بنحو ٠,٢ ٪ إلا أن العدد النهائي للسوريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد ارتفع بمقدار ٤٠٠ ألف في السنوات الخمس السابقة، وبمتوسط ٨٠ ألف سوري يهون سنوياً تحت خط الفقر في هذه السنوات السابقة..!!

كما نصت الخطة الخمسية على خفض البطالة إلى نحو ٧,٣٪ في نهايتها تقريباً، ولكن الذي حصل هو العكس تماماً، فالخطة الخمسية العاشرة فشلت وبالأرقام الرسمية، في تخفيض نسبة البطالة، أو في تقليص أعداد العاطلين عن العمل، لا بل إنها سلّمت -وبعد خمس سنوات- زميلتها الخطة الحادية عشرة نسبة من البطالة تصل إلى ٨,٤٪ مقارنة مع ٨٪ في العام ٢٠٠٥، وارتفاع النسبة يعني ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل بشكل أكبر لارتفاع حجم قوة العمل الكلية، وبالتالي فإن الخطة فشلت في تثبيت أعداد العاطلين عن العمل نسبة ورقماً..

فالحقيقة الاقتصادية تؤكد أن لظاهرة البطالة تأثيرات سلبية ذات أبعاد متشعبة تشمل الاقتصاد بأكمله، حيث أن ارتفاع البطالة يعني عجز الاقتصاد عن استغلال القوة البشرية التي يملكها، والتي تعد إحدى مقومات أي اقتصاد في العالم، وهذا يضاف إلى انخفاض المستوى المعيشي للسوريين لارتفاع نسبة الإعالة، مقارنة بالدخل المحدود والقليل، كما أن البطالة تفرز كماً غير قليل من الظواهر الاجتماعية الخطرة، والتي لا حاجة لتكرارها هنا، فالتأثير ليس أحادياً وإنما هو متعدد..

المطلوب محاكمة الحكومة

الأمر تقاس بنتائجها في نهاية المطاف، والحكومة السابقة التي جثمت فوق صدور السوريين لسبع سنوات متواصلة فشلت في تحسين اقتصادهم أو أوضاعهم المعيشية، ولكن الأكثر أهمية هو ذهاب هذه الحكومة بعد الاحتجاجات الشعبية الأخيرة المطالبة برحيلها لدورها في تخفيض مستويات معيشتهم، ولكن رحلت دون مساءلة أو محاكمة..

فهذه النتائج وتداعياتها على السوريين لا يعود لخلل في التنفيذ أو التخطيط كما يحاول الترويج له البعض، وإنما كانت هذه السياسات الاقتصادية بمثابة جريمة أمعنت الإدارة الاقتصادية السابقة باقترافها بحق ٢٠ مليون سوري..

إن المطلوب اليوم من الحكومة الحالية لتحسين الاقتصاد وأوضاع السوريين هو التراجع عن السياسات التي انتهجتها الحكومة السابقة، لكي ترضي السوريين وتحقق مطالبهم ومتطلباتهم، دون أن ننسى أن مطلب محاسبة الحكومة ورموزها هو مطلب لجميع السوريين، وربما هو الوحيد الذي يحظى بإجماعهم، لدورها في التفنن بإفقارهم تحت مسميات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي..

■ ■

فؤاد اللحام في الثلاثاء الاقتصادي؛

الحماية المطلقة للإنتاج الوطني مطلوبة لتعزيز قدرته التنافسية

وتطوير الشركات الصناعية التي تحتاج لعملية التحديث من أجل متابعة نشاطها وزيادة قدرتها التنافسية.

تشكيل مجلس خاص للتنمية الصناعية يتولى وضع ومتابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتنمية الصناعية ومتابعة تنفيذها.

ومن الهام جداً في هذه المرحلة الحرجة بالذات دراسة تقديم قروض قصيرة وبشروط ميسرة للمنشآت الصناعية المتعثرة حالياً لاستخدامها كإسمال عامل من أجل تحريك الإنتاج والأسواق والمحافظة على وجودها والعاملين فيها.

إحداث المؤسسات الداعمة الضرورية للصناعة وبشكل خاص المراكز الفنية المتخصصة (نسيجية، غذائية، هندسية، كيميائية).

إحداث الهيئة الموحدة للتعليم والتدريب المهني لتتولى عملية تطوير وتشغيل جميع مراكز ومعاهد التدريب والتعليم المهني بشكل عصري متقدم (مناهج ومدربين وأدوات) وبشكل يليي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للصناعة السورية.

اعتماد وتطبيق برنامج وطني متكامل لإصلاح القطاع العام الصناعي، يركز بشكل أساسي على تحسين بيئة عمل هذا القطاع الإداري والتنظيمية والمالية والإنتاجية وأسلوب اختيار إدارته.

الانتقال إلى دور جديد تنموي ولا مركزي لوزارة الصناعة بحولها إلى وزارة سياسات صناعية تقوم بتشجيع وتحفيز وتمكين الصناعة السورية كقطاع وطني واحد بكل أشكال الملكية.

الإسراع في إحداث المؤسسة الخاصة المستقلة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمشاركة جميع الوزارات المعنية والقطاع الخاص والانتقال عملياً لتطبيق مفهوم العنقود الصناعي ودعم بواره الموجودة حالياً في عدد من المدن والمناطق بشكل عملي. التركيز على بناء الخبرات الوطنية في مجال التحديث والتطوير الصناعي في الاختصاصات كافة. ■ ■

ناحية وتنفيذ برنامج شامل ومتكامل لتحديث وتطوير الصناعة الوطنية من ناحية أخرى..

ضعف البنية الهيكلية للمنشآت الصناعية بسبب اعتمادها على الصناعات التقليدية الخفيفة التي تقوم إما على موارد زراعية وتعدينية محلية، أو صناعة تجميعية (إحلال الواردات) وهي في الحالتين ذات قيمة مضافة متدنية، ومكون تكنولوجي بسيط تفقتر إلى روح الابتكار والإبداع، مما يحول دون الانتقال من الميزة النسبية التي تتمتع بها سورية إلى الميزة التنافسية في مجال النوعية والسعر..

ضعف معرفة الصناعيين المفصلة بضمضون هذه الاتفاقيات وكيفية الاستفادة منها وتخفيف جوانبها السلبية.

ما المطلوب إذ؟

المطلوب اليوم بحسب أ. اللحام تطبيق نظام حماية مطلق للإنتاج الوطني (عام وخاص) تجاه المنتجات الأجنبية من جهة، وحصر لعدد من المنتجات الصناعية بالقطاع العام من جهة أخرى، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة السورية، وأن يكون في رأس أولويات السياسات الاقتصادية والصناعية سواء تم توقيع اتفاقيات الشراكة، وتحرير التبادل التجاري، لأن وجود ومصير الصناعة السورية يتوقف على قدرتها التنافسية.

عدد المنشآت المهدة بالإغلاق قابل للزيادة في حال تم التأخر لأي سبب كان في بدء عملية تحديث وتطوير هذه الشركات.

اليوم وفي ضوء المراجعة لنتائج السياسات الاقتصادية والصناعية التي أوصلت الصناعة السورية إلى هذه الأوضاع المؤسفة، من اتخاذ الإجراءات والتدابير التالية:

تكليف فريق عمل فني (قانوني وصناعي) مهمته وضع تصور وآلية عمل لتعديل بعض مواد اتفاقيات الشراكة، وتحرير التبادل التجاري، ومعالجة بعض النتائج السلبية التي أدت إليها هذه الاتفاقيات.

الإسراع في إحداث مركز التحديث الصناعي ليتولى تحديد

◀ **قاسيون**

تواجه الصناعة السوية في هذه المرحلة ظروفأ صعبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة، الأمر الذي أدى وما يزال إلى إغلاق العديد من المصانع وتوقف أعداد أخرى عن الإنتاج كلياً أو جزئياً. ويرجع العديد من الصناعيين والمحللين السبب الرئيسي في ذلك إلى تحرير التبادل التجاري وفتح الأسواق السورية أمام منافسة غير عادلة أو شريفة مع المنتجات المستوردة، هكذا بدأ أ. فؤاد اللحام الندوة التي أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية السورية بتاريخ ٢٤/٥/٢٠١١ بعنوان «الصناعة السورية في ضوء اتفاقيات الشراكة وتحرير التبادل التجاري»..

وتطرق أ. اللحام إلى مضمون اتفاقيات الشراكة الثنائية والعربية الأوروبية، والتي ألغت الرسوم الجمركية على الواردات والبيعض الآخر يتم استكماله خلال فترة زمنية محددة، وإقامة منطقة تجارة حرة تدريجياً خلال فترة انتقالية، وإلغاء الدعم والحصر الاحتكار خلال فترة تنفيذ الاتفاقية، ومنع الإغراق ووضع آلية لمعالجته، والسماح بتراكم المنشأ من خلال استخدام المدخلات المنتجة في بلد أحد الشركاء لإنتاج منتج في بلد الشريك الآخر.

وبعد هذا السرد لمضمون الاتفاقيات عكف أ. اللحام للحديث عن النتائج الأولية لتطبيق هذه الاتفاقيات على الصناعة السورية، والتي تتجلى بارتفاع حجم الواردات من الدول العربية من نحو ٦٣/ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٥ إلى ١٣٠/ مليار في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة نمو الواردات خلال ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩ ١٨٦٪، ووصل وسطي نسبة المواد الأولية إلى إجمالي الواردات من البلدان العربية خلال الفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩ إلى ٩٠٪/، في حين كان وسطي نسبة المواد نصف المصنعة ٤٩٪/، والمواد المصنعة ٤٢٪/..

وبالنسبة للتبادل التجاري مع تركيا، أشار أ. اللحام إلى ارتفاع

سورية على مفترق طرق..

الانفتاح «الليبرالي».. وخدعة المشاريع الصغيرة!

◀ **عشتار محمود**

إعادة اختراع الدولار، هي من اختصاص أغلب منظري السياسات الحكومية المتفائلة في دول العالم الثالث...

إي إعادة بناء الرأسمالية والتجارب الأوروبية الاقتصادية في أكثر الأحلام تفلؤاً، أو التجارب الأقصى أسيوية في الأحلام المتواضعة... وقد رأينا منها الكثير في السنوات الأخيرة لقادة الفكر الاقتصادي في سورية، فمن الفتوى بإمكانية قيادة قطاع واحد للاقتصاد، إلى اعتبار مصادر الأموال غير ضرورية، إلى الدعوة لتحمل العلاج بالصدمة، وأن النعيم سيعود على الجميع في النهاية السعيدة للتجربة «الفالنية»...ويتخيلون أسماءهم الرنانة على النماذج الفريدة التي تعيد اختراع الدولار...

المشاريع الصغيرة الحلم الواعد ...

بدأ منذ فترة غير بعيدة في المنابر الاقتصادية الملونة والمدنية في سورية، الترويج لمفهوم المشروعات الصغيرة، والقروض الصغيرة، ورجال الأعمال الشباب الصغار أيضاً، وانضمت إلى الجوقة المطبلة بشركات عالمية كبيرة تعمل في سورية كشركة«شل»النفطية وغيرها، أو ندوات من منتديات أعمال ماليزية مثلاً، وتبناها كثيرون من منظري الاقتصاد «الإسلامي». تبدو الفكرة مغرية ومنطقية وتحمل بعداً اجتماعياً، بإعطاء الفرصة للشباب بأخذ قروض بمبالغ لا تتجاوز المليون ليرة سورية بأعلى حد لها، لإقامة مشاريعهم الصغيرة وإعادة القروض بشكل تدريجي، إلا أننا نريد أن نلقي الضوء على الخطأ المنهجي في هذه السياسة ووصولها إلى إعادة اختراع الدولار من جديد ..

– عند بدايات الرأسمالية في أوروبا كانت الورش الصغيرة أو ما كان يسمى بالمانيفاكشورات القائمة على الصناعات الحرفية تستقطب العمال، الفئة الاجتماعية الجديدة والمنحدرة من الفلاحين المجريدين من أراضيهم، والذين كانوا مع معالم تكنولوجيا الثورة الصناعية الأداة الأساسية لتطور هذه المانيفكشورات إلى معامل كبيرة، ومن ثم اختصرت هذه المعامل وتركزت باحتكارات إنتاجية وقطاعية كبيرة، وفي هذه المرحلة تم الانتقال من مرحلة الرأسمالية

لكي لا يذهب تخفيض سعر المازوت سدى..

تخفيض سعر ليتر المازوت كان مطلباً شعبياً اقتصادياً بامتياز، وما هذا القرار الحكومي بتخفيض سعره بنسبة ٢٥٪، وذلك من ٢٠ ل.س إلى ١٥ ل.س للتر إلا خطوة في الاتجاه الصحيح، وتصحيح العلاقة بين الإجراءات الاقتصادية والمواطن، ولكن لا بد أن يترافق هذا القرار مع الكثير من الهواجس وأهمها: هل سينعكس هذا الانخفاض في سعر ليتر المازوت على المواطن السوري إيجاباً، كما أثر ارتفاعه سلباً؟ أم أن هنا المعادلة تختلف، وسيجري«تطنيشها» من المعنيين بعملية الانخفاض بدءاً من سائق السرفيس وصولاً إلى الصناعي في عمله، بما لا يحقق أي انعكاس لهذا القرار على المستهلك النهائي...

فتخفيض سعر المازوت أول إنجازات الحكومة الحالية، والذي يجب أن ينعكس بشكل مباشر على المواطن السوري، كما يجب أن ينعكس إيجاباً على الصناعة والزراعة السورية، وهذه أولى ثمار إصلاح«تخفيضات» الفريق الاقتصادي في الحكومة السابقة، فتكلفة الدعم الجديد على مادة المازوت لن يزيد عن ٤٠ مليار ليرة، وهذا ليس بكثير قياساً بتراجع الزراعة التي خسرت نحو ١٠٠ مليار ليرة بعد ارتفاع أسعار المازوت في ٢٠٠٨، ومما سببه ذلك من تراجع الإنتاج الزراعي، ولا بالخسائر التي منيت بها الصناعة، ولا بتراجع مستوى معيشة المواطن، إذا القرار الحالي ومنعكساته الايجابية على الزراعة وحدها سيؤمن دون شك تكاليف فاتورة دعم مادة المازوت الجديدة بالحد الأدنى، وبهذا يعني أن لا خسارة اقتصادية من تخفيض أسعار هذه المادة الهامة ..

«أسعار ليتر المازوت في لبنان ٣٥ ل.س، وسعر اللتر في الأردن ٤٠ ل.س، بينما في سورية بات سعره الآن ١٥ ل.س»، وهنا يتساءل الكثيرون، كيف سيتم ضبط الحدود؟ وهل ستكون أجهزة الرقابة الحدودية الفاسدة (الجمارك وسواها) قادرة على منع التهريب؟! خصوصاً وأن عمليات التهريب زادت في الشهور الأخيرة الماضية، وهذا يحتم ارتفاع وتيرتها بعد خفض سعر ليتر المازوت لدينا اليوم، وذلك بعد ارتفاع الفارق مع أسعاره مقارنة بدول الجوار..

فضبط التهريب مسؤولية الدولة، ولكن هذا لا ينفي أن ضبطها هو مسألة وطنية أولاً وأخيراً، وهذا يعني أن على كل مواطن سوري أن يتولى مسؤوليته الاقتصادية – الاجتماعية، وأن يكون جزءاً من عملية مكافحة التهريب كما هو جزء من محاربة الفساد، خصوصاً وأن هذه الأمراض الاقتصادية – الاجتماعية قد تجذرت في أعماق المجتمع السوري، وباتت ثقافة يتوجب على المجتمع مكافحتها، لأن البعض في الجهاز الحكومي قد يسوق الكثير من الأعداء لتبرير استمرار التهريب «الحدود الطويلة، أعرق الدول لا تضبط حدودها بالكامل، ضعف الإمكانيات اللوجستية... إلخ»، وجزء من هذا صحيح، ولكنه لا يبرر استمرار التهريب أبداً ..

التنافسية القائمة على المشاريع الصغيرة، إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية وهو ما يتّرخّ له عالمياً في بدايات القرن العشرين... لم تتم هذه العملية في كل العالم بشكل متطابق، إلا أنها تمت بشكل قريب إلى التطابق في الدول التي سارت منذ البداية بخطى متقاربة أي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، أي أن قانونية ما تحكم هذه العملية وهو ما يسمى بتمركز رأس المال، والذي ينتج بشكل أساسي عن الإنتاجية الأعلى للمنشآت الكبيرة وقدرتها على استخدام التكنولوجيا المتطورة، والتحكم بالسعر في السوق، وهو ما يؤدي بشكل طبيعي إلى زوال المنافسين الصغار، ويحكم على المشروعات الصغيرة بالإفلاس، وتتم عملية اندماج رؤوس أموالها مع المنشآت الكبيرة التي تزداد منعة وقوة وتصبح عصبية على المنافسة إلا من جانب رؤوس أموال ضخمة وموازية. وهو ما يفسر اقتصاد اليوم القائم على التحكم العالمي لشركات محدودة في كل قطاع اقتصادي.

أما نحن..

أما في دول العالم النامي وسورية ضمنها فمن غير الممكن إعادة الدورة السابقة من البداية لأن ما تم منذ أكثر من خمسمائة سنة، تم في معطيات أخرى. نحن اليوم في عالم الرأسمالية الاحتكارية

◀ **عيسى المهنا**

تخلق الفوارق السعرية للسلع على أطراف الحدود فرصة مادية مغرية يمكن الاستفادة منها عبر حلقات التهريب الداخلية والخارجية الرسمية وغير الرسمية، لاستغلالها والدخول منها لتحقيق أرباح مالية هائلة عبر فجوة لا يمكن ردمها بكل الإجراءات الإدارية والأمنية والقانونية، خاصة وأن حجم الإغراء المالي المبتعد أمتار قليلة كبير ولا يمكن مقاومته من جانب كثير من الناس وبجهود غير معقد خبره وتمرس معه أصحاب الشأن والاهتمام..

ومنذ بضع سنوات عاشت سورية فترة نزيف حقيقي لاقتصادها بسبب الفرق الشاسع لأسعار الوقود بينها وبين دول الجوار، ووصلت خسائرها السنوية إلى ٤٥٠ مليار ليرة سورية ناتجة عن تهريب ١,٥ مليار لتر من المازوت سنوياً، لفارق في سعر اللتر الواحد تراوح وقتها بين ٢٠ – ٣٢ ليرة، حيث كان سعر اللتر في سورية حوالي ٨ ليرات، وفي دول الجوار: (لبنان، تركيا، الأردن) تراوح بين ٢٨ – ٤٠ ليرة متغيراً وفق بورصة النفط العالمية... وهو ما أجبر الحكومة بالنهاية وتحت ضغط الخسائر اليومية الهائلة، إلى رفع سعر المازوت إلى ٢٠ ليرة سورية لتخفيف الضغط عن الخزينة، وترتب على ذلك تراجع في استنزاف الخزينة ووفر على خزينة الدولة أعباء إضافية، وبالمقابل فإن الإجراء حمّل قطاعات الإنتاج الفعلي والمواطن أعباء مادية واقتصادية واجتماعية كبيرة:

– رفعت تكلفة وحدة الإنتاج مما ساهم بشكل فعلي في إغلاق كثير من المنشآت الصناعية والحرفية. – مغادرة كثير من الأسر المعتمدة على الزراعة المروية في رزقها أماكن عملها وتغيير مهنتها التاريخية.

– تحمّل دخل المواطن أعباء مالية هائلة بطريقة مباشرة عند شرائه المازوت أو بطريقة غير مباشرة عند شرائه السلع المرتبط إنتاجها بالمازوت...

تتاقضان وقعت تحت رحمتها السياسات الاقتصادية في الفترة الماضية الاستنزاف المالي المباشر أو تدمير بنية قطاعات إنتاجية هامة وفاعلة على مستوى الاقتصاد الوطني...

ونعيد اليوم الوقوف بحيرة أمام الخيارين السابقين في ظل غياب عملي وديناميكي لاستراتيجية طاقية وطنية عجزت حتى الآن عن تجنب البلاد أحد هذين المطبين المكلفين اقتصادياً ووطنياً..



بأوسع أشكالها، وعابت من يتكلم عن منافسة حرة وقوى السوق المنظمة تلقائياً، لدولنا احتكاراتها المحلية أيضاً من نوعها الخاص، وهي احتكارات بأغلبها تجارية أو سمسارية وفي بعض الحالات احتكارات صناعية محلية،غالباً تقوم هذه الاحتكارات على الارتباط بالمنظومة الاقتصادية العالمية وتقوم بدور الوسيط للشركات العالمية، أو قد تكون على شكل احتكارات قطاعية وخط من خطوط الإنتاج في الاحتكارات الاقتصادية الكبرى. من الممكن أن يكون للمشروعات الصغيرة في سورية دورها في قطاعات لم يتم التحكم بها كلياً بعد، وتقدر على الاستمرار مؤقتاً حتى دخول رؤوس الأموال الكبيرة إلى المنافسة، إلا أنها لا يمكن أن تتبع كمنهجية وشعار أول في الاقتصاد السوري، وهي لا تنتج سوى الهدر والفشل، فالمشروعات الصغيرة التي كانت قائمة في سورية والمتمثلة بالحرف والورش قضت عليها تلقائياً سياسات التحرير ودخول البضائع الخارجية الأقل تكلفة والأكثر إنتاجية، والمشروعات الصغيرة الزراعية قضت عليها السياسات الزراعية الفاشلة وأسعار السوق المحتكرة تجارياً، حتى المشروعات الخدمية الصغيرة كوسائط النقل«السرافيس»،تقضي عليها اليوم سياسات دعم المستثمرين الكبار.

إن منطق التطور الاقتصادي يقتضي العمل على تطوير

المازوت.. قرار الضرورة بغياب الاستراتيجية

والاقتصادية لتكسب لصالحها معظم النمو المفترض والمعلن من جانب الحكومة السابقة.

دفع هذا النمو المالي النخبوي وتراكمه في أيدي النخبة المالية خلال السنوات الست الماضية وما قبلها، باتجاه تبعات اجتماعية تجسدت بمشاعر شعبية غاضبة دفعت لقرار آتي (تخفيض سعر لتر المازوت إلى ١٥ ل.س) هو ضرورة اجتماعية ومطلب شعبي، لكن بالمقابل هو عبء اقتصادي هائل في غياب استراتيجية وطنية للطاقة واستهلاكها نظراً لحصنها الهائلة من استنزاف الاقتصاد الوطني.

وتصبح مسألة ملحة إيجاد مخرج لهذين المأزقين المتمثلين بالاستنزاف المالي المباشر(المقدر هنا به ١٥ مليار دولار/سنوياً)، أو تدمير بنية قطاعات إنتاجية هامة وفاعلة على مستوى الاقتصاد الوطني نتيجة ارتفاع كلفة الإنتاج.. والحل يكون مشابها لاستراتيجية القمح التي أوجدت حلاً للأمن الغذائي في سورية في الثمانينيات من القرن الماضي... متمثلة في بعض الحلول الممكنة:

– تأمين الطاقة الكهربائية للأبار الارتوازية تقلل من حاجة الزراعة إلى المازوت للحد الأدنى، وهو ما طرح في الجلسة الأولى للحكومة الجديدة.

– الاعتماد على الطاقات البديلة باستراتيجية وطنية متكاملة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية، يمكن أن يقلل أيضاً من حصة الاستنزاف، ويخفف الضغط على طلب المازوت.

– إن دراسة متكاملة لهيكلية استهلاك الطاقة في القطر وحصة كل قطاع منها، يمكن أن يسهل الحلول الطاقية على المستوى الجزئي.

وأخيراً، في حال صعوبة تطبيق أو تنفيذ حلول كهذه بوقت قياسي يبقى الحل الأقل ضرراً توزيع الفارق بين سعر الدعم وسعر المازوت في السوق العالمية على الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية والفردية عن طريق الدفع نقداً من خزينة الدولة، وإبقاء سعر المازوت بسعر السوق المجاورة، أو قريباً منها، كحل سريع ينقذ خزينة الدولة من هدر لجيوب قلة من داخل البلد وخارجها، وينهي عملياً ظاهرة التهريب المنهكة وربما المميتة لكثير من قطاعات إنتاجنا الحيوية..

جريدة الاخبار اللبنانية ٢/٤/٢٠٠٨ .

جريدة الوطن السورية ٢/٥/٢٠١١ .

جريدة أنباء موسكو عد ٨ أيار ٢٠١١ .

■ ■

سورية على مفترق طرق..

المركة الوطنية.. ضرورة المرحلة

◀ **رند سودان**

أدخلت أحداث ذكرى نكبة فلسطين في ٢٠١١/٥/١٥ بعداً جديداً على ما تشهده الساحات العربية من حراك هنا وثورات هناك، مما أعطى الصورة أبعاداً عميقة وخاصة على الوضع السوري...

الجدير بالذكر أن البعد الوطني كمعطى جديد، يدخل الساحة بقوة لا بسبب تغييره في وعي الشارع السوري الذي يتبنى خيار المقاومة ويعتبر القضية الفلسطينية القضية المركزية والأهم في تاريخ الشعوب العربية، وإنما نتيجة لتشابك البعد الوطني مع أبعاد ومعطيات أخرى، حيث لا تزال الشعارات الوطنية اليوم تتلى بلغة خشبية ملتها الناس، مما خلق لديهم رفض هذه اللغة الوثنية، وباتت تلتفت أكثر إلى الأفعال الحقيقية التي تجعل من فلسطين قبلتها الأولى والأخيرة قولاً وفعلًا...

بات هذا الملف وللأسف الشديد، مثل كثير من القضايا، وجبة دسمة بين فكي مفترس لثيم لطالما وصفته اللجنة الوطنية ومنذ بداية الأحداث بـ(الاصطفافات المؤقتة)، مبينين في أحاديث ومقالات كثيرة خطورة هذا النوع من الاصطفاف على حراك الجماهير مما يهدد الحراك وكل أبعاده بخطر مربع.

أوقمت هذه الاصطفافات الشارع بثائيات وهمية متصارعة تفضي إلى تغييب الصراعات الحقيقية في كل الساحات، مما يجعل كل حراك يجري بشكل ماراتوني نحو خط النهاية، نهاية كل حلم في التغيير والتحرير!!

تمثلت أخطر نتائج هذه الاصطفافات في وضع فكرة المقاومة بين برائن فكي الثائية (شعب – نظام) حيث يرى الكثير من معارضي النظام في الخارج أن المقاومة ورقة مناورة في يده منطلقين في ذلك من عدة نقاط:

أولها: مصالحهم الوطيدة مع الغرب الاستعماري وتبنيهم لهذا المشروع بكل سياساته سواء الاقتصادية – الاجتماعية منها (والمجسدة في الفكر الليبرالي والعمولة الاقتصادية)، أو في السياسة (فالحرية والديمقراطية شعارات وأشكال حكم لا مشكلة فيها ما دامت مفرغة من مضامينها وأبعادها التطبيقية والوطنية) حيث تظل بعيدة كل البعد عن أحلام الفقراء والمناضلين من

أجل العودة وتحرير الأراضي المحتلة...

وثانيها: اعتمادهم على فشل النظام السوري في التعامل مع مثل هذه القضايا، إما لعجزه تارة، أو لإتباعه إجراءات قاصرة (تكاد لا تخفى على أحد)، مطلقاً عبارات مكررة لطالما سمعها الشعب السوري، كأن يصرح احد مسؤولينا (بأن سورية تحتفظ بحق الرد).

كانت هذه الردود تشعر بنقص ما يتطلب معالجات حاسمة تاق إليها الشعب السوري، خاصة فيما يتعلق بقضية تحرير الأراضي المحتلة، فهذه القضية تنهاها الشعب السوري منذ عقود فارضاً على كل حكامه مبدأ المقاومة وعدم القبول بأي تنازل للكيان المغتصب.

أما فكرة الاحتفاظ بحق الرد الذي لطالما لم يكن حاسماً لأسباب عديدة. ربما يكون أهم هذه الأسباب هو ممانعة قوى الفساد والنهب داخل النظام لهكذا خيار، هذه القوى التي استشرت به مؤخراً والتي ما تنفك تعبر عن نفسها في الأحداث الأخيرة بوقوفها في وجه فريق واقعي يدرك أنه لا بد من إطلاق ورشة إصلاحات عميقة لمنع الانفجار. ربما وبسبب الصراع بين هذين الفريقين كانت تخرج المحصلة على شكل: (الاحتفاظ بحق الرد).. وربما كان هذا الاحتفاظ لغاية في نفس يعقوب، فتسلح أيها المواطن السوري بصبر أيوب حتى ولو كنت تعلم أن هذه المرحلة لا تحتمل أي تأخير....

يتعامى أولئك المهمشون لفكرة المقاومة عن الروابط الهامة والضرورية لأبعاد كل ثورة يشهدها العالم العربي، أي الربط بين أبعاد ثوراته الاقتصادية – الاجتماعية، والسياسية الديمقراطية، والوطنية.

نسمع حيناً تصريحات (معارضي سورية) بالمعنى الدقيق للكلمة، والتي تبني على فصل مبدئي ميكانيكي عنوانه أن (ورقة المقاومة تشكل مهرباً أو التفافاً على الداخل)، مدعومين بحملة تشنها العديد من الدول والحكومات الأوروبية بأشخاصها وأفرادها ومؤسساتها، ناهيك عن تصريحات حكومة الكيان الصهيوني ومنها – على سبيل المثال للنقد وليس على سبيل الحصر وذلك لتشابه كل هذه التصريحات– تصريح المحلل السياسي الألماني «شتيفان بوخين» والذي تسأل في حديث لموقع دوتشيه فيله بأنه: (كيف يمكن لزعيم حركة حماس خالد مشعل الذي يمثل الثورة بنفسه وينادي بالمقاومة

على الظالم أن يبقى في أحضان نظام يستخدم الورقة الفلسطينية لصرف الأنظار بعيداً عن أزمته الداخلية)، ويعود هذا المحلل ليختم بالقول (من الواضح أن النظام السوري يحاول التقاط أنفاسه ولو لوقت قصير وإقناع الجماهير بأن القضية الأولى هي الصراع مع إسرائيل لا الصراع الداخلي في سورية ولكن الربط بين الثورة في سورية والقضية الفلسطينية لا يخدم الثورة السورية ولا يخدم القضية الفلسطينية).

يغدو الرد بديها على البعض (في داخل وخارج سورية)، والذين يرون أن المقاومة ورقة في يد النظام السوري يستخدمها لتخدير شعبه، فما هي مبررات العقوبات المفروضة على محور الممانعة (سورية – إيران) لولا أنهما الداعمان الأساسيان لحركات المقاومة في المنطقة، حيث بدأ فرض مسلسل عقوبات دولية في أولى حلقاته منذ عام ١٩٧٩، وبناء عليه وضعت وزارة الخارجية الأمريكية سورية حينها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وفرضت عندها عقوبات على ضبط تصدير السلاح، ولاحقاً حصاراً اقتصادياً. بالإضافة إلى ذلك فإن بوخن وأمثاله من دمي الخارج والداخل، يتناسون بشكل أو بآخر، أن قضية الأراضي المحتلة هي قضية مطلبية تعبر عن نبض الشعوب العربية، ولا يستطيع أي نظام المساس بها باستثناء حلفائهم من الأنظمة العربية العميلة..

إن دخول البعد الوطني اليوم إلى الشارع، لا يعني مطلقاً إبعاد المطالب الأخرى أو تحييدها، لكنه يشكل بوصلة حقيقية لهذا الحراك، ويحقق حماية له من راكبين غير وطنين مختبئين خلف شرعية الحركة الشعبية.

أما بخصوص الممانعة، فتفرض الضرورة اليوم رفع مستوى المقاومة إلى أقصى درجاتها، ولا سيما المقاومة الشعبية، والتي تبني على رفع قوة الشعب ومنعته الداخلية المرتكزة على الأعمدة الثلاثة: العدالة الاجتماعية، والحريات الديمقراطية، والذهاب بالمعركة الوطنية إلى أقصاها.. مما يحتم على كل البرامج الإصلاحية التي تحمل في خلفياتها فكرة الممانعة، أن تراعي ضرورات المرحلة الحالية في الانتقال إلى وضع يكون فيه الشعب هو صاحب زمام المبادرة، وكلمته العليا الداعية إلى تلبية حاجاته لا تعدو إلا كونها ضرورات ملحة أكثر من أي وقت مضى للاستمرار في عملية الممانعة والمقاومة، والتي تستدعي السرعة وليس أي تأجيل.. ■■

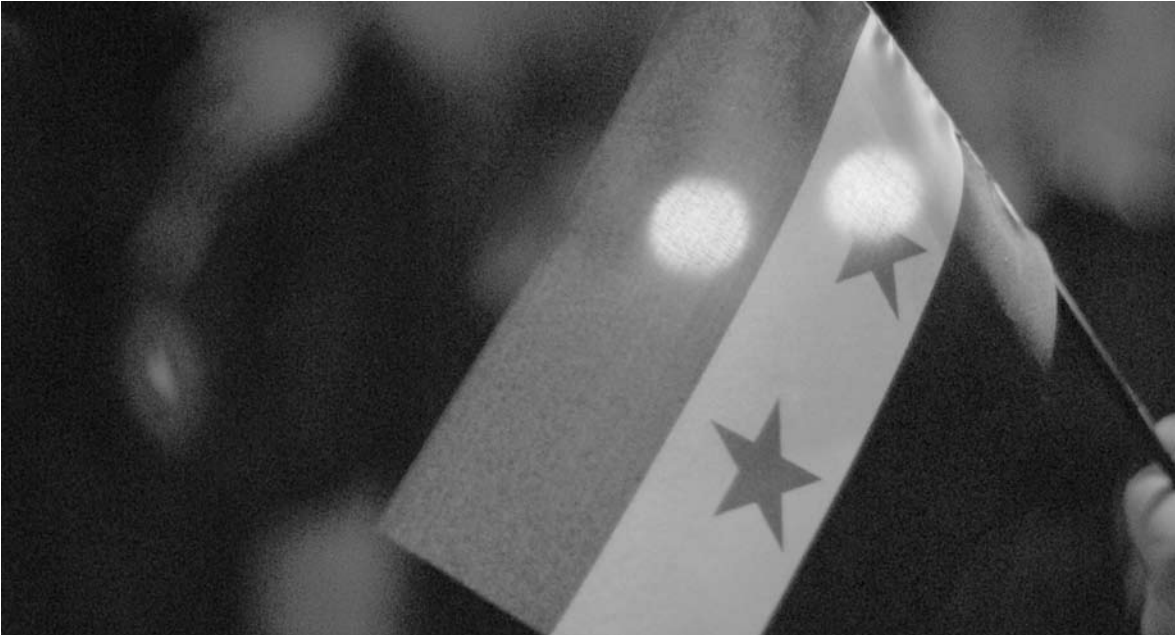
الحرية ضرورة لسوريين..

الديمقراطية هي أداة لممارسة طرف من الأطراف لحريته عبر فرض الضرورات على الأطراف الأخرى. أي ليس هناك من ديمقراطية خالصة مجردة عن المضمون الاقتصادي– الاجتماعي، بل إن الديمقراطية هي نتاج ممارسة اقتصادية اجتماعية محددة، وبالتالي هي محددة بدورها ومرتبطة بهذه الطبقة أو تلك..

ذلك التغييب المتعمد للبرنامج الفعلي للأطراف المختلفة كان مطلوباً منه دفع الحدث إلى أقصاء، من زاوية مصالح تلك الأطراف، لاستخدام كلمة حرية كمعادل للشعارات الفعلية لتلك الأطراف، كأن تكون حرية الشعب السوري هي إما إسقاط للنظام أو طريق واحد للإصلاح يتم عبر النظام أو غطاء لاراقة الدماء طائفيًا...

حرية الشعب السوري هي في سعيه لإزاحة الضرورات عن كاهله، فتمثلاً يوضع اليوم ملف الحريات السياسية على الطاولة، ينبغي أن يوضع إلى جانبه الملف الاقتصادي –الاجتماعي، وتتم محاسبة الفاسدين والناهبين الكبار، في جهاز الدولة وخارجه، وحرية الشعب السوري لن تكون كاملة إلا بتحرير الجولان، وهذا هو الوقت المناسب لذلك أكثر من أي وقت آخر، وليس كما يتوهم البعض، لأن الجولان ليس ملكاً لأحد غير الشعب السوري، فتحريره ليس مخرجاً لأحد من أزمته، ولن يكون انتصاراً مجانياً لأحد، بل سيكشف عيوب المزاولدين والمراوغين من كل حذب وصوب.

ليست حرية السوريين رهناً بشعارات الأطراف المسترة بالحرية والمختبئة خلف جبروت هذه الكلمة ووجهها، بل هي لقمة السوريين الكريمة وكلمتهم الحرة ووطنهم المنيع. ■■



الديمقراطية، واتفق جميع المتصارعين على إبقاء الصراع في القضايا الأساسية الأخرى، والتي تمس الجماهير بشكل مباشر، تتم في الخفاء.. فلماذا لم يجرؤ البعض على إعلان البرامج الاقتصادية– الاجتماعية والوطنية حتى الآن؟؟ اليوم، يذهب البعض إلى تبرير ذلك بأنه ليس الآن وقت مناقشة تلك المسائل؟؟ فإذا لم يكن هذا هو الوقت المناسب، فمتى؟ وكيف سيعرف السوريون من سيؤيدون ومن سيعارضون؟؟

إن الحرية ليست هي الديمقراطية، لأن

على الرغم من الإصرار الضمني لبعض الأطراف في الحدث السياسي السوري من مختلف المواقع، سواء المشككين أو المؤلهين لشعار الحرية، على إخفاء المطالب العملية والملموسة للجماهير ومباغتتها بمختلف أشكال الشحن الإعلامي والمذهبي التحريضي، لتأخير صياغة تلك المطالب، لم تستطع تلك الأطراف أن تصمد من دون الإعلان عن جانب من برامجها في محاولة اجتذاب الجماهير إليها، لنجد أن الحرية في مفهوم البعض قد انسحرت في حدود الحقوق

الضرورة.. ولكن السؤال الأهم هو: كيف تتقسم المجتمعات إلى أطراف تفرض بعضها ضرورات على بعضها الآخر؟؟

عندما تخرج الجماهير مطالبة بالحرية في واقعنا السياسي الحالي، فهناك ضرورات محددة تدفعهم إلى ذلك، ضرورات ملموسة ومتنوعة ومتربطة في آن واحد يفترض أن تصنع واقعاً تشهده الأكثرية بالبلاد، تلك الضرورات فرضت من جانب قلة عليهم، فما مضمون الحرية التي ينشدها السوريون؟

محطات المهمات القذرة.. والعبث بأحلام الشعوب واستقرار الدول

عبد الرحمن مظهر محمد❖

في ظل ثقافة العولمة وثورة المعلومات امتلأ الفضاء بعشرات القنوات التلفزيونية، وأصبحت مسألة البث الفضائي لا ضابط ولا رابط لها. فكل من يملك قناة من حقه أن يبث ما يريد، وتسبب غياب الرقابة في إنشاء محطات لا تنشر سوى الفتنة والتحريض، وخاصة البرامج التي يُرفع فيها شعارات دينية (وثورية).. ذلك يؤدي إلى الإقبال الكبير عليها مما يجعلها تحقق أرباحاً خيالية على حساب مشاعر المواطن واستقراره وأمنه.

قناة «الجزيرة» مخلب العم سام؟!

إنّ فكرة إطلاق محطة «الجزيرة» جاءت بعدما تعرض وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني لحملة إعلامية قاسية في الصحافة العربية عامة والخليجية خاصة ومنها القطرية، حين أطلق تصريحات تطبيقية مفاجئة مع إسرائيل. الوزير شعر بمدى ضعف موقفه الداخلي في قضية مصيرية مثل العلاقة مع إسرائيل، وفي دولة لا يزيد عدد سكانها على المائة والعشرين ألف نسمة وفق الإحصائيات الرسمية وعلى الستين ألف نسمة وفق تقديرات الجهات الدولية. لاقت تلك الخطط استحسان ولي العهد الأمير حمد بن خليفة، إذ كان على رأسها تنحية الأمير السابق (خليفة)، وإطلاق قناة «الجزيرة». لقد تحدثت الصحافة الغربية عن سلسلة من الاجتماعات شارك فيها خبراء من وزارات الخارجية في عدد من الدول الغربية، وأضافت إليهم الصحافة الإسرائيلية خبراء إسرائيليين في مجال الإعلام حصراً، وانتهت تلك الاجتماعات إلى إطلاق قناة «الجزيرة»، وقد استندت إلى الحقائق التالية: أولاً: إن عدد سكان قطر نحو ستين ألف نسمة، منهم خمسة وعشرون ألفاً من آل ثاني، ويتربعون فوق ثروة نفطية هائلة. ثانياً: لا يزيد عدد رجال الأعمال القطريين على عدد أصابع اليد الواحدة، وهم شركاء الأمير والوزير وآخرين من العائلة الحاكمة.

ثالثاً: استخدام قناة «الجزيرة» إقليمياً وعربياً ودولياً طالما السلطة الحاكمة، غير مهددة خارجياً من خلال حمايتها إسرائيلياً –أمريكياً.

إن بعض الدبلوماسيين الآسيويين الذين لا يمتلكون سوى معلومات غامضة عن المنطقة يعتقد بوجود دولة إقليمية «عظمى» اسمها «الجزيرة» وعاصمتها قطر التي لا يتعدى عدد سكانها ٦٠٠ ألف نسمة، لتلهم فقط من أصول قطرية. فقد استطاعت «الجزيرة» اختراق جميع «التابوت» العربية بما فيها «تابو» الانفتاح المجاني على إسرائيل. أن أصحاب «أجرأ» مشروع إعلامي عربي ودعاة الانفتاح الإعلامي مازالوا يمنعون مواطنيهم من تلقي المحطات التلفزيونية العربية والعالمية إلا من خلال مؤسسة «كيبيل فيجن» الحكومية.

لقد سعى المشرفون على قناة «الجزيرة» إلى حصر التوظيف بأشخاص تربط بلادهم علاقات ومعااهدات سلام مع إسرائيل، لأن تنفيذ سياسة الانفتاح على الإسرائيليين عبر إجراء المقابلات حول الأوضاع الساخنة في المنطقة يتطلب كفاءة خاصة، سواء بالتجرد أو اللامبالاة، أو القرار الصعب بالإنحناء أمام العاصفة. وهذا ما تنفذه «الجزيرة» اليوم للأسف مع أبناء جلدتها من العرب، فهي تقود جيشاً إعلامياً حربياً وتسير أمام قوات التحالف الدولية لفتح المجال لها للتدخل في المنطقة العربية مثلما يحصل في ليبيا، أصبح القطريون يقودون الطائرات والإعلام وبيع النفط الليبي وتقاسمه مع حلفائها من الدول الغربية!

قاعدة العديد

دأبت قناة «الجزيرة» تحت ستار الحرية على محاربة حرية واستقرار الآخرين، وأعطت لنفسها هامشاً هي التي رسمت حدوده، ووسعت هذه الحدود بما يلائم سياستها وسياسة من يقف وراءها. إن الغطرسة الإعلامية والانتفاضات الكاذبة ليست هي التي تصنع رجالاً، وزرع الفتن واللعب بالنار ليس هذا هو الذي يصنع تاريخاً وحضارة، فالحرية التي تتمتع بها «الجزيرة» تفوق عشرات المرات تلك المسموح بها لوسائل الإعلام القطرية الأخرى. و«الجزيرة» ليست مستقلة بشكل كامل، ولعل الدليل على ذلك هو تجاهلها لما تناقلته وسائل الإعلام البريطانية بشأن تورط الشيخ حمد بن جاسم في قضية رشوة بخمسة ملايين جنيه إسترليني تسلمها من إحدى الشركات البريطانية لتحصل على عقد بقيمة خمسمائة مليون بدولة قطر. وفي النهاية اضطر الشيخ حمد لدفع خمسة ملايين كتعويض لإغلاق ملف الدعوى القضائية التي أقيمت ضده. لماذا تريد الدوحة القفز على حقائق التاريخ وحتميات الجغرافيا للعب دور خليجي وإقليمى يفوق عدة مرات الحجم والنفوذ الحقيقيين لقطر التي مساحتها بالكاد تساوي حجم عباة أحد أمرائها؟ إن التعملق ومناطحة الآخرين ليست هي الطريق الصحيح لإقامة

تقود «الجزيرة»، وبقية المحطات المدعومة والموجهة من الغرب الإمبريالي والصهيونية العالمية جيشاً إعلامياً حربياً وتسير أمام قوات «التحالف الدولية» لفتح المجال لها للتدخل في المنطقة العربية والاعتداء على وحدة أرضها وشعوبها..

كيان قوي!. لقد فتحت قطر التواجد الأميركي على مصراعيه في المنطقة العربية، لدرجة دفعت صحيفة «الواشنطن بوست» قائلةً إنه «يجد مسؤولو البنتاغون أن الحكومة القطرية أكثر تفهماً بصورة تدعو للدهشة».

موظفو الجزيرة: التطرف والأصولية!

بخلاف المحطات العالمية الشهيرة، يقتصر دور المذيع في قناة «الجزيرة» على قراءة الكلام الذي يظهر أمامه على الشاشة، ولدى إجراء المقابلات الحية على الهواء أثناء نشرات الأخبار، يتم كتابة الأسئلة من منتج النشرة الذي يسمى بالعربية «رئيس التحرير»، وبات المشاهد يلاحظ مدى تخبط مذيعي القناة أثناء اتصالهم مع ما يسمون أنفسهم به الشهود العيان» أو «شهود الزور»، حيث يبدو المذيع في حيرة من أمره لأن من يوجه وي طرح الأسئلة على هؤلاء هم من يتواجدون في غرفة التحكم! ويعتبر «منتج النشرة» المسؤول الأول والأخير عن كل كلمة تقال من قبل المذيع، ويجب على المذيع أخذ أذن «المنتج» في طرح أي سؤال من بنات أفكاره. وحتى الصور التي تبث أثناء نشرات الأخبار هي من اختصاص «منتج النشرة»، وهذا على الجزيرة وزميلاتها من القنوات التحريضية. لذلك يقتصر دور المذيع على الناحية الجمالية فقط، وقد تردد مؤخراً عبر تقارير نشرتها الصحف العربية من أن بعض المذيعات تقدمن باستقالة جماعية إلى مدير عام القناة وضاح خنفر يتهمن فيها البعض في القناة بالتحرش بهن، وذكرت تقارير أخرى أن سبب الاستقالة يعود إلى الطلب منهن بوضع الحجاب. أما مذيعوها فهم كوكيتيل من اليمين المتطرف إلى اليسار إلى الأصولي، فترك الصناعات حسب مسؤولي القناة هي الأكثر قدرة على مواجهة الأنظمة العربية الراديكالية والقومية.

ضيوف من الموساد!

إن معظم ضيوف قناة «الجزيرة» سواء في نشرات الأخبار أو البرامج الحوارية أمثال (مائير كوهين من التلفزيون الإسرائيلي، شاؤول منشيه: محلل سياسي، وهو ضابط متقاعد عمل مع الموساد، شلومو غانور) وغيرهم من الإسرائيليين، هم من كبار قادة الموساد الملطخة أيديهم بالدماء العربية. لقد زار بنيامين نتنياهو مكاتب قناة الجزيرة (كانون الثاني- يناير ٢٠١٠) للاطلاع عل كيفية العمل في مصر أثناء الإطاحة بمبارك)، ويتحدث هؤلاء باللغة العربية بطلاقة مدهشة، حيث يقومون بتزويد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالمعلومات المختلفة عن الشعوب العربية السياسية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي تهدف إلى إحداث مزيد من التفكير والتغلغل داخل المجتمعات العربية بهدف السيطرة عليها. وهم يعرفون كيف يستثمرون ظهورهم على قناة «الجزيرة» للتأثير على عقل المشاهد العربي. إضافة لذلك يوجد ما يسمى بهيئة أصدقاء الجزيرة» المؤلفة من عرب ويهود وغربيين، على رأسهم مارتن إنديك نائب الرئيس السابق للبحوث في إيباك والسفير الأمريكي السابق في إسرائيل، والمؤسس المشارك لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمناصر لإسرائيل؛ والملحق التجاري الإسرائيلي في الدوحة القطرية، والذي يشاهد دائماً وهو يدخل بوابة المجمع السكني الذي لا يقطنه سوى العاملين في «الجزيرة» وبعض العاملين في الديوان الأميري ووزارة الخارجية، وهو الذي يتنافى دوره مع صفته التجارية، بل هو الموجه للعمل الإعلامي له «الجزيرة».

الجزيرة: تقود «حرب» الغرب على العرب

بدأت قطر بحرب إعلامية ترافقت مع انقلاب ولي العهد حمد على أبيه بالتعاون مع الوزير حمد بن جاسم، وأول الغيث ضد السعودية الجارة ذات النقل السكاني والمالي، فقد وصل بالجزيرة إلى التشهير بالعائلة المالكة السعودية وأبرز رموزها مؤسس السعودية الملك عبد العزيز، ومن ثم الكويت حيث غرمت محكمة كويتية قناة الجزيرة مبلغاً مقداره (١٦٤٠٠) دولار أميركي، لأن القناة كانت قد بثت في أحد برامجها ما اعتبر تهماً لكويتيين بقتل فلسطينيين، وعراقيين، بحامض كيميائي بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١، وتم إغلاق مكتب «الجزيرة» عام ٢٠٠١ على خلفية محاولة الجزيرة إحداث شرخ داخل المجتمع الكويتي. ووصل الاعتراض إلى الأردن حيث تم إغلاق مكتب القناة في العاصمة عمان على خلفية اتهام القناة بالتحريض في الأردن على نظام

الحكم. وأيضاً لم تكن مصر وتونس والجزائر والمغرب وسورية بعيدة عن نيران «الجزيرة»، وقد اتخذت تلك الدول قرارات بسحب اعتماد مراسلي الجزيرة فيها. ولكن المحطة القطرية التي ترفع شعار (الرأي والرأي الآخر) لم تحرك ساكناً وتناقش كيفية انقلاب الابن ولي العهد «الأمير» على أبيه الذي كان في رحلة استجمام في بلاد الغرب؟! ولم تناقش قضايا البدون القطريين من آل «المري»، وهي التي تطوعت وناقشت قضايا البدون في دول خليجية أخرى.

منذ نشأتها، أخذت «الجزيرة» على عاتقها مهمة الاصطدام بمعظم الدول العربية، وقد نجحت في ذلك إلى حد بعيد، وكان الاصطدام ضرورياً لها لتثبت أنها جزيرة (حرة). وُقِد حظيت الدول العربية بالنصيب الأوفر من النار، فمُنذ اللحظة الأولى فتحت القناة التابعة لدولة لا تتعدى مساحتها إحدى مزارع أحد الأمراء، أو بحجم عباءة مؤسسها الشيخ حمد بن جاسم، حملة قوية ضد الحكام العرب، ولم توفر القناة الهجوم على بعض الرموز العربية. وفي الفترة الأخيرة تدخلت «الجزيرة» في تأجيح المشاعر ضد نظام حسني مبارك ليس حياً بالشعب المصري بل لتصفية خلافات قديمة مع نظام حسني مبارك، وقامت بافتتاح قناة فضائية خاصة بمصر «الجزيرة مباشر مصر». وفي ليبيا بدت متحمسة للتدخل في ليبيا والاستفادة الاقتصادية والإعلامية والدعائية. وفي اليمن كانت «الجزيرة» هي التي تقود المواطنين ضد نظام الحكم هناك إلى أن تم طرد مراسليها من اليمن. يقول الإعلامي في قناة «الجزيرة» سامي كليب معلقاً على استقالة غسان بن جدو من المحطة: «لعل في استقالة غسان ما يؤكد أن كل الإعلام العربي اليوم يحتاج إلى إعادة نظر». ويضيف عن الانتقادات التي طاولت الجزيرة: «أنا أقرأ انتقادات كثيرة عن الجزيرة، خصوصاً أنها غير قادرة على بلوغ أماكن الصراع في عدد من الدول العربية، مما يجعل الشاشة كأنها متحيزة لطرف ضد آخر».

بدأت «الجزيرة» تلقي مزيد من الوقود بما تقدمه من برامج وتقارير، ضد الأنظمة العربية التي تدعم التيار المقاوم في المنطقة ومنها سورية، ويبدو للأسف أن القناة القطرية قد استهلكت ما استهلكته من عواطف الشارع العربي العريض، ودغدغت مشاعره وأحاسيسه بكل الأشكال والألوان من اللون الأسود والبنى الغامق في أفغانستان والعراق، وها هي اليوم تحشد كل قواتها في مواجهة الاستقرار الذي تنعم به سورية، حيث حشدت شارع الأفكار الأيديولوجية الدينية إلى جانب بعض الرموز المتطرفة من أجل تنفيذ مخطط يتعدى حدود الدولة القطرية ليخدم قوى على بعد آلاف الأميال.

الدور المفضوح

لقد ظهرت الأسئلة التالية عند دور قطر عبر «الجزيرة»:

أولاً: لماذا تدعم قطر تدخلاً عسكرياً غربياً في ليبيا، وتعطي لنفسها دور المشارك في هذه العملية؟

هل تضيف قواتها شيئاً سوى إضفاء الشرعية على جرائم تعوّد الغرب على ارتكابها في عالمنا العربي والإسلامي (فلسطين، العراق، أفغانستان).

ثانياً: لماذا تتحول الجزيرة إلى أداة تروجّ للعدوان على ليبيا؟ واليوم ضد سورية؟.

ثالثاً: من أقتع قطر، أو قناة الجزيرة، بوهم صناعة الثورات حتى صار التصرف على أساس أن لا ثورة من دونهما.

يبدو أن الجزيرة قد نجحت في حشدها لفتاوى القتل والتكفير في الشوارع والساحات العربية. باختصار قد لا نبالغ إذا قلنا إنه مع تلك الخطوة المتسرعة تكون المحطة قد انتهت وحكمت على نفسها بالإعدام. فهل تستمر «الجزيرة» بخدعة القناة الإعلامية الحرة. لقد ابتعدت «الجزيرة» عن الحيادية والاقتراب من الحقيقة والجماهيرية التي كونتها منذ انطلاقتها عام ١٩٩٦ وابتعدت من متعة الإعلام الهادف، فقد أصبحت «الجزيرة» تخاف من النور لأنها معتادة على الإشراق في العتمة فقط؟.

«العربية» خصم للجزيرة؟

برزت محطة «العربية» كخصم ومنافس أبرز لقناة الجزيرة، وثمة إجماع على أن فضائية «العربية» إنما هي سلاح المملكة العربية السعودية في مواجهة قناة «الجزيرة» التي أثارت منذ تأسيسها سنة ١٩٩٦ زواج كثيرة، وأقضت مضاجع حكام الخليج ومنهم السعوديون بالطبع، وحولت أحلامهم الوردية وتحالفاتهم الأميركية والغربية إلى كوابيس مزعجة.٩٠. وقد تدارس ممولون

خليجيون(٢٠٠٣) كسر احتكار المحطة القطرية وإقامة فضائية منافسة لها، وقد أراد الممولون وهم رجال أعمال سعوديون وكويتيون ولبنانيون الوقوف وراء تلك المغامرة حيث استثمروا ٣٠٠ مليون دولار أميركي فيها. لقد مارست تلك القنوات حالة

من الإرهاب أمام هدير الأخبار والتحليلات التي تبثها على مدار الساعة، وأرادت العربية السعودية من خلال قناة «العربية» أن تكسب الصراع مع قطر بشأن علاقة كل منهما مع الولايات المتحدة الأميركية، فالخطوات المتسارعة التي اتخذتها قطر على هذا الصعيد في السنوات الأخيرة، من فتح مكتب اتصال وتجارة مع إسرائيل، والتحول إلى أكبر مستودع للأسلحة الأميركية في المنطقة، هذه الخطوات هي التي أسست للخلاف القطري-السعودي، وهو خلاف على الأدوار في المنطقة العربية، وهي أدوار يحددها المايسترو الأمريكي من دون منازع، أما فضائية «الجزيرة»، وجدت بهدف التغطية على الدور القطري.

إن قناة «العربية» أصبحت كما أريد لها أن تصبح شريكة لد «الجزيرة» أكثر منها منافسة لها، شريكة مضاربة تسعى لاستعادة الحصة والحظوة التي كانت للملكة السعودية لدى الولايات المتحدة الأميركية يوماً ما. وهي التي استولت عليها الشقيقة الصغرى (قطر) في غفلة من العيون. و«العربية» مثلها مثل بقية القنوات، اتخذت خطأ تآمرياً ضد المصالح العربية، وبدت وهي تدافع عن طبقة رجال الأعمال والسياسيين ضد دول عربية اتخذت خطأ تقدماً ومقاوماً، وبالطبع المقاومة ضد مصالح هؤلاء التجار الذين لا هم لهم سوى المال، وقد خاضت قناة «العربية» وزميلاتها الفضائيات التحريضية حملة منظمة مدفوعة الثمن استهدفت فيها ضرب الاستقرار في سورية من خلال التحريض على العنف والفوضى، وأصبحت شريكا في ما يرتكب في الشارع السوري من تخريب.

BBC (العربية) فقدان للمصداقية

لم تعد (بي بي سي) بقسمها العربي التلفزيوني والإذاعي مرجعاً سياسياً وثقافياً للمواطن العربي، لأنها أصبحت تثير الريبة والشك بالنسبة لما تبثه من برامج مسمومة، شأنها شأن بقية الفضائيات العربية المحرصة. أصبحت تلهث وراء الأخبار وتبثها بدون أدلة.. المهم الحصول على سبق صحفي على حساب القيم المهنية والأخلاقية. فقد باتت المحطة أقرب إلى «إسرائيل» من العرب وقضاياهم العادلة ولا سيما القضية الفلسطينية، فقد امتنعت عن بث رسائل استغاثة عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للفلسطينيين أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، وهذا وُضِعَ حياديتهما ومصداقيتها على المحك. وبدأت متعاطفة مع إسرائيل، وقد استعملت عبارة «قتيل» فلسطيني بدل «شهيد»، و«عملية فدائية» بدل «استشهادية»، وتعترف بدولة إسرائيل، وتستضيف الضيوف الإسرائيليين وتتجاز إليهم في مواجهتهم مع الضيوف العرب.

نقول للعاملين في تلك المحطة أليست الدماء التي تجري في عروقكم عربية؟

لقد كان عمل هؤلاء في محطة بريطانية رسمية قد سلبهم حريتهم وكرامتهم إلى الأبد، إنها ليست محطة موضوعية على الإطلاق، إنما تخضع مثلها مثل غيرها إلى كثير من التدخلات والتجاذبات، وما يثير الريبة والشكوك هو في تغطيتها للأحداث التي تمر بها سورية. لقد عانى العرب من تجربة مريرة من قناة (بي بي سي) منذ عام ١٩٦٧ عندما انحازت القناة بشكل سافر لصف «إسرائيل» حيث كان معظم العاملين فيها آنذاك من المصريين والفلسطينيين، وكادت أن تتوقف عن البث لأن هؤلاء العرب قدموا استقالاتهم حيث لم يعد بإمكانهم تحمل المزيد من انحياز إذاعتهم إلى الجانب «الإسرائيلي».

(❖) صحفي وكاتب
Ebdm1000@hotmail.com

تمّ إعداد هذه المادة اعتماداً على معلومات؛
www.alshirazi-no
كتاب «قناة الجزيرة»- مفيد الزيدي – دار الطليعة.
مجلة «النقاد»، بيروت ٢٠٠١.
موقع «محيط، الالكترونى.
مجلة، النقاد، أيلول ٢٠٠١.
صحيفة الأخبار، بيروت، ٢٨، ٢٩ نيسان ٢٠١١.

الأزمات الاقتصادية الأمريكية متواصلة

انهيار مالي واقتصادي بعد صعود الدين

الفيدرالي إلى ١٤,٣ تريليون دولار

◀ إعداد علي نمر

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة أن تخرج من أزماتها الاقتصادية المتلاحقة والمتواصلة بأقل الخسائر الممكنة، وذلك بعد أن وصل الدين العام الأمريكي لأرقام خيالية لم يعد إخفاؤه صالحاً أو ممكناً في ظل العقلية التي تتعامل بها الإدارة الأمريكية مع هذه الأزمات وخاصة الأخيرة منها، وبالتالي وكما توقعنا منذ بدايتها حيث لم يعد ممكناً الخروج منها إلا باففعال الأزمات والحروب متعددة الألوان في القارات الخمس، لأجل تصدير أزماتها هي إلى كل أنحاء المعمورة، وخاصة إلى مناطق النفوذ التابعة لها، وهذا ما يتطلب موافقة قادة مجلسي الشيوخ والنواب على عدم حرمان إدارة الرئيس باراك أوباما من إمكانية الاقتراض محلياً وخارجياً لتمويل عجز الموازنة المالية الأمريكية الضخمة، في ظل تحذيرات واضحة أطلقها وزير الخزانة تيموثي غيشر، من أن فشل الكونغرس في رفع سقف الدين الفيدرالي قريباً «سيكون له آثار مالية اقتصادية كارثية» على الاقتصاد الأمريكي الذي بات يهدد الجدارة الائتمانية السيادية للولايات المتحدة.

ولم تقف التحذيرات عند هذا الحد من حدوث الانهيارات الكبيرة بل حذرت من أنها مقبلة على استفاد تفويضها الحالي الذي يقفز بالدين الفيدرالي إلى ١٤,٣ تريليون دولار، ما يعادل القيمة الإجمالية الحالية للناجح المحلي الأمريكي، في موعد قريب.

وقال غيشر أن النتائج الكارثية المتوقعة والمترتبة على فشل الكونغرس في إصدار تفويض رفع

سقف الدين الفيدرالي ستؤثر على عدد لا بأس به من القطاعات الأخرى أي «تفجير أزمة مالية ثانية، وإعادة الاقتصاد الأمريكي إلى هاوية الركود، ورفع كلفة الاقتراض العقاري والنشاط الائتماني عموماً، ما من شأنه أن يدمر المدخرات التقاعدية للمواطنين، وأن يفاقم من أزمة قطاع السكن ويؤثر سلباً ليس على الدولار فحسب بل على ميزة الملاذ الآمن التي تحظى بها الصكوك السيادية (الأمريكية) وسندات الخزانة الأخرى».

لكن ما لم تتوقعه الرؤوس الكبيرة في الإدارة الأمريكية هو الاعتراض الذي قدمه رئيس مجلس النواب على رفع الدين بموافقة ٧٠٪ من الجمهوريين، ليأتي بمثابة تحذير شديد، مضاداً ومنهباً، إلى أن رد فعل الأسواق سيكون أشد خطورة في حال فشلت واشنطن في السيطرة على الإنفاق.

والاهم من كل هذا هو أن التهديد بالكارثة المالية الاقتصادية التي حذر منها وزير الخزانة يقارب ما يزيد على ١١ تريليون دولار من الأموال الأجنبية المستثمرة في الأصول المالية الأمريكية، موزعة على الصكوك السيادية وسندات الشركات وأسهمها، فضلاً عن نحو ١٠ تريليونات من رؤوس الأموال الأجنبية الإضافية. كما أن الصكوك السيادية التي تنفرد بأكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية في الأصول المالية الأمريكية ذات الأدوار متعددة الأغراض، تقدر به ٢٥٪، وهي لا توفر للعشرات من البلدان الناشطة في التصدير إلى السوق الأمريكية وسيلة تتمتع بدرجة عالية من الأمان والسيولة لاستثمار فوائضها التجارية رغم أنها تساهم في ٦٠٪ من متطلبات تمويل العجز المالي الفيدرالي،

مانحة رأس المال الأمريكي المحلي بذلك فرصة يُحسد عليها لتمويل نشاط الشركات الأمريكية محلياً وخارجياً.

لكن اللافت أنه وعلى الرغم من كل هذه الأرقام فإن وزير الخزانة لم يحاول التخفيف من الأثر المدمر لاحتمال إفلاس الحكومة، على جاذبية الأصول المالية الأمريكية لرأس المال الأجنبي. وليس هذا فحسب بل كشفت وزارة الخزانة، أن رصيد الاستثمارات الأجنبية في السندات والأسهم الأمريكية سجل زيادة قياسية بلغت نحو تريليوني دولار في ١٢ شهراً حتى منتصف عام ٢٠٠٧، لكنه انخفض بنحو ٧٠٠ بليون مع انفجار أزمة المال وانكماش الاقتصاد الأمريكي في الفترة التالية ولم يتعاف، مرتفعاً بنحو ٩٠٠ بليون، إلا بعد انحسار الأزمة المالية والاقتصادية في الشهور الـ ١٢ المنتهية منتصف عام ٢٠١٠.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: هل الإدارة الأمريكية قادرة على حل مشاكلها من الداخل الأمريكي، قبل أن تتدخل وبشكل سافر في سيادة الدول المستقلة تحت حجة الديمقراطية المجهزة على النمط الأمريكي، وذلك بتصدير الأزمات والحروب إلى دول الجنوب الفقير؟

دروس التاريخ كثيرة ومتعددة ولعل هذا درس مهم للدول العربية التي عليها معرفة أهداف الأمريكيين ومآربهم قبل أن يدخل «الكاويو» إلى عقر دارهم بحججه وأسبابه الواهية، وفي ذلك كل الضمانة للاستقرار والحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال الوطني رغمًا عن أنف الأمريكيين وسياساتهم وحروبهم وخططهم الشيطانية؟!



مع رفض استخدام أراضيها كساحة حرب بالوكالة باكستان: حملة قوية للمطالبة بالاستقلال عن واشنطن

◀ زوفين إبراهيم

أثار قتل القوات الخاصة الأمريكية لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن على الأراضي الباكستانية في ٢ مايو، حملة متعاطمة في باكستان تدعو إلى استقلال البلاد عن تبعيةها واعتمادها على «المساعدات» الخارجية، والتوقف عن استخدامها كساحة للحرب بالوكالة خاصة في أيدي الولايات المتحدة.

ومن بين الأصوات القوية المنضمة لهذه الحملة، شهباز شريف رئيس وزراء البنجاب، كبرى الولايات الباكستانية، الذي صرح أن ولايته ستتوقف عن قبول المساعدات الأمريكية، وقامت بالفعل بإلغاء ست اتفاقيات مع الولايات المتحدة في مجالات الصحة والتعليم وإدارة النفايات الصلبة. وتعهد شريف بـ«كسر وعاء التسول» الذي قال إنه يقوض سيادة باكستان.

وفي حين يقول كثيرون إنه «يلعب ورقة سياسية»، فإن الواقع يفيد أن تصريحات رئيس وزراء ولاية البنجاب التي تأوى ٦٠ في المئة من إجمالي سكان باكستان البالغ ١٨٠ مليون نسمة، قد أثارت شعوراً قوياً متنامياً بين مختلف القطاعات الأكاديمية والاقتصادية والسياسية ووسائل الإعلام بل والرأي العام، في حملة واسعة للمطالبة بوقف قبول جميع الأموال الأجنبية وليس فقط الأمريكية.

تأملات كاسترو

موقف الإمبراطورية الذي لا يمكن الدفاع عنه



لا يستطيع أحد أن يجزم بأن الإمبراطورية، في معرض احتضارها، لا تجر الإنسان نحو الكارثة.

كما هو معروف، ما دام جنسنا البشري حياً، على كل شخص الواجب المقدس بأن يكون متفائلاً. من الناحية الأخلاقية، ليس مقبولاً التصرف بطريقة أخرى. أذكر تماماً أنني قلت في أحد الأيام، قبل نحو عشرين سنة من الآن، إن هناك جنساً يواجه خطر الانقراض، ألا وهو الإنسان. أمام مجموعة مختارة من الحكام البرجوازيين البدينين المتملّقين للإمبراطورية، ومن بينهم صاحب الجسم البدين المتغذي جيداً، الألماني هيلموت كول، وآخرين من طرازه ممن كانوا يهللون لبوش الأب–الأقل رعباً وفساداً من ابنه دبليو بوش– لم يكن بوسعي الامتناع عن التعبير، بأكبر قدر ممكن من الصراحة، عن تلك الحقيقة التي كنت أراها واقعية جداً، مع أنها كانت أبعد مما هي عليه اليوم.

عندما شعلّت التلفاز في حوالي الساعة الثانية عشرة وربعاً من الظهيرة، لأن أحداً قال لي بأن أوباما كان يلقي خطابه المعلن حول السياسة الخارجية، أصغيتُ إلى أقواله باهتمام.

لا أدري لماذا لم أرَ في كمّ البرقيات الصحفية والأنباء التي أسمعها يومياً بأن الرجل سيتحدث في تلك الساعة، بالرغم من ضخامة حجم تلك المواد. أستطيع أن أؤكد للقراء أنها ليست قليلة الحماقات والأكاذيب التي أقرأها أو أسمعها أو أرى مشاهدتها يومياً، بين حقائق مأساوية وأحداث من كل نوع. لكن هذه الحالة كانت على درجة من الخصوصية. ما الذي سيقوله هذا الشخص في تلك الساعة وفيّ هذا العالم الذي تخنقه الجرائم الإمبريالية أو المجازر أو الطائشات دون طيار التي تلقي قتالها القاتلة، والتي لم يكن أوباما نفسه، الذي يتخذ اليوم بعض القرارات بالحياة أو الموت، يتصورها عندما كان طالباً في جامعة هارفارد قبل عقود قليلة من الزمن؟

لا يعتقدن أحد أن أوباما يتحكم بالوضع؛ إنها هو يتحكم ببعض الكلمات الهامة التي منحها النظام القديم بصيغته الأصلية «لرئيس الدستور» للولايات المتحدة. في يومنا هذا، بعد مرور ٢٣٤ سنة على «إعلان الاستقلال»، يحتفظ البنتاغون و«سي أي إيه» بالأدوات الأساسية للسلطة الإمبراطورية القائمة: التكنولوجيا القادرة على تدمير الكائن البشري خلال دقائق معدودة، ووسائل التسلل إلى تلك المجتمعات وخداعها والتحكم بها بشكل مستبد على مدار المدة الزمنية التي يريدونها، اعتقاداً منهم أن قوة الإمبراطورية لا حدود لها. إنهم على ثقة بالتحكم بعالم سلس، بدون أي إزعاج، طيلة الزمن القادم.

إنها الفكرة الخارجة عن المنطق التي يقيمون عالم

هل تخرج أوروبا من موجة كراهية الأجانب؟

في الديمقراطية، ينبغي أن يكونوا قادرين على المشاركة في صياغة القوانين، فلا توجد أية ثقافة يمكن استخدامها كذريعة لخرق هذه القوانين».

واقترح التقرير، حسب يونينو، نوعاً من «دليل التنوع» يحتوي على ١٧ من المبادئ التوجيهية للحكومات والمشرعين والنشطين، حيث يتعلق الأمر في الأساس، بوجود التوافق في الآراء بشأن الحقيقة القاضية بأن القانون ينطبق على الجميع، مع إتاحة الظروف للجميع لفهم القوانين وكيفية تغييرها، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان تكافؤ الفرص لأفراد المجتمعات المهمشة.

وأضافت أنه يجب الدفاع عن حرية التعبير دائماً وعدم تقييدها بذريعة الاسترضاء. وفي الوقت نفسه، لا يجوز التقليل من تأثير التصريحات العلنية التي تغذي الأحكام المسبقة ضد الأقليات والمهاجرين، حيث ينبغي أيضاً تصحيح الصورة النمطية عن المهاجرين وتقديم صورة أكثر واقعية لاحتياجات العمالة، ذلك أن التوقعات الديموغرافية تشير إلى «أننا سنكون أقل عدداً وأكبر سناً. فتقدر المفوضية الأوروبية أن عدد السكان القادرين على العمل في السنوات الـ ٥ المقبلة في الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوربي، سوف ينخفض بمقدار ١٠٠ مليون على الرغم من الزيادة المطردة في عدد السكان خلال تلك الفترة».

وأوضحت السياسة الإيطالية أن التقرير يشدد على أن أكبر فضيحة مشينة نواجهها هي العمالة التي تقاسي منها جماعة العجراتي تعد أكبر أقلية في أوروبا ويقدر عددها بما بين ١٠ و١٢ مليون نسمة. وهم خلافاً لغيرهم من الأقليات ليسوا وافدين جديداً على أوروبا، فتحظى غالبيتهم العظمى على مواطنة الدول الأوربية، وهم يتميزون عن بقية السكان أساساً بسبب إقصائهم الاجتماعي حيث يقع متوسط دخلهم ومستوى تعليمهم توظيفهم في أسفل السلم الاجتماعي الأوربي، ولا توجد أي مجموعة أخرى تقع ضحية لمثل هذا التمييز، الذي يتناقض مع ما نحب أن نسميه «قيمنا»...■

■

الحكومة المصرية.. الهدية المفخخة من النظام القديم



حكومة تعويق الأعمال وليس تصريف أعمال. كل ممارساتها ضارة ومعادية للثورة. لم تنفذ حكماً قضائياً بالحد الأدنى للأجور. لم تمس بالحد الأعلى للأجور وأرقامه الفلكية. لا تقترب من إهدار المال العام. لم تفكر في الحقوق الاجتماعية المهدورة. لم تعمل على ضبط الأسواق أو الأسعار أو الحد من استيراد مالا لزوم له. لا تفكر في زيادة الضرائب على الأرباح الفلكية لطواغيت المال للصوص. أو الاقتراب من الثروات المنهوبة من الشعب والموجودة داخل مصر، لا تسعى بجدية للحفاظ على الأمن. إنها ترى أن مهمتها التاريخية الحفاظ على النظام القديم الذي تفجرت الثورة ضده. المكونات الرئيسية لهذه الحكومة ومن بينهم وزير المالية كانوا أعضاء في لجنة سياسات العصاةة المخلوعة وبدلاً من أن يكونوا في السجن لو أننا كنا نحاكم نظاماً وليس أفراداً مجرمين، فقد جاؤوا إلى الحكومة. أما رئيس الوزراء ونائبه القومي اليساري السابق فهم ليبراليون جدد .

حكومة الثورة المضادة القائمة لاد من خلعاها وإحلال حكومة ثورة تكون أولى مهامها عملية تطهير واسعة وشاملة خاصة لوزارة الداخلية، وأن يكون وزير الداخلية من ضباط الجيش الحازمين والحاسمين وليس من ضباط الشرطة. وأن تتم الاستجابة لمطلب مد المرحلة الانتقالية إلى ثلاث سنوات على الأقل يعد خلالها دستور الثورة الذي تجري على أساسه الانتخابات البرلمانية والرئسية. ويتم خلالها التصفية الكاملة للنظام القديم، وللمتطفلين على جسد الثورة. نريد حكومة تؤسس فعلاً لمشروع نهضوي حضاري قائم على التحرر الوطني والتنمية الشاملة المخططة والعدل الاجتماعي والديمقراطية والوحدة العربية.

لقد آن الأوان لرحيل حكومة هي مجرد هدية مفخخة من النظام القديم.

٢٥ مايو ٢٠١١

■ ■

ورئيسه وأسرته، وعدم ملاحقة باقي اللصوص والخونة، بحجة جلب الاستثمارات والقروض من الغرب ومن مشيخات النفط، أي الحفاظ على أوضاع ما قبل الثورة حتى ولو على حساب موت نصف الشعب المصري. تتأكد مقاصد هذه الحكومة بتجاهلها للبدائل المحلية المتوفرة، التي تلجأ لها كل الحكومات، لكن عشق التبعية والمذلة تمنعهم من التفكير في أي شكل من أشكال الاعتماد على الذات. إذ تتوفر في البنوك الوطنية ودائع قيمتها تريليون جنيه نصفها في شكل سيولة غير مستثمرة، أي ٥٠٠ مليار جنيه مصري تساوي حوالي ٩٠ مليار دولار يمكن إصدار سندات على الخزينة بقيمة احتياجات الحكومة تقوم البنوك بشرائها، ويتم حل مشكلة السيولة الفائضة، وحل مشكلة العجز الذي تدعيه الحكومة، وهو أسلوب جرى اتباعه سابقاً .

الأمن:

أرسى السادات منذ انقلاب مايو ١٩٧١ تقليداً هو أن يكون وزير الداخلية من ضباط الشرطة، وتبعه الرئيس المخلوع. ورغم أن آخر وزراء ماقبل الثورة في السجن الآن، كما أن التالي(في حكومة أحمد شفيق) هو الآخر في السجن، فقد تم تعيين وزير من الشرطة لوزارة الداخلية، لا يزال عاجزاً حتى الآن عن تحقيق الأمن. كما لا تزال أعداد هائلة من ضباط الشرطة في بيوتهم، لكنهم يتقاضون رواتبهم. ولا يعتبر الانفلات الأمني بعيداً عن عبث الشرطة ووزارة الداخلية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظام القديم وبالجماعات السلفية وعشرات الألوف من البلطجية وكلهم تم صنعهم في (معامل) وزارة الداخلية وخصوصاً جهاز مباحث أمن الدولة المنحل.

الانفلات الأمني مصنوع مصنوع مصنوع. وهدفه هو إجهاض الثورة، والحفاظ على النظام القديم والعفو عن رموزه وربما عودتهم للحكم.

إسقاط هذه الحكومة واجب وطني وثوري:

ليس لهذه الحكومة أي أداء ملموس. هي

المخلوع باقتصاد غاية في القوة بددته الثورة!! لكن أجهزة الدولة وعلى رأسها البنك المركزي تكذب ادعاءات هذا الوزير. والغريب أن البلاد قبل الثورة كان يتم نهباها بوحشية تفوق كل تصور، ومع هذا لم تصل أبداً إلى الإفلاس. دون الدخول إلى التفاصيل، فإن الوزير يستخدم هذا الأمر ليكون ذريعة لاستمرار سياسات التبعية، وبالفعل حضر الاجتماع السنوي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وطالب بقروض هي بطبيعتها تحمل الفقراء بأعباء تفوق الطاقة، وتفاقم الكارثة التي ورثناها عن نظام اللصوصية القديم. قبله ذهب رئيس الوزراء إلى مشيخات الخليج لطلب قروض واستثمارات، رغم أنه يعلم أن عروض الاستثمارات المقدمة من المشيخات موجهة إلى مجال التشييد الذي لا نحتاجه، والأخطر إلى مشاريع البنية الأساسية التي تدخل في صميم السيادة والأمن القومي، والتي نرفض مطلقاً أن يملكها أو يتحكم فيها أحد . مؤخراً قامت بعض المشيخات بالإعلان عن تقديم عدة مليارات من الدولارات لا نعلم شيئاً عن شروط استخدامها أو المطلوب مقابلها، خصوصاً بعد التصريحات المشينة والجاهلة لرئيس الوزراء المذكور أثناء زيارته لهؤلاء . في ظل إعلان رئيس الوزراء ونائبه ووزير ماليته عن التمسك بسياسة الاقتصاد الحر التي تحملنا ويلائها فلا شك إطلاقاً في أن الولولة والترهيب من كارثة اقتصادية وشيكة إنما يقصد بها أمور عدة، أولها مصادرة استكمال الثورة باعتبارها المتسببة (زيفاً) في الكارثة، وبالتالي استمرار السياسات القديمة وفي مقدمتها تكريس التبعية بتوسيع التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، وبيع ما تبقى من القطاع العام للحصول على موارد مالية، واستمرار تحميل الفقراء المزيد من الأعباء (الضرائب غير المباشرة- زيادات الأسعار... الخ)، عدم المساس بمصالح وأوضاع الطبقة اللصوصية المهيمنة، وصولاً إلى تصفية المحاكمات والعفو عن أركان النظام القديم

إبراهيم البद्रاوي - القاهرة

تعتمد القوى المضادة للثورة في مصر أساليب ترويع المواطنين. هذا آخر ما أخرجته من جعبتها . فاعلية هذه الأساليب تؤثر بشدة في ظروف ثورة انفجرت دون طليعة تقود مسيرتها، وهو ما دفع بالكثيرين جداً من المتطفلين من كل الألوان للعمل على ركوبها لاجهاضها. وبالنتيجة فإن جوهر الثورة المتمثل في عمليتي الهدم والبناء، أي هدم النظام القديم وإزالته وبناء النظام الجديد تواجه تعثراً شديداً . جرى تقويض جزء من قمم النظام القديم. لكن لم يبدأ بناء النظام الجديد بعد . من هنا تعمل القوى المضادة على وقف العملية بالكامل، اعتماداً على أنها لا تزال تتمترس في حكومة عصام شرف، وفي وزارة الداخلية وكل مفاصل الأجهزة الحكومية. كما لا يزال جسد الطبقة المهيمنة سليماً .

تتعالى الصيحات.. الاقتصاد الاقتصاد ..الأمن الأمن! وكلاهما مرتبط بالآخر بطبيعة الحال. لكن الصانحين يستهدفون شيئاً واحداً هو إيقاف الثورة عبر التزييف الفج للصورة. وتأتي الحكومة على رأس الصانحين باعتبارها حكومة للثورة المضادة بامتياز ولأنها تريد من الشعب أن يتمنى عودة سلطة مبارك مرة أخرى.

لا ننكر ارتباط الاقتصاد بالأمن. ولكن الارتباط ليس على الوجه المبثذل والسطحي الذي تطرحه الحكومة والطبقة اللصوصية المهيمنة حتى الآن. فالالاقتصاد هو الاقتصاد الحقيقي وليس الاقتصاد الريعي الطفيلي القائم على النهب والسرقة والفساد الذي تخشى قوى النظام القديم النبل منه. والأمن ليس هو الأمن بالمعنى الضيق الذي يمكن تحقيقه إذا ما قامت وزارة الداخلية بعملها (الموقوف عمداً). لكن الارتباط المرجو يكون بين الاقتصاد المنتج وبالعدل الاجتماعي والأمن الوطني وكل مفردات القضية الوطنية، والحريات الديمقراطية والتطور الثقافي والعلمي... الخ، وهو ما تحققه حكومة وطنية حقاً .

نتناول باختصار موضوعي الاقتصاد والأمن اللذين يتعالى الصياح والتعيق حولهما .

الاقتصاد:

الأمر الغريب في نعيق الحكومة حول الاقتصاد يطرح تساؤلات مشروعة، تدور حول حقيقة اهتمام وجدية هذه الحكومة بالنسبة للاقتصاد . وهل هي معنية به بالفعل؟ خاصة وأنها تسير على خطا النظام القديم الذي ألغى وزارات الاقتصاد والتخطيط، وألحق وزارة الصناعة بوزارة المالية فكان الخراب. وجاء وزير المالية الحالي ليقبض أكثر على الاقتصاد بعد الغاء ما كانت تسمى وزارة الاستثمار، وسار على نفس درب سلفه يوسف بطرس غالي الذي أدى إلى الخراب.

يتصايح وينفق الوزير بأن عجز الموازنة العامة للدولة يزداد، ومعدلات النمو تتخفض، كما ينخفض الاحتياطي النقدي، وأن البلاد تقترب من الإفلاس... الخ. وكأننا كنا ننعم في عهد

بيان رقم ٣

عاشت الثورة..

المجد للشهداء والجرحى

كان أول ثمار الثورة خلع رأس النظام ثم إحالته وأسرته وقبلهم عدد من أركان حكمه طواغيت المال الفاسدين الى الإحكمة. وقد تحفظنا وغيرنا كثيرن جداً على إجراء محاكمة هؤلاء أمام المحاكم العادية، باعتبار أن شرعية ثورية قد قامت، وهو ما يتطلب إعمالها ضد هؤلاء الذين مارسوا تخريباً للوطن ودمروا مقومات حياة الشعب وجوعوه، وأنهوا تماماً الدور العربي والاقليمي والدولي لمصر، وأرسوا تبعية البلاد للعدو الأمريكي والعدو الصهيوني اللذين اعتبرهما حماته الفعليين. ثم قتل وجرح آلاف الثوار العزل في ميادين البلاد وشوارعها وهو ما يستدعي اجراء المحاكمات بطريقة تغاير المحاكمات الراهنة التي تسير كما لو كانت مجرد جنح أو جنائيات عادية (سرقة وغسل أموال، اعتداء على متظاهرين... الخ) رغم أن ما ارتكبه هؤلاء- وغيرهم كثيرن لم تمتد إليهم التحقيقات والمحاكمات بعد- هي جرائم الخيانة العظمى.

لقد أثبتت طريقة المحاكمة والافراج عن بعض المجرمين (وإن بكفالات مالية كبيرة واستمرار حبسهم) أثبتت خطأ أسلوب المحاكمات، وأثبت ظلالاً كثيفة من الشكوك على جديتها، وتسبب ذلك في موجات عارمة من الغضب الشعبي، الذي عززه ما تردد عن اعتذار سوف يقوم به مبارك، أو قيامه وغيره برد الأموال المسروقة لعفو عنهم، إذ يمثل ذلك إجهاضاً كاملاً للثورة.

لذلك.. فإننا ندعو جماهير الثورة أن تخرج يوم الجمعة ٢٧ مايو الجاري في أكبر مظاهرات سلمية للحفاظ على الثورة وحمايتها، ومن أجل جدية المحاكمات وامتدادها إلى باقي الخونة واللصوص، وصد هجمات القوى الساعية لسرقة الثورة من بقايا النظام القديم والطبقة الرأسمالية النهائية اللصوصية، ومنم يشكلون خطراً داهماً على الدولة المدنية الواضحون منهم والمستترون، وكذا لمواجهة ضغوط الرجعية العربية خصوصاً مشيخات الخليج والقوى الصهيونية والامبريالية. وتؤكد جماهير الثورة اصرارها على استكمالها بما يتطلبه ذلك من إزالة كاملة للنظام القديم، وإقامة نظام جديد على أسس التحرر الوطني والقومي، والتنمية الشاملة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية للشعب.

عاشت الثورة.. المجد للشهداء والجرحى

حركة اليسار المصري المقاوم

١٩ مايو ٢٠١١

■ ■

البطالة في مصر إلى ارتفاع

كشف الجهاز المركزي للتبيئة العامة والإحصاء المصري عن ارتفاع معدل البطالة في البلاد خلال الربع الأول من العام الجاري بثلاث نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق ليصل إلى مستوى ١١.٩% . ويأتي ارتفاع البطالة بعد الثورة الشعبية التي شهدتها مصر وتمكنت من الإطاحة بالرئيس حسني مبارك، غير أن الاضطرابات السياسية أضرت بالاقتصاد .

وذكر الجهاز في تقرير له أن البطالة المرتفعة في البلاد كانت من ضمن الأسباب الرئيسية للاحتجاجات الحاشدة التي أطاحت بالنظام السابق.

وعزا رئيس الجهاز أبو بكر الجندي- في مؤتمر صحفي- ارتفاع معدل البطالة إلى ما وصفه بالأحداث السلبية التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير وما ترتب عليها من تباطؤ الأنشطة الاقتصادية بشكل عام.

وأوضح الجندي أن إجمالي عدد العاطلين في مصر بلغ ٢.١٢٩ مليون فرد بزيادة قدرها ٧٩٩ ألف عن الربع الأخير لعام ٢٠١٠ .

كما أشار الجندي إلى أن عدد العاطلين ارتفع خلال الربع الأول من العام الجاري مقارنة بالربع الأول من ٢٠١٠ وبزيادة قدرها ٧٤٢ ألف فرد بنسبة ٢١.٦% .

وتقدر مصر أن اقتصادها انكمش بنحو ٧% خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام الجاري .

وتوقع صندوق النقد الدولي من جهته أن تحقق مصر مستوى نمو اقتصادي بمعدل ١% في العام المالي الجاري الذي ينتهي في ٣٠ يونيو/حزيران المقبل انخفاضاً من مستوى نمو بلغ ٥.١% في العام الماضي.

■ ■

الثورة المصرية ترمجر من جديد

ومستشاريهم وكبار الضباط فيتقاضون ما بين ٥٠- ٢٥٠ ألف جنيه شهرياً . وهذا ما يفاقم النقمة الشعبية تجاه نظام السادات/ مبارك، ليشعل ثورة ٢٥ يناير التي أسقطت مبارك وقسماً من كبار رجال الأعمال معه.

في إسقاط كلمات «ماو» على الحالة المصرية نجد أن إسقاط مبارك كان نجاحاً للثورة ولكن لكي تحافظ الثورة على نفسها يجب إتمام مهماتها الثورية في العدالة الاجتماعية ومزيد من الحريات الديمقراطية الحقيقية التي تصب في مصلحة الطبقة العاملة صاحبة القرار الفاصل في كل تغيير. ولكن ما يجري يفيد أن أوضاع الطبقة العاملة المصرية بقيت كما هي ولم تتغير، لذلك تنزل الجماهير المصرية العريضة إلى ميدان التحرير في ٢٧ أيار الجاري بعد كل ما جرى من محاولات للالتفاف على الثورة المصرية واحتجاجاً على تجاهل المجلس العسكري لمطالب الشعب وتجاهله لدماء الشهداء وزيادة عدد الاعتقالات في الفترة الأخيرة والمحاكمات العسكرية للمدنيين وخطف الناشطين السياسيين من الشوارع ومحاوله خلق فائق وهمي وصراع طائفي لإبعاد وعي الجماهير الاجتماعي عن التغيير الثوري نحو الصراعات الثانوية بعد حوادث تفجير الكنائس وأحراقها .

بكلمة أخيرة، إن الطبقة العاملة المصرية بدأت تعي ذاتها وهي تعمل باتجاه تحقيق مطالبها عبر الثورة ولن تقبل بحلول إصلاحية تحاول الالتفاف عليها، فهي، أي الطبقة العاملة المصرية، هي وحدها من تمتلك القدرة على جعل الثورة المصرية تزجر من جديد .

■ ■

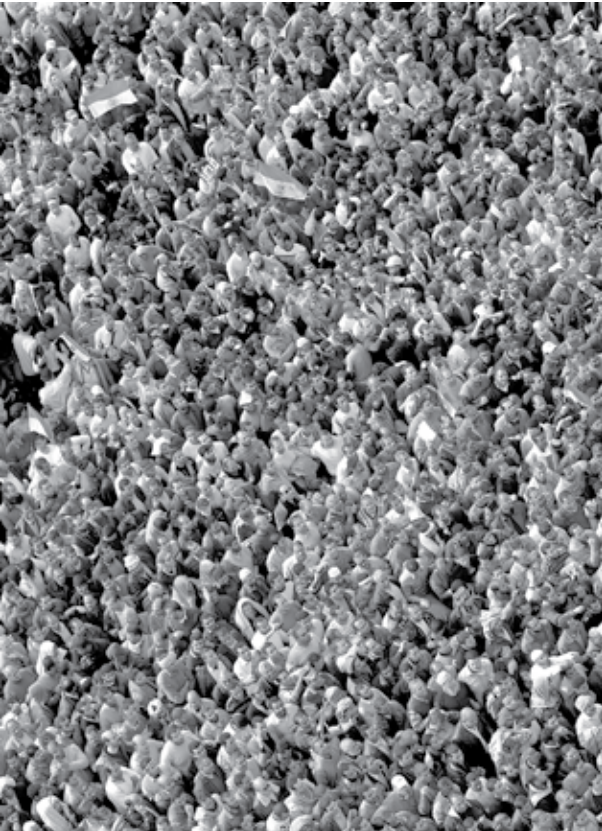
◀ آلان كرد

ماو تسي تونغ حاضراً

قبل سبعة عقود خاطب ماو تسي تونغ جماهير الشيبيية الصينية بكلمات حلت الوضع السياسي في الصين أثناء الثورات والانفضاضات التي اشتعلت فيها في أوائل القرن العشرين ومنها ثورة ١٩١١ التي أسقطت الإمبراطور، وقال «انظروا: لقد طردت ثورة ١٩١١ الإمبراطور، ألم يكن هذا نجاحاً؟ أما الفشل في ثورة ١٩١١ فهو أنها اقتصرت على طرد الإمبراطور فبقيت الصين كما هي في السابق تحت نير الاستعمار والإقطاعية ولم تنجز المهمات الثورية التي هي مقاومة الاستعمار والإقطاعية) ..

ثورة الغضب المصرية الثانية

تحت شعار «أنا مصري محاستش بالتغيير ونازل ثاني التحرير» أطلق شباب ثورة ٢٥ يناير وشباب ٦ ابريل صفحة على موقع التواصل الاجتماعي «الفيس بوك» باسم ثورة الغضب المصرية الثانية. هذا الشعار العفوي والبسيط باللهجة المصرية ما هو إلا تعبير عفوي عن عدم تغيير أوضاع الطبقة العاملة المصرية وبقاء مستوى المعيشة كما هو وبقاء الفوارق الطبقيية الهائلة بين البرجوازية والطبقة العاملة. فيحسب تقارير مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية حول الأجور في مصر يتقاضى عمال القطاع الخاص ٢٠٠ جنيه شهرياً، وعمال القطاع العام يتقاضون ٤٠٠ جنيه في الشهر، أما كبار الموظفين كالوزراء



صحف أمريكية تتحدث عن «بداية» أزمة في السودان



Above and below: Residents displaced by fighting in Abyei move south towards Aden

الثاني، في نفس اليوم الذي صوت فيه الجنوب للاستقلال، لكن الاستفتاء لم يتم بسبب النزاعات حول من سيصوت. وزعمت «واشنطن بوست» أن «مما يحسب لإدارة أوباما هو أنها استجابت بسرعة للأزمة بالمساعدة في صياغة بيان مجلس الأمن مؤخراً الذي طالب بانسحاب فوري لكل العناصر العسكرية من أبيي بينما لأم الجانبين على العنف». وفي ٢٣ من الجاري قال مبعوث الإدارة الأمريكية الخاص للسودان برينستون ليمان إن الخطوات التي وعدت بها واشنطن البشير مقابل التعاون مع الجنوب، بما في ذلك المساعدة في تخفيف عبء الديون وتعيين سفير للخروطم، لن تتقدم إلى الأمام إذا لم يتم التفاوض بشأن أبيي «بدلاً من احتلالها»، وكان هذه المنطقة التي لم تحسم تبعيتها للجنوب لا تقع ضمن حدود السودان!.. وقالت أيضاً إن تلك هي الرسالة الصحيحة. ولكن يجب على الإدارة الأمريكية أيضا أن تتحرك لكبح جماح حكومة جنوب السودان من الرد عسكرياً وحث الدول العربية والصين-الشريك الاقتصادي الرئيسي لشمال السودان- لاستخدام نفوذها على البشير. وقالت إنه ليس هناك أحد، باستثناء البشير، له مصلحة في عرقلة تحرك جنوب السودان نحو الاستقلال، ناهيك عن حرب أخرى بأفريقيا.

■ ■

حذرت«واشنطن بوست»بافتتاحيتها ليوم الأربعاء٢٥/٥/٢٠١١ من حدوث أزمة بالسودان، وقالت إن ما وصفته بالميلاد السلمي لدولة جديدة في الجنوب- الذي كان قصة نجاح دبلوماسي لإدارة الرئيس أوباما والأمم المتحدة-(!)«أصبح فجأة في خطر بعدما اقتحمت قوات النظام الحاكم في الشمال منطقة أبيي المتنازع عليها بين الجانبين». واعترفت الصحيفة بأن هذا النزاع على الأرض الخصبة والمنتجة للنفط كان يعتبر دائماً الطريقة الأكثر ترجيحاً لأن يتحول تقسيم السودان إلى عنف، ولكنها أردفت ذلك بأن السؤال الآن هو ما إذا كانت إدارة أوباما، «التي قادت دبلوماسية دولية في جنوب السودان، تستطيع ممارسة ضغط كاف على الرئيس البشير لإنهاء النزاع قبل أن يسوء»!... وكان واشنطن خارج قوس من توتير الوضع أصلاً في السودان وصولاً إلى تقسيمه، على خلفية الصراع الأهلي وتشبث البشير بالسلطة.!!.. وقالت الصحيفة إن الرئيس السوداني لم يتحرك بدون استشارة. فقد كمنت قوات جنوبية الأسبوع الماضي لقاظة دولية وقوات شمالية كانت مغادرة لأبيي، «واغتتم البشير الفرصة للقيام بعمل أكثر استتارة وهو الاستيلاء الأرض التي كانت واحدة من أكثر القضايا المثيرة للنزاع بين الشمال والجنوب».

وكان هناك استفتاء حول مستقبل المنطقة مقرر عقده في كانون

نتنياهو بين المقاطعة والتزيف والصمت العربي

شنها بمساعدة أسلحة أميركية أعطيت هدية لإسرائيل على حساب دافع الضرائب في الولايات المتحدة، موضحة أنه بعد زيارتها لغزة قررت أن تكرس حياتها في أنشطة حركات الاحتجاج ضد جرائم الحرب الإسرائيلية. وأكدت أبيليا أنها تنشط ضد أبياك أيضا لأنها لوبي يسكت الرأي الآخر، وقالت إنه تجب ممارسة ضغط اقتصادي على «إسرائيل» وملاحقة زعمائها. وكان رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو طالب في خطابه أمام الكونغرس الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالقبول بإسرائيل دولة يهودية، مؤكداً وسط تصفيق حار جدا أن القدس ستبقى العاصمة الموحدة لإسرائيل، وأن قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تحل خارج حدود «إسرائيل». وزعم نتنياهو بحضور جوزيف بايدن، نائب الرئيس الأميركي أنه مستعد لتقديم ما وصفه بتنازلات مؤلمة تضمن «التخلي عن أراضٍ توراتية عزيزة على اليهود»، من أجل تحقيق سلام دائم يقوم على الأمن، مطالباً عباس بالقيام بالمثل. كما طالبه بتمزيق اتفاقه مع حركة حماس التي اعتبر أنها ليست شريكاً في السلام، مشيراً إلى أن الكيان «سيكون أول من يعترف بالدولة الفلسطينية المقبلة» التي قال إنها يجب أن تكون منزوعة السلاح. وجدد نتنياهو حول رؤيته للسلام رفضه العودة إلى حدود ١٩٦٧ بدعوى أنه لا

تعرضت ناشطة أميركية يهودية للضرب من جانب أعضاء في لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) قبل أن تعتقلها الشرطة لأنها قاطعت خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الكونغرس يوم الثلاثاء، ٢٤/٥/٢٠١١. وقد نقلت الناشطة راثي أبيليا، البالغة من العمر ٢٨ عاماً، إلى مستشفى جامعة جورج واشنطن في العاصمة الأميركية وهي تعاني من إصابات بعد أن انهال عليها أعضاء من أيباك بالضرب وطرحوها أرضاً ثم افتادتها الشرطة إلى خارج القاعة، ليجري بعد خروجها من المشفى اعتقالها لساعات عدة حيث وجهت إليها تهمة تعطيل جلسة للكونغرس. وقالت أبيليا لموقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني الأربعاء إنه عندما بدأ نتنياهو يتحدث عن «إسرائيل» والديمقراطية نهضت للحديث ضد ممارساتها غير الديمقراطية وصرخت «كفى الاحتلال. أوقفوا جرائم الحرب الإسرائيلية» ودعت إلى منح الفلسطينيين حقوقاً متساوية. وانتقدت هذه الناشطة السياسة الإسرائيلية وقالت إن بيبي (أي نتنياهو) قال إن حدود عام ١٩٦٧ ليست قابلة للحماية وأنا أقول إن الاحتلال والجوع في غزة ليسا قابلين للحماية. وقالت إنها زارت غزة قبل سنة ونصف وشاهدت الدمار الهائل الناجم عن عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية التي تم

اليمن «السعيد».. بين مناورات صالح والخارج

حليفه على الأرض بما دفع هذا الأخير باتجاه إشعال فتيل الفتنة القبلية ميدانياً ليخدم مرة أخرى الأمريكيين والخليجيين الذين يجدون في تلك الفتنة ممراً من جديد إلى الداخل اليمني عبر زعماء القبائل أكثر منه عبر الأحزاب السياسية. جاء هذا ليظهر أن الإستراتيجية الأمريكية واحدة في التعامل مع الثورات العربية المختلفة، حيث تقوم هذه الاستراتيجيات على إحياء النزاعات المذهبية والطائفية والقبلية التي من شأنها تفتتت كل بلد في الشرق الأوسط بمفرده وإرجاعه إلى ما قبل الدولة الوطنية، وإعادة النفوذ الأمريكي للمنطقة بعد أن ارتخت قبضته عنها على وقع الأزمة الاقتصادية الأمريكية.

تذكرنا هذه المحاولة للفتنة القبلية بتلك التي حصلت أواخر الثمانينيات في اليمن والتي جاءت بصالح إلى اليمن الجنوبي رئيساً لليمن الموحد، يمثل انتصار الخط الخليجي- الأمريكي الذي خرج منتعشاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي- حليف اليمن السعيد في حينه. ولكن هل تتكرر التجارب بالتاريخ أم أن التراجع الأمريكي في المنطقة والعالم وتصادع حركة الشعوب من جديد سيعيدان العالم واقفاً على قدميه مجدداً؟

■ ■



دوراً في الحياة السياسية اليمنية مستقبلاً. ولكن هذا النزاع الذي بدأ على الأرض أعلن نهاية التبني الضمني له من ذلك الغطاء الذي أدرك ضعف

صالح من خلال تلميحاته في خطاباته المختلفة، لكنه كان ينتظر من غطاءه القديم (الخليجي- الأمريكي) دعماً يخرجـه من مأزقه بما يبقي له

ومصالحها بالمنطقة. كان من الواضح منذ بداية الحراك الشعبي اليمني أن هذا السيناريو مطروح بشكل جدي من جانب

◀ **محمد الذياب** يشكل اندلاع المواجهات المسلحة في اليمن في الأيام القليلة الماضية انعطافاً جدياً في الأزمة اليمنية بعد توقيع «اللقاء المشترك» على المبادرة الخليجية المعدلة والإعلان الهش من صالح نيته التوقيع عليها. ويعكس اندلاع هذه المواجهات فيما يبدو ترجمة عملية لتتصل صالح وموقفه الراض للتوقيع على المبادرة في مقابل موافقة المعارضة على التعديل (حكومة وحدة وطنية انتقالية تشكلها المعارضة واستقالة الرئيس خلال ثلاثين يوماً بعد تسليم صلاحياته إلى نائبه وبعد أن يمنحه البرلمان الحصانة وأن يوقع صالح بصفته رئيساً للدولة وللحزب الحاكم في آن واحد على المبادرة). تكمن خطورة تلك المواجهات في أنها محاولة لدفع البلاد أكثر في متاهة النزاعات القبلية، التي ستدخل البلاد بدوامة العنف حتى يتسنى للأطراف التي فقدت سيطرتها السياسية التاريخية على اليمن أن تعيد ترتيب أوراقها وتتمركز من جديد، هذه الأطراف المتمثلة بالرئيس صالح أولاً، وبالمحيط الإقليمي الخليجي ممثلاً بمجلس التعاون الخليجي ومن خلفه السياساسات الأمريكية

ما الذي تريده النخب الغربية؟

ليبية جديدة كبديل عن مؤسسة النفط«القذافية»، وتشمل المباحثات عملية فسخ العقود السابقة الموقعة مع المؤسسة الرسمية. كما ذكرت صحيفة «كوريريير ديلا سيرا» الإيطالية قبل أسبوعين أن «إيني» ستلتقي «أوني كريدت» والمعارضة الليبية في الأيام المقبلة لدراسة خطة لإنشاء «شركة وطنية» نفطية بليبيا يتم تمويلها بواسطة صندوق ائتماني يديره مجلس أمناء من الليبيين تعينهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

إذا لم يعد الجواب على تساؤل البرنامج التلفزيوني مغرباً، بل إن التفكير به فقط، يعد أمراً استفزازياً. ففي بلد مثل ليبيا يعتمد كلياً على ثروة طبيعية لن تقوم قائمة لأي نهضة فيه ما لم تبني على استثمار وطني مستقل لثروتها النفطية. استثمار لا يهرب من جيب القذافي الذي ضاق على نهبه، فوسعته جيوب أسياده.

اليوم يصادر حق الحياة لكل الليبيين بعدما انتقل المسلسل إلى حلقاته المتقدمة، فهرج القذافي وصقّ الغرب له، وقُتل وهم ينظرون، وعربد فاستباحوا البلاد ليرضوا تقاسما تهـم الجديدة..

■ ■

من جهة، وبقية قوي الغرب من جهة أخرى. ربما تم التوافق مؤخراً على ضمان حصص كبيرة لأسود الناتو (فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا) وهي الدول الأكثر تأزماً في داخلها، فعليها استباق انفجار اجتماعي قريب يفتح بترولي جديد!... لم تمنع ألمانيا كثيراً القرار الدولي رغم كل تحفظاتها عليه، وربما يفسر ذلك بالقوة الاقتصادية الحالية التي تتمتع بها. لكن على الأغلب أن ما تم المساس به هو حصـة الأتراك الذين عارضوا الغزو بشدة، كما تمت التضحية بحصة آسبانيا ربما، حيث يلاحظ اشتداد أزمتها الداخلية وتكرار خروج مظاهرات الاحتجاج العمالية والمطلبية في شوارعها. أما إيطاليا وهي صاحبة الحصـة الأكبر تقليدياً، فعلى الأرجح أن لا مشكلة لها في المساومة على بعض من حصتها مقابل ضمان الباقي..

كان ذلك خلف الكواليس ربما!! لكن الثابت هو ما نسمعه ونشاهده اليوم، حول قيام المجلس الانتقالي الليبي بعقد صفقات البترول ليمتد دورة حياته وحياة من ورائه. فقد كشف مصدر رسمي ايطالي وفقا لبعض وسائل الإعلام أن المجلس الوطني الانتقالي الليبي يجري مفاوضات مع شركة «إيني» الإيطالية وشركات نفط عالمية أخرى لإنشاء مؤسسة نفط

التطمينات التي قدموها أمام المندوب الروسي في (الحلف). تتظر النخب الغربية مؤخراً وفقاً لتكتيك جديد في التقاسم، يوحى بصراع معين دار في وقت سابق خلف الكواليس. فالتعمق في خلفيات المشهد الليبي، بعيداً عن الوقائع العسكرية المربية، يحتاج نظرة متمعنة في المصالح الدافعة للتحرك الغربي المشبوه. تعتبر ليبيا كنزاً نفطياً مغرباً، ظل القذافي وشركاؤه يتحكمون فيه خلال السنوات الأربعين الماضية. فلا حياة في ليبيا دون البترول الذي يشكل ٣٠% من الناتج المحلي و٩٥% من إجمالي الصادرات الموزعة بين الشركاء التجاريين التقليديين على الشكل التالي: (٢٨% إيطاليا، ٤% اسبانيا، ٤% ألمانيا، ١% تركيا).. كان ذلك هو الفضاء التجاري- السياسي الذي يهرج فيه القذافي على حساب تطوير بلاده. ويبدو اليوم أنه لم يعد ممكناً الاستمرار بهذا التقاسم، وخاصة بعد الأزمات التي عصفت بالاقتصادات الكبرى والتي هددت، ولا تزال، كل الدول المعنية، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. كان هذا عملياً هو سبب الخلاف بين تركيا وألمانيا

روكفيلد، بعيداً عن هذا التصور ليرى إن تأثير نادي بيلربرخ- الممثل العقائدي والنظري الخفي للقوى المالية العالمية- هو فكري ومعنوي أكثر منه عبر التدخل المباشر!... تبقى كل الروايات خاضعة لترجيحات الواقع الذي يجيب أن ما تريده النخب الغربية هو الهيمنة المطلقة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وعند الضرورة عسكرياً... في ليبيا التي أدماها القذافي ليشكل ذريعة الدخول الغربي على أرضية حماية حقوق الشعب في الانعتاق من جنون حاكمه، نتابع درساً عملياً لفعل الهيمنة المناسبة لطروق هذا البلد.. ربما يظل المشهد الطاغى على الرؤيا هو المشهد العسكري الذي يتراوح بين اللاحسم، ومسعى بعض القوى في حلف الأطلسي لزيادة تمثيلها العسكري في الأراضي الليبية. لا حياً بالمندبين، كما قال قرار الغزو الدولي ١٩٧٢، بل رغبة بزيادة الحصيلة من الكعكة المقدسة.

لايزال الناتو ينفي نياته دخول البر الليبي بينما توحى أفعاله بغير ذلك (لايزال الروس يتوجسون من مساعي بريطانيا وفرنسا الرامية إلى إرسال حوامات إلى داخل الأراضي الليبية رغم كل

◀ **معن خالد**

يشكل هذا العنوان السؤال المحوري في برنامج «بانوراما» الذي يعرض على قناة «روسيا اليوم»... ويتابع مقدم البرنامج تساؤلاته: هل هم محقون أولئك الذين يقولون بأن النخبة العالمية السياسية والمالية تخوض حرباً لا هوادة فيها ضد التعددية الحقيقية للأقطاب وتريد إحكام السيطرة العسكرية والسياسية على الثروات المعدنية الهامة لصالح النادي الغربي حصراً؟ أم أن هذه النخب تعاني اليوم من حالة الارتباك والحيرة وهاجس فقدانها زمام المبادرة؟ ما الخطوات المرتقبة من جانب النخب الغربية على سكة إعادة رسم خارطة العالم؟

ربما ظل الجواب عصياً على الشرح النظري المطول، حيث ظلت أستاذة العلاقات الدولية، أولغا تشيفتركوفا، من أنصار الفكرة القائلة: بأن الغرب يمارس هجوماً شرساً على كل البقاع الدسمة في العالم، محاولاً إعادة بناء فضاء سياسي جديد يعبر عن مصالح واحتكارات «وول ستريت» الجديدة، الناشئة على أرضية الأزمة الاقتصادية المستعرة.. بينما ظل الباحث الآخر، ديفيد

المال والسلطة والجنس.. و«التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية»



◀ ستيركوه ميقرى

يفضح كتاب «التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية لكاتبه الأمريكي «جون بيركنز» الكثير الكثير من أساليب الطغمة الحقيقية الحاكمة لأمريكا في الهيمنة والنهب واستعباد الشعوب والدول، وهذه الطغمة مثلت شيطاني أطرافه سياسية، وعسكرية، ومالية، تتحكم في شؤن العالم بأسره، عبر الهيئات الدولية وخصوصاً صندوق النقد والبنك الدوليين.. والأفت للنظر هنا أن جون بيركنز، الكاتب، كان واحداً من «المخربين الاقتصاديين» الذين ما فتئت وكالة الأمن الوطني الأمريكية تجندهم لتنفيذ مقرراتها السرية، والذين يساهمون في بسط هيمنة هذه الإمبراطورية الشريرة على مقدرات الدول والشعوب والأنظمة، لكنه عاد إلى رشده بعد نظوره من المويقات التي ارتكبت بحق دول العالم الثالث وشعوبها والنهب المنظم لأخبراتها وثرواتها الهائلة، وقد قام بفضحها في كتابه الهام هذا.
وفيما يلي إضاءة سريعة عن مضمون الكتاب، مع توسيع وفتح الكثير من جوانبه..

تهديد.. الحدث الراهن

إن فضح أجندة الاستراتيجية الأمريكية في التدخل بشؤن دول العالم الثالث، تعتبر الخطوة الأولى في عملية التصدي لها، فليس الأمر نشرأ للفضائح، بقدر ما هو نشر للحقائق من أجل توعية الجماهير الشعبية في العالم مما يحاك لها ولأنائها من مخططات شيطانية في دهاليز صنع القرار العالمي، والذي يسيطر عليه رأسماليون حاقدون وبنوك موتورة وعسكريون جاهزون للقتل وللتدخل في شؤن الدول والهجوم على الشعوب وسرقة قراهم وأموالهم ومستقبلهم.. كل ذلك تحت ستار نشر ديمقراطية ما يسمى «بالعالم الحر» وزعيمته الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل ما يستدعي الريبة والشك عندنا كمرب وكمشرفيين، هي تلك العلاقة القوية التي نشأت بين الولايات المتحدة الأمريكية ناهية الشعوب، وبين أنظمة الحكم العربية التابعة للدلية لها، والتي ما انفكت قائمة بمعظمها رغم افتضاح سبل وصولها إلى الحكم وأساليبها وأهدافها في التعاطي مع من تحكمهم.. هذه الحكومات التي لم تلب يوماً مطالب شعوبها وبقيت متسلطة عليها مستقوية بداعميها، مما يثبت مجدداً وجود وفاعلية«نظرية المؤامرة» بوصفها إستراتيجية معتمدة من أمريكا وحلفائها الغربيين والصهاينة للتحكم والهيمنة، وليست وهماً من صنع الخيال.

ولعل أكثر ما تجلت فيه وقاحة التدخل الاستعماري المرفوض في شؤن سورية الداخلية، هو حديث أوباما عن الشعب السوري وخياراته في الإصلاح وفيهم يحكمه، حيث فرض نفسه مدافعاً عن الشعب السوري، والذي لم يكن يوماً إلا مقاوماً ضد الجرائم الأمريكية الموصوفة بحق الشعوب من أفغانستان حتى أمريكا اللاتينية. ولكن ما نوع الإصلاحات التي تريدها أمريكا من النظام السوري؟ هل يعتبر تأميم شركات الخليوي إصلاحاً بالنسبة له مثلاً؟

إن أمريكا كممثل لمثلث الشيطان العالمي بأطرافه الثلاثة السياسي..العسكري..والرأسمالي لا تقدم على أية خطوة أو إجراء أو تصريح، إلا وفق خطة محكمة تستهدف في النهاية حكم العالم بأساليب عديدة ومبتكرة.

الانقلابات العسكرية

لقد جاءت الشهادة الحقيقية التي تعري الإمبريالية الأمريكية وأساليبها من عقر دارها..أي من عملاتها السابقين، ولا شك أن فضح هذه السياسة بهذه الطريقة، ومن هؤلاء الأشخاص، تصبح أكثر وضوحاً وأنصح صورة وأكمل تفسيراً وفهماً، حيث يعترف جون بيركنز بكتابه «التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية» بأن القروض والسياسات الاقتصادية والوصفات التي ترضها أمريكا على الدول الفقيرة تنزل بها خسائر فادحة تدفع ثمنها الأجيال القادمة، ويضيف: «بأن القليلين يعرفون بأن أمريكا هي التي قامت بالإطاحة بأنظمة حكم كثيرة حتى تلك التي جاءت بطريقة ديمقراطية فقط لأنها لم تتعاون معنا» وأكبر مثال صارخ على هذا هو الانقلاب الذي قاده بينوشيت في (تشيلي) ضد حكم سلفادور الليندي الذي وصل إلى سدة الرئاسة بانتخابات ديمقراطية نزيهة، في الوقت الذي كانت تدعم فيه أنظمة دكتاتورية دموية كنظام صدام حسين، قبل أن تخطط لإسقاطه، والولايات المتحدة هي التي قامت باغتيال رئيس إكادور الإصلاحى ودبرت مذابح في تيمور والسودان، وانقلابات ضد «نو دن ديم» في فيتنام الجنوبية، والذي اغتيل فيما بعد بأوامر صدرت من السي آي ايه التي قادت الانقلابات ضد محمد مصدق في إيران وعبد الكريم قاسم في العراق وارينز في فنزويلا وبارتريس لومومبا في الكونغو.

لقد بين بيركنز أساليب عديدة تعتمدلا الامبريالية الأمريكية في خداع الشعوب وجذب حكوماتها بشكل غير مباشر للانخراط بتنفيذ مخططاتها، التي تمر عبر رصد نقال الضعف لشعبك هذه البلدان، والتي يمكن أن ندعوها بالمخدرات الكبار: المال والسلطة والجنس، ومن من الحكام ليست لديه نقطة ضعف منها؟.

المخربون الاقتصاديون ودورهم

يبين بيركنز إن الإمبراطورية بلغت حداً مرتفعاً من الدهاء والمكر، لأنها لم تقم على القوة العسكرية، بل بناها المخربون الاقتصاديون، وبالتالي فإن غالبية الأمريكيين لا يعرفون أن أساليب الحياة والرفاهية التي لا تصدق هذه التي يعيشون بها، هي بسبب أنها إمبراطورية بالغة الوحشية، إمبراطورية تستعبد الناس حرفياً في مختلف أنحاء العالم، والأوروبيون والأمريكيون

التاريخ السري للإمبراطورية الأمريكية



مرتبطة بالجوع وأمراض يمكن علاجها ولكن لا يحصلون على علاج لها، لمجرد أنهم جزء من نظام يطلب منهم أن يعملوا ساعات طويلة، ويحصلوا على أجور متدنية جداً، والكونغو «مثال قوي لا يكاد يصدق على هذا»، والواقع المعاش يبرز أن الكونغو ليست وحدها من يعاني من هذا الأسلوب، بل أفريقيا كلها كالسودان«البترول»، والنيجر«اليورانيوم»، ونيجيريا «النفط»، وموزانبيق وأنغولا «الألماس» وكذلك دول أمريكا الجنوبية «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة الأمريكية، حيث النفط والغاز والنحاس والموز والأخشاب، وكذلك دول آسيا الوسطى التي تكتنز في أراضيها مجموعة نفيسة من المعادن، التي استنفدت من بقية العالم وهي ضرورية جدا لصناعة الطائرات والصواريخ، إضافة إلى النفط والغاز وغيرها من الثروات الهائلة التي تحتاجها أمريكا والغرب الاستعماري، أما أفغانستان التي غزتها أمريكا في عام ٢٠٠١ تحت ذريعة ارتباط حكامها بأحداث أيلول ٢٠٠١ فتجتو على ثروات نفطية ومعدنية تقترب قيمها إلى ما بين ٥-٤ ترليون دولار تثير لعابها من أجل السطو عليها ونهبها بشكل كامل.

الفوضى الاخلاقية

مما لا شك فيه أن أمريكا تستخدم الآن أسلوبا جديدا في تدخلها بالدول الأخرى عبر ما سمته بإحداث الـ «فوضى الاخلاقية»، وقد تتبع بيركنز ما فعلته أمريكا في ٤ دول من أربع قارات من اغتيالات سياسية وانقلابات من تدبير سي أي ايه، ويقول: «إن العملية برمتها بيزنس في بيزنس، وكل ما يتعلق في أمريكا بالسياسة أو العسكرية فهدفه الهيمنة الاقتصادية على العالم ومن ثم تركيعه والسيطرة عليه سياسياً وعسكرياً»، وهذا ما حاولت فعله خلال العدوان الإسرائيلي في تموز٢٠٠٦، حين تحدثت كونداليزا رايس في السفارة الأمريكية في بيروت أمام حشد من رجال السياسة اللبنانيين بقولها: «أن الأوان لولادة الشرق الأوسط الجديد» لكن انتصار المقاومة اللبنانية البطلة مكنها من إسقاط هذا المشروع البائس (لحد الآن)، وكذلك ما تقوم به في ليبيا حاليا حيث تمكنت من تحويل الحراك الشعبي الليبي ضد معمر القذافي إلى حرب أهلية طاحنة لا نهاية لها، وكذلك في سورية فها هو الرئيس الأمريكي باراك أوباما يتدخل وبشكل سافر حين يفوض نفسه مدافعا عن الشعب السوري، وينحصر جوهر موقفه هذا في استخدام ما يجري فيها من أحداث، لتسعير عناصر الفوضى الاخلاقية، وإعادةتها إلى مرحلة ما قبل الدولة الوطنية، مما يعني إنهاء دور سورية الإقليمي وضرب جبهة المقاومة الممانعة وحل الصراع العربي الإسرائيلي لمصلحة المخطط الامبريالي الصهيوني، وتكريس انتصار الليبرالية الاقتصادية سياسيا وبشكل نهائي في سورية وكل بلدان المنطقة، وما تهدد به تريد استثماره لمصلحتها وذلك بالتدخل غير المباشر أولاً، عبر آزالامها وجواسيسها وعملاتها ثم بالتدخل العسكري المباشر وهو ما تلوح به.

سياسة الإغراق

لقد تم استخدام هذا الأسلوب وبشكل فعال فيإندونيسيا أواخر الستينيات من القرن الماضي، حيث كان يحكمها نظام وطني معاد للاستعمار بقيادة الرئيس أحمد سوكارنو، الذي عمل على الابتعاد عن الهيمنة الأمريكية والغربية عبر إنشاء صناعة وطنية مكثفية، لكن أمريكا حركت عميلها أحمد سوهارتو الذي كان معاديا للشيوعية وقام بانقلاب دموي فتح بموجبه السوق الأندونيسية لبضائع الشركات الأمريكية، بعد أن دخلها المخربون الاقتصاديون، الذين عملوا مباشرة على إغراق السوق بالبضائع الأمريكية وبأسعار منخفضة جدا، مما أدى إلى موت

وافلاس الصناعة الوطنية، فعادت الشركات الأمريكية لرفع أسعارها بحيث استردت ما خسرتة سابقاً، وأصبحت مهمة على إندونيسيا، التي أغرقتها فيما بعد بالديون التي فاقت ولأول مرة مجموع الناتج المحلي الإندونيسي وبلغت نسبة ٣٠٠٪ من مجموع الاحتياطي النقدي للقطع الأجنبي لها، ورغم أرقام النمو المذهلة (٩٪ سنوياً) التي حققها اقتصادها، إلا أن هذه الأرقام كانت تصب في جيوب حفنة غنية من الشعب، وكانت بقية الشعب خارج هذا المصب، لقد أجبر الإندونيسيون على قتل أنفسهم وتقديمها كضدية لإرضاء رغبات وأهواء الشركات الأمريكية العابرة للجنسية، وأضحى ٥٢٪ منه يعيش على أقل من دولارين يوميا، وأصبح السؤال الدارج هو: «هل أكل أنا أم أذع أولادي يأكلون؟»، ولكن الغريب فعلا فيما يخص إندونيسيا أنها كانت الدولة الوحيدة من دول العالم الثالث التي دخلت في مجال صناعة الطائرات المدنية المحتكرة من قبل ٣ دول صناعية فقط هي أمريكا والإتحاد الأوربي وروسيا مع دخول كل من أوكرانيا والهند والصين فيها، وقد حققت إندونيسيا إنجازات ذاتية مهمة في هذا المجال، وكان ينقصها التمويل، فقدمت لصندوق النقد الدولي طلبا بالاقتراض، وكان شرط الصندوق للموافقة أن توقف إندونيسيا برنامجها للطيران المدني، فأوقفته وماتت هذه الصناعة في مهدها، وسياسة الإغراق يجري إتباعها حاليا من قبل المتنفذين الليبراليين في سورية بإغراق السوق السورية بالمنتجات المستوردة من تركيا والصين «موبيليا ومفروشات وألبسة متنوعة»، مما أدى إلى إغلاق عشرات الآلاف من الورش والمعامل بسببها، وأضحت تهدد صناعات أخرى تعتمد على الخشب أو النسيج بالإغلاق أيضاً.

إنشاء «إسرائيل»

وقد كان دور الغرب في إنشاء دولة «إسرائيل» أحد أهم الأساليب التي استخدمت للتدخل في شؤن مجموعة من الدول الغنية بالنفط خصوصا، ويبدو أن الإسرائيليين منقادون في معظم الأحوال، إلى الاعتقاد أنهم منحوا هذه الأرض تعويضا عن «الهولوكوست» ولكن لماذا تم تحديد ذلك المكان لهم في وسط العالم العربي، حيث أعداؤهم التقليديون؟ لماذا وضعوا في ذلك المكان في منطقة غير مستقرة مثل هذه؟ لا شك في أن السبب هو أن ذلك يخدم الغرب كقلعة ضخمة في حقول نفط هي الأكبر بين الحقول المعروفة اليوم في العالم. يقول بيركنز: «إذا، حقيقة الأمورإننا أنشأنا هذه القاعدة العسكرية الكبيرة، أنشأنا معسكرا مسلحا، في وسط حقول نفط الشرق الأوسط، قاعدة تحيط بها مجتمعات عربية، وخلال هذه العملية من الواضح أننا خلقنا كما هائلا من الغضب والامتعاض، ووضعا من الصعب جداً أن نرى له ناتجا إيجابيا، ولكن حقيقة المسألة، امتلاكنا لهذه القاعدة العسكرية في إسرائيل هو دفاع كبير عنا، إنها مكان يمكن أن نشن منه هجمات، وأن تعتمد عليه. إنها بالنسبة لنا المكافئ للقلاع الصليبية في الشرق الأوسط، وهذا أمر محزن جداً جداً، وأعتقد أنه محزن إلى درجة بالغة بالنسبة للإسرائيليين، أن يقعوا في شرك كل هذا، وأمر بالغ الحزن بالنسبة للشعب الأمريكي، أمر بالغ الحزن بالنسبة للعالم أن يستمر هذا الوضع»..

إن أي متبصر بكلام بيركنز، يكتشف بسرعة أنه صحيح ودقيق للغاية، فالقضية الفلسطينية دخلت الآن بعد خطاب أوباما أمام جمعية «الأيبك» الأمريكية التي تشكل اللوبي الصهيوني في أمريكا حيث التزم بقوة بأمن إسرائيل وضمان تفوقها على العرب، وأن الدولة الفلسطينية لن تقام على أراضي عام ١٩٦٧مع تبادل للأراضي وتجاهل أمر القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين تجاهلاً كاملاً.

ذكريات مع أمل دنقل:

كتب ملحمة «الموت في الصحراء» ولم ينشرها

حاورته: سارة عبد المحسن

يروى الشاعر والكاتب مسعد إسماعيل، أنه عاش معه خمس سنوات من عمره وكأنها خمسة أيام. لم يشعر فيها اللحظة واحدة أنه حاد المشاعر، كما كان يتصور البعض عنه عندما يلتقون به للمرة الأولى، من يعاشره يعرف أنه رقيق القلب، كان يعشق القراءة ليلاً وينام نهاراً، كان يحفظ أشعاره التي كان يكتبها كل صباح قبل أن يذهب للجامعة، قال عنه عبد القادر القط أنه أفضل ممن حصلوا على ٢ دكتوراه، كان نادراً ما يهدى قصائده لأحد، لكن كان يكتب لي إهداءً على كل ديوان يصدر له «إلى صديقي الشاعر مسعد إسماعيل، الذي يتلاعب بعواظي دون أن يدري.. أكن له كل الحب»، هذا هو الجانب الخفي في حياة الشاعر الكبير أمل دنقل أو كما لقبه البعض «أمير شعراء الرفض».

روى مسعد أنه عرف أمل دنقل عندما كان في السنة الأولى في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بعدما قرأ له قصيدة في مجلة الشعر آنذاك، وكان هو يكتب الشعر، سأل عنه فعرف أنه يجلس في مقهى ريش فذهب إليه هناك وانتظره حتى جاء فعرفه بنفسه وجلس معه بعض الوقت.

سأله دنقل ماذا قرأت لي؟ وماذا كتبت أنت من الشعر؟ فاستأذنه أن يلتقي به مرة أخرى فلم يمانع وأخبره أنه يقيم بمفرده بحي السيدة زينب، وبعد مرور عدة أيام وجد الدكتور علي عشري زايد وكان معيداً في ذلك الوقت بالكلية يسأل عنه وأبلغه أن دنقل سأل عنه، خيم عليه الفرح وقتها وشعر وكأنه قد وصل إلى السحاب، وكان ذلك سبباً في اهتمام أساتذته به في الكلية، وازدادت فرحته أكثر عندما أخبره دنقل أنه يريد أن يقيم معه فأوصله للبيت وعاد إلى الكلية.

يقول مسعد: من لا يعرف أمل دنقل كان يظنه فقطً قاسياً في تعامله مع الناس، ولكنني رأيت إنساناً رقيقاً، وأذكر أنني سألته ذات مرة لماذا تبدو للناس حاداً؟ فكانت إجابته إنه لا يحتمل أعباء علاقات مع أناس لا يعرفهم، وبضيف مسعد ولكن دنقل كان يحمل بين جنبيه قلباً رقيقاً مليئاً بالموءة والحب لكل الناس، إلا أنه كان يضع على وجهه قناع التجهم لمن لا يعرفونه.

شاهدته يكتب الشعر، فلم يكن يكتب الشعر الذي كان معروفاً لدي بالمعنى العام وقتها ولكنه كأنه يكتب سيناريو أو يرسم بالكلمات، فعندما كنت أقرأ قصائده وأشعر وكأنني أشاهد لوحة فنية كما كانت لغته قوية شديدة التماسك خالية من الحشو الزائد وكان يعشق المتبني أما مثله الأعلى الراحل الكبير الشاعر محمود حسن إسماعيل.

رغم الأصوات المعارضة.. الشعب يريد تحرير فلسطين!

◀ عتاب لباد

انطلاقاً من ذكرى النكبة في الخامس عشر من أيار، وصولاً إلى ذكرى النكسة في الخامس من حزيران، تنتفض شوارع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية يومياً، لتصبح بملء صوتها: «الشعب يريد تحرير فلسطين... الشعب يريد تحرير الجولان»..

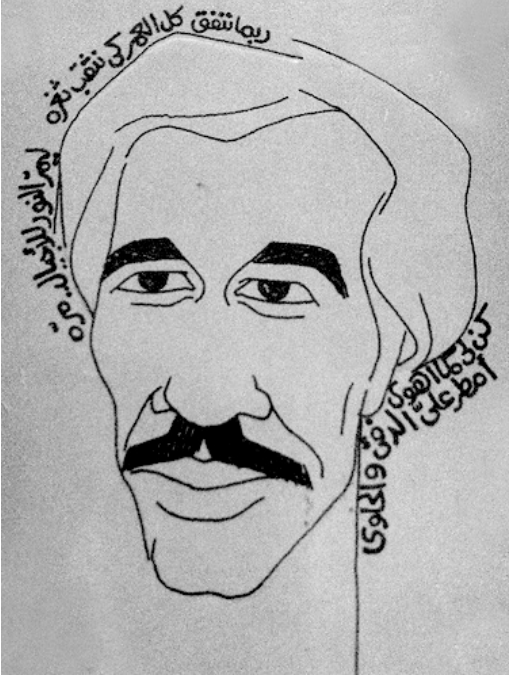
وهكذا، فأبناء المخيم شيباً وشباناً، بدؤوا جميعاً يحضرون له أحد الوفاء لشهداء العودة» حيث سيزحف آلاف اللاجئين الفلسطينيين نحو الحدود السورية مع الكيان الصهيوني في الخامس من حزيران.

لقد شكل الحلم بتحرير الأراضي العربية وعودة اللاجئين والنّازحين إلى ديارهم، والذي تجسد في ذكرى النكبة الفلسطينية بافتحام حقول الأنغام والأسلاك الشائكة والاشتباك مع الجنود الصهانية والاعتصام في مجدل شمس، دافعاً حقيقياً لكل أبناء الشعب العربي يحثهم على اقتحام أسوار هذا الكيان المنتصب، وتحقيق حلم ملايين اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم التي شردوا منها قبل ثلاثة وستين عاماً قضاها اللاجئ يحضر خريطة فلسطين في قلوب أبنائه وأحفاده وأرواحهم.

ولكن للأسف هناك بعض الأصوات التي تصف نفسها بأنها «معارضة سورية» بدأت تتعق وتتهم اللاجئين الفلسطينيين في سورية بأنهم «أداة في يد النظام السوري»، وبأنهم عبر زحفهم باتجاه الأراضي المحتلة يقدمون خدمة للنظام السوري في مواجهة الحراك الشعبي الداخلي المتصاعد، علماً أن اللاجئين الفلسطينيين أكدوا المرة تلو الأخرى رفضهم التدخل في الشأن الداخلي السوري، معتبرين أن ما تمر به سورية اليوم يعني مواطنيها بشكل مباشر، وهم الأقدر على تجاوز مشكلاتهم، وأوضحوا أن حراكهم في ذكرى النكبة لم يدرج في سياق تخفيف ما سمي بالضغط الخارجي على النظام السوري، وكذلك الحراك المدعو إليه في ذكرى نكسة، وكلاهما يصادفان يوم أحد وليس يوم جمعة، مشيرين إلى أن أي حرية أو ثورة أو انتفاضة لا تجعل من فلسطين قضيتها المحورية والأساسية هي ثورة أو حرية مشبوهة ومشوّهة.

واليوم في ظل الدعوات المختلفة التي أطلقتها صفحات التواصل الاجتماعي على موقع الفيس بوك للزحف نحو الحدود مع الأراضي المحتلة، وحرصاً على عدم تشتيت الجهود، وأملاً بتوحيد الحراك الشبابي، أطلق مجموعة من الشباب السوريين والفلسطينيين اللاجئين في سورية«الحراك الشبابي المستقل/ سورية» سعياً نحو توحيد الجهود الشبائية، وتحديد يوم الخامس من حزيران «يوم النكسة» يوم الوفاء لشهداء العودة، وتاريخاً للزحف نحو الحدود مع الأراضي المحتلة من داخل الأراضي المحتلة عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ ومن كل دول الطوق، وهذا التاريخ التوافقي لا يتعارض مع حركة المعارضة السورية التي اتخذت من يوم الجمعة موعداً ثابتاً لمعظم حراكها .

■ ■



كانت القصيدة تأتي في ذهنه بشكل عام وعندما تتبلور كان يكتبها على الورق ثم كان يعدل فيها كلمة أو كلمتين وتذكر عندما كان يكتب في قصيدة «كلمات سبارتكوس الأخيرة»: «من قال لم يمت وظل روحا عبقرية الألم» ثم غيرها له «أبدية الألم».

شعرت عندما كان يكتب قصيدة«لا تصالح» عام ٧٧ أي قبل توقيع معاهدة كامب ديفيد بعام واحد أنه يوجه نصيحة للسادات بعدم توقيع المعاهدة لأنه تنبأ فيها بحدوث هذا التصالح ولكن لم يلق له السادات بالاً وعقد المعاهدة، كنت في ذلك الوقت خارجاً من باب مبنى جريدة الأهرام وشاهدت مناحم بيجن في موكب فقرررت بعدها أن أترك مصر وذهبت للعمل بالإمارات العربية المتحدة، كما كتب دنقل أيضاً قصيدة في أواخر أيامه«في الغرفة ٨»، وهي الغرفة التي كان مقيماً بها بالمستشفى عندما حل عليه المرض.

كنا نرتاد الجمعية الأدبية ورابطة الأدب الحديث ودار الأدباء، حيث نلتقي فيها بكبار الكتاب أمثال عبد القادر القط، ود يوسف إدريس، د. عز الدين إسماعيل، والشاعر محمد عفيفي مطر والناقد الأدبي فاروق عبد القادر والمسرحي نجيب سرور رحمة الله عليهم، أما أصدقاءه المقربون فكان الشاعر الكبير صلاح عبد الصبور وأحمد عبد المعطى حجازي والدكتور أحمد هيكल الذي أصبح فيما بعد

وزيرا للثقافة، ويوسف السباعي.. وكان هناك جلسة أسبوعية كل جمعة بمقهى ريش يأتي فيها نجيب محفوظ ويتخلق حوله عدد كبير من الشعراء والأدباء منهم جمال الغيطاني وأدوار خراط ومحمد صالح وعز الدين نجيب، ويوسف القعيد .

وكان من أصدقائه أيضاً المخرج شادي عبد السلام والذي لاحظ الشبه الكبير بين أمل دنقل وأخناتون، وظل يعد فيلماً لسنوات طويلة عن أخناتون وأقنع أمل بتمثيله.. مات قبل أن يرى هذا الفيلم النور. ذكر أنه كان قارئاً نهما وكان يمتلك ذاكرة فوتوغرافية وكانت عادته في القراءة عندما يعود ليلاً يقرأ كتاباً أو بعضاً منه قبل أن ينام وكان مديولي صاحب المكتبة الشهيرة يمهده بالجديد في عالم الكتب حتى الممنوع فيها، وكان يقرأ في كافة المجالات الأدبية حتى أن ذات مرة قال لي الراحل عبد القادر القط أن أمل يساوي من حصل على «٢ دكتوراه»، كان يسهر ليلاً في القراءة وينام نهاراً حتى الساعة الخامسة عصراً .

وأذكر أنه أيام الدراسة كان مقررأ علينا كتابٌ صعبٌ في علم اللغويات لستيفن هولمان وعندما شكوت له من صعوبته قرأ الكتاب كله في الليلة نفسها وفي اليوم التالي شرح لي الكتاب كله جعلني أستوعبه تماماً .

كما ذكر أحد المواقف عندما قامت ابنته برسم شارب له على صورة لدنقل كنت أحتفظ بها وعندما شاهدتها ذلك غضبت جدا من ابنتي، وعندما شاهدتها دنقل قرر بعدها أن يترك شاربه، كانت تلك الصورة قد التقطها له محمد النجعاوي مصور مجلة«المصور».

وذكر أيضاً أنه عندما صدر ديوانه الأول وذهبنا سويا لتسلم النسخ من دار الآداب البيروتية التي كان صاحبها الأديب المعروف سهيل إدريس وكانت بعارة الأيموبوليا، وعندما التقينا به قال لنا أن الرقابة اعترضت على إحدى القصائد وهي«صفحات من مذكرات المتبني في مصر» لأنها كانت هجاء في عبد الناصر وأخذنا نسخة واحدة، وبعد أسبوع علمنا أنهم عرضوا الديوان على عبد الناصر شخصياً ووافق عليه.

كتب دنقل بالإضافة لدواوينه المنشورة ملحمة شعرية بعنوان «الموت في الصحراء» لم ينشرها تناول فيها معاناة المصريين في حفر قناة السويس وعندما انتهى منها حلت نكسة ٦٧، كما كتب مسرحية شعرية عن الحاكم بأمر الله الفاطمي لكنه لم ينشرها أيضاً .

كما كان دائماً ما يقرأ على بعض القصائد العاطفية وأنا أسير معه في طريقنا للمقهى أو نوادي الأدب التي كنا نذهب لها وكلما أطلب منه جمعها في ديوان كان يرفض أن ينشرها لكن أكاد أزعم أن إلحاحي عليه هو السبب في ظهور ديوانه العاطفي الوحيد وكان الثالث في دواوينه وأسماء «مقتل القمر». قائلًا في نهاية حديثه رحم الله أمل دنقل الذي رأيته في حياته ورأيته بعد موته وأعلم بيقينا أنه في الجنة.

■ **عن اليوم السابع**

شؤون ثقافية | 15

ربما..!

الإعلام العاري

يقول المذيع في محطة «شام أف إم» لأحد المتصلين مطمئناً إياه «إن الجيش في طريقه إليكم ليخلصكم من الكلاب»، والمعني هنا بعض المحتجين في إحدى المدن السورية. ثم يضيف، ربما لضرورات خفة الدم الإذاعيّة، ربما لبصيرته الشافذة: «ستقول قنّاة الجزيرة: مقبرة جماعية للكلاب!!»..

لم تكن هذه الحادثة فريدة من نوعها خلال الأحداث التي شهدتها سورية، فلدى كل واحد منا حصيلته الخاصة من هذه التحف النفيسة التي التقطها خلال تجواله بين منابر الإعلام المحليّة.. حيث شاهدنا، والأمثلة كثيرة جداً، كيف تحول الإعلام السوري إلى صحافة صفراء متخصصة به المحطات المغرضة» دون أي التفاتة إلى الملفات السورية الحساسة التي باتت مفتوحة على الملأ، وتوفيت فرصة مناقشتها بوصفها محصلة لكل التاريخ السياسيّ السوري المعاصر.

سوى ذلك راح هذا الإعلام يقسّم الشعب تقسيماً جائراً، وكان له بذلك قصب السبق في توجيه الضربة الأولى لوحدة السوريين، وكلّنا يعرف كيف توالّت الروايات التي راح بعضها يجبّ بعضاً، وكأنّ الهمّ هو توليد رواية تصلح لمدة من الزمن، دون إيلاء كثير من الأهمية لمدى إساءتها للشعب والتاريخ والوطن، إضافة إلى احتكار فكرة الوطنية، والتعامل معها بمنطق الوكالة الحصرية، ناهيك عن فتح ماراتون التخوين، والاستخفاف بوعي وعقول المشاهدين، وكأنّ الأمر يندرج ضمن حصّة التربية الوطنية في مرحلة التعليم الأساسي.

كنا طوال الوقت أمام سينما تفتقر لأدنى الضوابط، لأنّ مخرجها، كما يمكن تخيله، شخص بلا أدنى موهبة وقد أوكلت إليه مهمة إخراج فيلم سيدخل في مسابقة الأوسكار!! كل ما يمكن الذهاب إليه هو النتائج المدمرة التي وصلنا إليها، من تقسيم وتفتيت، ومن العمل على طمأنئة لا تطمئن، ومن ادعاء الارتقاء إلى مستوى الحدث في حين يزداد تأزيم هذا الحدث..

باختصار.. هذا الإعلام المتربي في حضن الفساد أصبح مؤسّسة حيوية مهمتها نقل عدواها إلى المجتمع..

ليس لنا أن نسأل كيف غطى إعلامنا الحدث، فهو عارٍ وبالكاد يغطي عوراته!!

■ **raedwahash@gmail.com**

أي النارين يختار الشعب السوري؟

مدعية تركيبها حيناً أو سرققتها من أرسيف الحرب الأمريكية على العراق حيناً آخر .

كذلك تابع الإعلام السوري تبنيه لسياسة الإنكار والكذب والتجيشيش الفتوي التي ابتعدت عن الاعتراف بمشروعية الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح ووقف الفساد والحريات السياسية لتحوله بالمطلق إلى مؤامرة خارجية، ليأتي بعد ذلك التخويف ببدء التحرك الدولي تجاه سورية في محاولة لإجهاض الحركة الشعبية المطالبة بالإصلاح وتحويل المتظاهرين إلى خونة وعملاء خارجين في نظر الشعب السوري كونهم عرضوا البلاد لشبح تدخل خارجي.!

واستمرت ممارسة الإعلام السوري من خلال احتكار إطلاق لقب الشهيد على القتلى من رجال الأمن والجيش مجردين بذلك القتلى المدنيين من أسسط حقوقهم حتى بعد موتهم بحمل لقب استحقوه.

هذا وتعد لعبة «إشارة الفتنة» من أخطر الألعاب التي لا يمكن غفرانها والذي مارسها الإعلام المحلي من خلال تحويل المطالب الجماهيرية إلى مصالح فتوية وتزكية مشاعر الخوف من حرب طائفية، والتحذير منها، وفي محاولة لدفع الشعب السوري إلى التراجع عن مطالباته المشروعة خوفاً على بقائه وأمنه،الذي بدا أنه التهم الذي سيدفع في حال استمرار المطالبة بالتغيير.

يقف الشعب السوري الآن محتاراً بين إعلام داخلي ينكر ما يحصل، وخارجي يعمل على تهويله، ليبقى للمحاكمة الخاصة، والتفكير المنطقي، وبعض الصحف الوطنية النزيهة، والعودة إلى التاريخ، الكلمة الفصل في تبني الآراء والمواقف والأفعال.

■ ■

بين قوسين



هوسة بدوية!

◀ خليل صويلح

مرةً أخرى ينبغي التأكيد بأن الكتابة مهنة شاقة، خصوصاً في اللحظات المفصليّة كالتّي نعيشها اليوم، إذ يصعب أن يخلق الكاتب بعيداً عمّا يدور حوله، وما يعاينه مباشرة من كوابيس متلاحقة. الشارع الذي كنا نغبره بطمأنينة، يحمل الآن ذاكرة أخرى، تحتاج إلى تدوين مختلف، لكن معضلة أخرى ستواجهنا، تتعلق بغبش الصورة، وعدم وضوحها، وهذا ما يحتاج إلى تأمل وتمحيص لاكتشاف تضاريس تلك الصورة ببلاغة أخرى، وتمرينات على كتابة جديدة غير مروغة، هي كتابة اللاتينيين. هكذا وجدت في كتاب «الكاتب وكوابيسه» للأرجنتيني الراحل أرنستو ساباتو دليلاً لإضاعة لحظة معتمة يصعب توصيفها بدقة، على عكس ركام كتابات كثيرة ومرتبلة يظن أصحابها بأنهم وحدهم يحملون مصباح ديوجين. الفيلسوف الذي كان يفتش عن الحقيقة في وضع النهار. يقول ساباتو: «تكتب الأكثرية للشهرة والمال أو للمتعة، ويبقى قلائل هم أولئك الذين يحسون بتلك الحاجة المكدرّة واللحوة إلى إعطاء شهادة عن دراماهم وشقايتهم ووحدهم»، ويضيف مؤكداً: «إنهم الشهود(الشهداء) معذبو العصر الذين يكتبون بسهولة بل تحدياً للذات، ويسبحون ضد التيار»، ثم لا يتردد في القول بأنهم إرهابيون أو أناس خارجون على القانون. بهذا المعنى فإن صاحب «أبطال وقبور» و«النفق» يجد بأن الأوامر الغامضة للكتابة تتجاوز قيمة الشهادة إلى قوة التطهير، ووثيقة كينونة في زمان ومكان محددين. ما يسميه الطيب تيزيني «الحطام العربي» يستدعي مقاربة مختلفة، لعلها في طور النمو والتشكل، ذلك أن رياح التغيير التي تهبّ على الخريطة العربية، ستخلق نصها بالضرورة، وستلقي كناسة الكلام في سلة المهملات، خصوصاً تلك الكتابات العابرة التي تشبه «الهوسة» البدوية. تلك «الهوسة» التي يعتقد منشدوها بأنها التعبير الأمثل عن مواقفهم أو شهاداتهم في توثيق اللحظة العاصفة، فهؤلاء حسب توصيف علي حرب لهم في كتابه «ثورات القوة التابعة في العالم العربي»: «طغمة دهماوية مستلبة»، مراهنا على أفراد مستقلين لهم عقولهم. أفراد صنعت أفكارهم الثورة الرقمية في المقام الأول، وهم بذلك يستكملون دورة العرب النهضة الثانية..

khaliil.s@scs-net.org ■

الإمبريالية من منظور سينمائي: هذه هي أمريكا



غوستا غافراس

موضوعية لما تقوم به الإمبريالية الأمريكية وشركاتها واستخباراتها في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، ودول «العالم الثالث» عموماً في حقبة زمنية معينة ومحددة، وانتهى الأمر وانقضى؟ هل غيرت الإمبريالية جلدتها وطبيعتها وأهدافها وسلوكها وسياساتها... وهل اختلف يومها عن أمسها؟

إن استقراء ما يجري في بعض البلدان وفي الوطن العربي وفي العالم ككل (فلسطين، العراق، لبنان، سورية، إيران، كوبا، فنزويلا، بوليفيا، أفغانستان...)، يقول بما لا يقبل الشك والمكابرة أن قراءة «حالة حصار» لا يمكن أن تفهم على أنها قراءة لحقبة زمنية محددة انتهت وانقضت، فأمریکا لم تتغير، ولم يختلف يومها عن أمسها.. بل وصلت في الآونة الأخيرة إلى محطة تاريخية غاشمة وسادرة في غيتها حين أعلنت أنها هي الحقيقة الوحيدة في العالم، وحين دعت إلى تصفية «الأخر» الذي لا يسير في ركابها، منطلقة من معادلة متطرفة وجحيمية هي:

أنت معي... إذا أنت ديمقراطي وخير (...)

أنت ضدي... إذا أنت إرهابي وشريـر (...)

لكننا في المقابل وفي السياق التاريخي «لحالة حصار» نرى تملل شعوب أمريكا اللاتينية، واتساع دائرة دولها المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأيدولوجي.. حيث نلاحظ تلك الحملات المتنامية ضد الشركات العملاقة والمتعددة الجنسيات، وضد سيطرة الولايات المتحدة على مقدرات أمريكا اللاتينية، وحيث نلاحظ، كذلك تنامي التيار الوطني التقدمي واليساري الذي يعمل بجدية واقتدار لأجل حياة أفضل للشعب، ومستقبل كريم للوطن، وما وصول (مورالس) إلى رئاسة بوليفيا إلا دليل ساطع على ما تقدم، وبعد.. هل نستطيع أن نقول: إن الإمبريالية الأمريكية، والغربية عموماً وشركاتها الاحتكارية العملاقة والمتعددة الجنسيات، واستخباراتها المنتشرة في كل مكان هم بلا أدنى ريب أعداء للسلام والأمن والاستقرار والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.. وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومستقبلها...؟

■ ■



مواطن أمريكي اختصاصي في المواصلات وخبير فيها، يدعى «فيليب مايك سانتوري» (يقوم بدور هذه الشخصية الممثل الشهير إيف مونتان)، يأتي من بعض بلدان أمريكا اللاتينية إلى «الأورغواي» عن طريق شركة الإنماء الدولية للتعمير والتقدم كموظف عادي في هذه الشركة الإنمائية.. هذا ما نعرفه عن المواطن الأمريكي «سانتوري» في بداية الفيلم، وخطوة خطوة يتبين لنا أن هذا الذي يدعى «سانتوري» الخبير في المواصلات والموظف العادي، هو على وجه الدقة خبير في الانقلابات العسكرية، وخبير في أساليب الاغتيال السياسي، وخبير في التجسس والمفجرات والقمع والتعذيب بمختلف أشكاله وأنواعه وأدواته التقنية الحديثة، وخبير في إعداد أطقم الطغاة والجلادين والقذلة والإشراف عليها.. وإلى جانب ما تقدم جميعاً هون أي «سانتوري» معلم بارع لإيجاري ولا يضاهي في تعليم خيانة الشعب والوطن (...).

وهكذا تكتشف أن هذه الوظيفة العلنية للموان الأمريكي «سانتوري» ما هي إلا عطاء لتمير أجندة سياسية إمبريالية أمريكية، هي أخطر بكثير من التدخل والغزو العسكري المباشر، في بلدان أمريكا اللاتينية، وفي دول «العالم الثالث» عموماً.

وهكذا، مرة أخرى، يتبين لنا بجلاء ووضوح أن «سانتوري» ولجنة الإنماء الدولية للتعمير والتقدم وبالتسويق الكامل مع الإدارات الإمبريالية واستخباراتها، هؤلاء جميعاً هم الذين يقودون فعلياً تلك البلدان المعنية ويوجهون دفتها، إذ نراهم على أرض الواقع دولة فعالة ضمن دولة واهية، مضللة ومخادعة.. يمارسون سلطة حقيقية قاهرة داخل سلطة شكلية غاية في الخضوع والتهافت..!

والسؤال: هل «حالة حصار» هو مجرد فيلم سياسي رفيع المستوى قدم، عبر لغة سينمائية متميزة وفنية عالية، قراءة

◀ غياث رمزي الجرف

(إننا نحن الملوك نجلس على عرش الله على الأرض)

«جيمس الأول ملك انكلترا»

منذ مدة بثت إحدى الفضائيات فيلماً سينمائياً، كان قد عرض، من زمن بعيد، في إحدى صالات العرض بدمشق، ولأقى إقبالاً ونجاحاً كبيرين للغته الفنية العالية، وأدواته السينمائية المتميزة، ومضمونة السياسي الفذ.. يطرح هذا الفيلم الذي حمل اسم «حالة حصار» (إخراج غوستا غافراس) موضوعها غاية في الأهمية والخطورة، وهو تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تدخلًا مباشرًا في شؤون الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. ويتناول الفيلم، من خلال هذا التدخل المباشر للولايات المتحدة، التجربة الشاقة والدائمة للنضال الجماهيري المنظم في أمريكا اللاتينية (الأورغواي أنموذجاً) عبر صراع منظمة «التوباماروس» مع سلطة عميلة حاكمية، تسير وفق أجندة الإدارات الإمبريالية والشركات الاحتكارية الأمريكية الجاثمة فوق صدر البلاد وقلبها.. هذه الشركات الاحتكارية الأمريكية الكبرى والمتعددة الجنسيات وبالتسويق الوثيق مع الإدارات الإمبريالية، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية سي.آي.آيه، والقوى والشخصيات العملية والمرتبطة داخل البلاد المعنية... هذه الشركات وإن اتخذت لها أسماء برافة جذابة: التعمير، الإنماء، التقدم.. هدفها الأول والأخير سياسي - اقتصادي (وإن ادعت وادعى بعضهم غير ذلك)، وهي تتسم، فيما تتسم، بالسماة التالية:

- تمارس الابتزاز والتهديد والضغط السياسية والاقتصادية، وترسم الخطط بل الاستراتيجيات للاستيلاء على الأسواق والتدخل المباشر وغير المباشر في أي بلد من البلدان لتأمين مصالحها وتأكيداها...

- تتصرف كقوة عظمى مهيمنة ذات سيادة مطلقة في ميدان العلاقات الدولية، وتنتج سياسة، وفق مصالحها ومشروعاتها الخاصة، تقود إلى نتائج اقتصادية وسياسية تؤثر على أُمم ومجتمعات بأكملها، بل تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج مدمرة...

- تقيم حصرات اقتصادية وعقوبات متعددة الأشكال على البلدان «النامية» وتخضعها للمساومة (...).

- تشكل بناء على ما تقدم خطراً داهماً على استقلال هذه الدول وسيادتها...

- تقف وراء الانقلابات البيمنية في أمريكا اللاتينية وغيرها (الانقلاب الدموي الفاشي في تشيلي عام ١٩٧٣) ووراء الاضطرابات والفوضى والفتن... في هذا البلد أو ذاك (...).

والآن ما الجوهر في «حالة حصار»؟

الظرفاء واستعادة الروح السورية

زعم ممثل شهير أنه تعرض لاعتداء من قبل عصابة مسلحة قطعت طريقه بالرصاص. وحسب زعم ممثلنا المحبوب إنهم ظنوا أنّ سيارته الفخمة مملوكة لأحد «المسائل».

حدث ذلك حين اخترق ممثلنا أجواء إحدى الإمارات السلفية، فما كان من حماة حمى تلك الإمارة إلا الانقضاض عليه، علما أنه عاد بخير وسلامة.

أغلب الظن أن «العصابة السلفية» أطلقت النار ترهيباً لإيقاف السيارة، وحين تعرف أفرادها إلى الفنان المحبوب استغلوا الفرصة لالتقاط بعض الصور التذكارية معه!

♦ ♦ ♦

سئل الرجل الخارج من «بيت خالته» عن التهمة التي وجهت إليه فأجاب: «حوراني»!!

♦ ♦ ♦

رغم سخونة الأخبار الواردة من هناك، كانت حمص مصرّة على منافسة ميدان التحرير في تأليف النكات والحصيلة الحمصية حتى الآن:

١ - «استراحة السبطانة الذهبية.. شاي، قهوة، قذائف، غسيل وتشحيم وقطع غيار للدبابات.. أسعار خاصة لسدنة الدبابات... توصيل مجاني.. برنامج ليلى ساهر مع أقوى الفرق السلفية.. السبطانة الذهبية.. حمص آباد-مقابل محلات أبو سيف للبراق بناء القاعدة ط٢ بإذن الله...» (فيس بوك حمص)

٢ - تساءل أحد المظاهرين الحماصنة: «مو على أساس إنو لونا الشبل رح تتصدى للمظاهرين بصدر عاري؟».

٣ - يلي عندو دبابات.. ياللي عندو قاذوانات.. غسالات عتيقة لليبيبيبيبي.. (مندس في باب السباع).

■ ■



فيلم سوري طويل

رائد وحش

رغمًا عنها تستدعي الذاكرة مسرحية «فيلم أمريكي طويل»، المسرحية التي تبدو، رغم تقادم عهدها، مصنوعة خصيصاً لزمان كهذا.

ورغمًا عنها تدبّ الروح في الشخصيات التي بنى بنّاها الصانع الاستثنائي زياد الرحباني، لأنها مخلوقة لمثل هذا الوقت، وبمثله، لكي تبقى تدور في أبدية الدهور لتتجلى، المرة تلو المرة، في الأوقات والظروف التي تقف فيها البلدان على حوا في الجنون. أوووووه.. ما أشبه جنون رشيد وعبد الأمير وأبو ليلى وإدوار، وحتى الطبيب والممرضات، بجنوننا الآن!!

السياسة التام عن المسرح اليومي، فالشعب الذي قضى جل عمره يتجنب السياسة، لشعور ضمنيّ باللا جدوى منها، ولا استشراء ما تقود إليه من غياب في مجاهيل القدر أو مجاهيل الأقبية علي حد سواء... حتى باتت مفردة (السياسة) في قاموسه مفردة نابية!!

الآن، وقد وجد هذا الشعب نفسه، حين هب جزء منه، في ورطة. ورطة فاقمتها الروايات المتضاربة بين الشارع الذي يعيش فيه، وبين الشاشات التي تعيش فيه، فراحت تتنابه أحاسيس جنونية ممرّقة، فلا شيء أمامه سوى لا معلومات ولا حقائق، ولا مرشد للروح أو قائد يعمل على تعميق مفهوم حقيقي يجعله (الشعب) يسير في دربه سيرا يسيرا إلى الجهة التي يبقى فيها شعباً. هكذا علت الأصوات الطائفية.. هكذا عمّ الخوف والدم.. هكذا ضاع السبيل..

ثم جاء دور الحوار، كما كان الحوار بين الطبيب (المأزوم هو الآخر) والمرضى. وستظهر أزمة الطبيب في الفيلم الأمريكي في خياره الأخير: العلاج بالكهرياء، لنرى الجميع قد فقدوا أصواتهم واستعاروا صوت السلطة، صوت المؤسسة.. الصوت الذي لا صوت حقيقية! وهو الجنون الكامل، أو الجنون وقد اكتمل، فهؤلاء الذين يبدون مجانين هم الأكثر تعقلاً في تعبيرهم الدقيق عما يجري في الواقع، بينما الجنون هو الأسلوب الذي تم به التعامل معهم.

لو ترك لإدوار المعقد من أصحاب الأديان الأخرى لرشيد المصاب بالعنف لكانا، ربما، بقوة التضامن الإنساني، وبعمق البصيرة التي لا بد أن تجد سبيلاً للخروج.. لكانا ساهما في تخفيف شقاء روحهما.. لكن المؤسسة أغلقت الستار على خيار (الكهرياء)، خيار القمع، خيار التدجين، خيار إنهاء الخيارات الأخرى.. فكانت الخسارة سيدة المشهد..

في «فيلم أمريكي طويل» صرخة رشيد الأخيرة، رغم كل ما جرى، هي صرخة البقاء.. وفي الفيلم السوري الطويل الذي نعيشه لا نزال ننتظر تلك الصرخة!

■ ■

زار موقعنا بين عدددين 228.667 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org